

[illegible]

امام علی
عبداللہ بن علی
سید الخیر

صاحب ومالك عبد الله المتصفي الفقير
سيد عبد القادر
عند كاتب شرع ديبچه صاحب ومالك عبد الله
وملك افندي

این بیان که کسی را نینف از آتش نشن
صلح بود و شقیب و هم قد نوح و لوط
جمله در جلد ۱۰
تأویذ

جاءن جعله و جعله اية
افعال قابضه ز افعال قابضه
ايه ايكي مفعوله تقايد

جاءل
اسم فاعل فعل فاضه قصد اوليه
وتعريف كسب ايدر آقا اسم فاعل حال ايد
استقبال معناه قصد اوليه
تفصيل لغويه در تعريف

افعال
ايه ايبي ٩
وتعرف
استقبال مفعلة
اضافة لفظية در و تعريف
افاده اتمه وكفيف
افاده ايدر ٩
اما اصله ما جعل الهمزة الفاصلة
ما تم قدم الالف على السين
فصار اما تم ادغم فصار
٩

والا لولم يكن في العلم ثم
وفي الحبان كم كرم لاشتم

وفي الاخبار عن كنهات ترويه
تربي في كل سوق الف عالم

اگر غیر منفرد بر حق بر جمیع قضا علیه منع حق
وزن فعل علیه اولور حق نگه قضا علیه زایل
اولور مصفیة اصلیه عودت ایدر
عنه منع صرف وزن فعل مصفیة
نامصرف

چارم مرم حالف

لا ينفرد من فعل علم
أوزان فعل وزنه
تذكرت وزنه
أما في قوله
أوزان فعل وزنه
تذكرت وزنه
أما في قوله
أوزان فعل وزنه
تذكرت وزنه

پہ وہ وہ

-VOL
11:00
1200VA

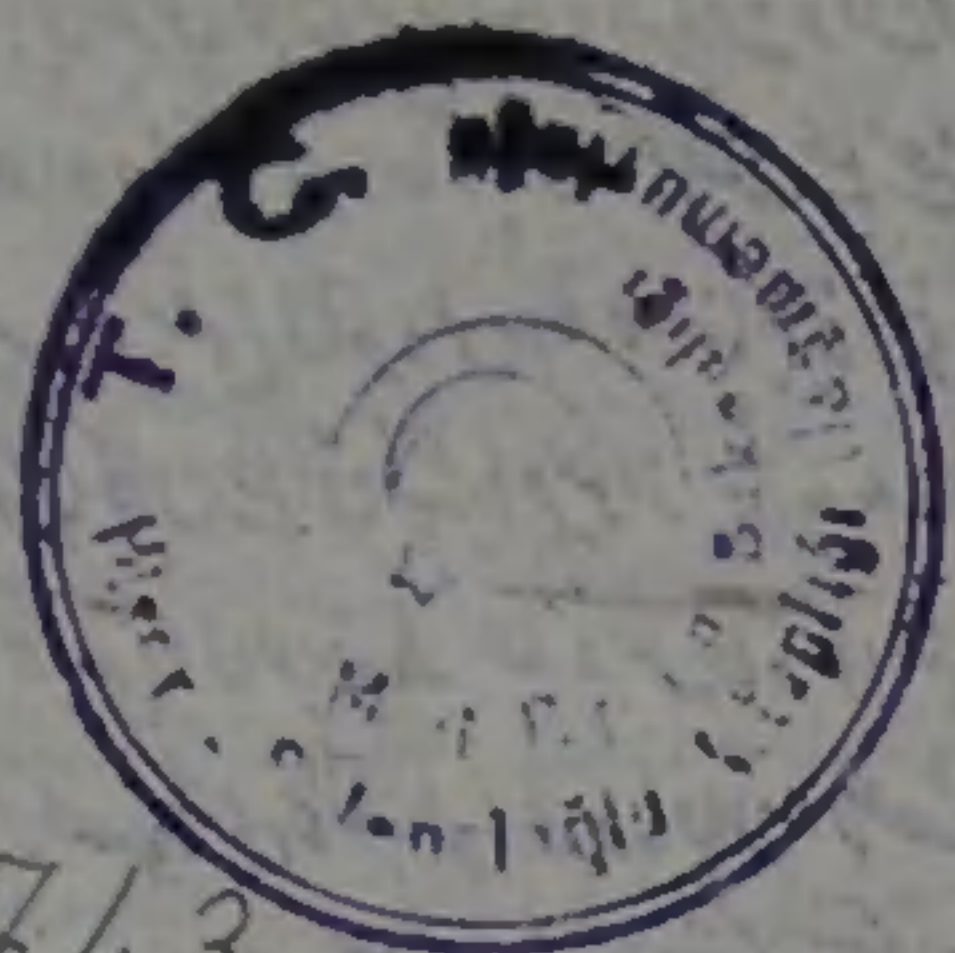
120

۲۷

111	17	102	2
10	18	14	2
143	100	17	2
23	62		227
237	178		

مرحوم از نجاشی الحاج اسماعیل ملا علی افندی مؤلف
کتابخانه سینه نقلیه

۲۰۶۶



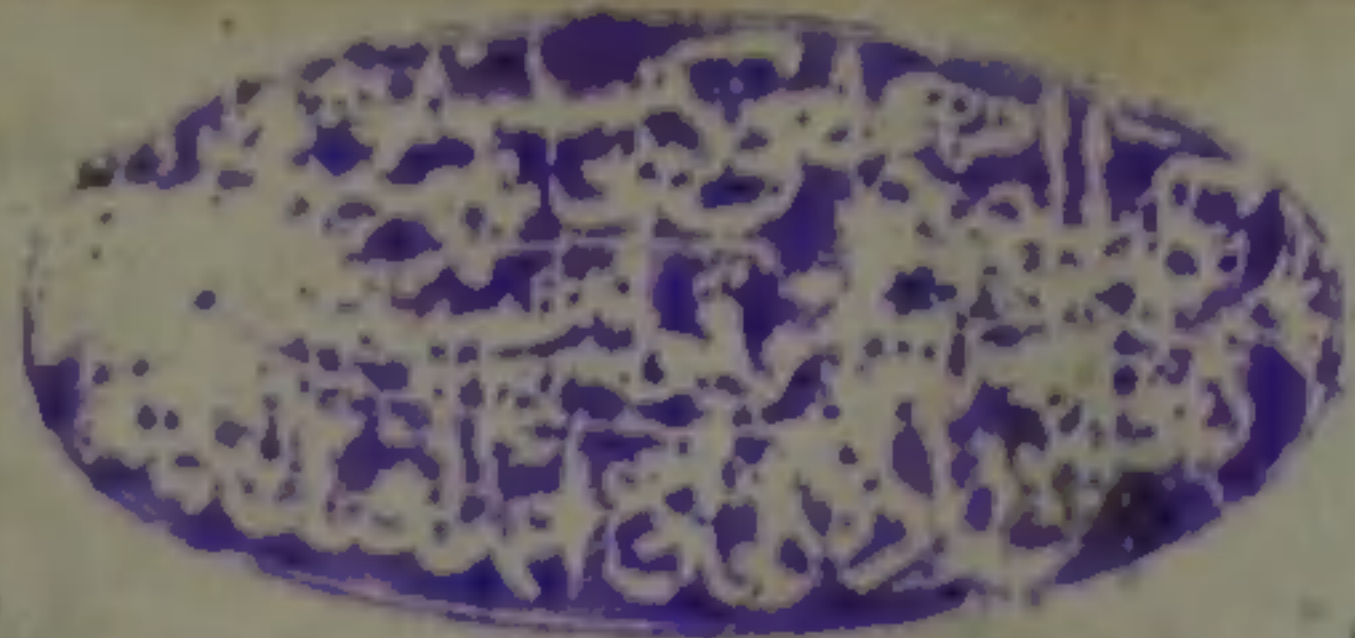
6743

۲۰۶۶

izmir

732

فصل ۱۱۱۵



هذا كتاب من كتب...
مكتبة...

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يبلغ كنهه جاد الى لا يصل الى تصوره بحقيقة كل من
يحد في كتابه باني طريق كان من النظر والرافعة وان وصل الى تصوره
بوجه تميزه عما عداه وان كان حاداً باني حاكمه على معنى انه لا يبلغ كنهه
من ان كنهه فليس بشئ خلقه عن هذه الفائدة اعني ان الله لا يعدم
الوصول باني طريق كان على ان فيه يرام جواز التحديد بدون ابلوغ الى
الكنه وهو بطل ولا يصح اي لا يضبط عدد نعمه عادي في الكثرة في ان
تعدو النعمة الله لا تحصى ما لا تضبط اعدو ما فان الاحصاء هنا يستعمل في
الضبط فقط على سبيل التبريد كما قالوا في قوله تعالى انكم بعدة ليلا وحار
اي صار متحيراً في جوار عفاده ارواح العالمين بكلامهم ونار اى صار متحيراً
بانوار احاطه اشباح جمع شبح العالمين بفتح اللام والصلوة على
من لم ير اى لم يصبر فلا يقتضى الا مفعول واحد او هو انرا وهو يفتحين ما بقى
من رسم الشئ للكفر الاطراف وحاجة من الحو عطف تفسير في مختار الصحاح
الطوس الاثني من باب في ظل وجلس وطى غيره من باب ضرب
فهو متعذر ولازم ولا سيما عطف على انرا ولا زائدة مؤكدة للتشديد في لم
يتردد في رسوم الكفر ان الله وعفاده في مختار الصحاح عن المنزل
اندرس وانجي وعفد الترجع يتعدى ويلزم وبابها عدد انترى في هذه القرينة
مؤكدة لما عطف عليه التورية ان بقية بحسب المعنى محمد بالجره المبعوث
بالهدى الى بالابتداء وبالهداية لتسليطان هدى لتسليطان جي لازما
ومتعديا والنور اى النور الذي كان تيكلاء في جهنم وبئور الانعام الذي

طلع على خلق فرقع عظم ظلمه...
مصدر ميمي من قدم الى محمد الذي يشرح جبرك قد وهدا رسالة القلوب
منوع على انه فاعل المشرح لعمدة على الوصول والصدور عطف على
العلوب فان شرح بالجره سبب لعمدة الى صفة جوت على غير من هي له
والصلوة على الله الكرام جمع كريم وهي بالضم جمع عليم اما بعد فهذه
اشارة الى الاوراق التي كتبها رة زهنية اوحية بناء على ان الدنيا
هذه مشاخرة على كتب كما هو الاكثر اوراق مكتوبة لا عاب كتاب
ديباجة المصباح في مختار الصحاح انديا جان الخدان فكان ما ذكر في اوابل
الكتب جدا ووجها فلقد استم بالديباجة ما خوزة من غرائب فوائد المصباح
وانتدي انا اولاً انفس على النظر فيه الى قبل اعاد الديباجة بآية من كتاب الله
تبركا وتيمنا وعرفوا الآية بانها طائفة من كتاب الله تعالى لم يرد اولها
واخرا توفيقا وبیت بالجره الى بديت بيت الانبيا يعقيد مرافق وتزنا اي
خداوتة في باب الاعراب واعتبار اعلية يقال فزن على الشئ من باب
دخل تعودده واستمر عليه كذا في مختار الصحاح معقدا حال من فاعل ابتدئ
من الله بحبل الرشاد اي متمسكا بحبل الرشاد كما ينال الله وقدم الحال عنى
من الله على ذى الحال الجور وهو جيل الرشاد وان لم يجز في الاصح للجمع
ذكر في الافعال اعظم به تمسك وما وقع في بعض نسخ جيل الرشاد بدون
الباء لاي بعده كتب اللغة التي راينا ما فاة الهادى الى سبيل التدا
بفتح السين المهملة الاستقامة ومعقدا عطف على معقدا بان شغل
الى غير هذا مبدول والعذر عند كرام الناس مقبول اما الآية فقوله تعالى
قال رب انى لا امسك لانفسى واخى وقال فعل ما ض فاعله مستتر فيه
راجع الى موسى عم رب منادى حذف حرف تاء وحذف باء المحكم الصيا
اجترأء بالجميم والزاء المعجمة الى الكفاء بالكسرة فانهم قالوا ان ياء المحكم
اذا اضيف اليه لنادى جاز اسكان وهو الاكثر في الاستعمال اذا لم يلزم منه مكان
اجتماع التاكين وجاز فتحه كما جاز في غير الشداء وجاز حذفه ايضا اجترأء

وهذا الحذف في غير الله تعالى ليس الا في القوافل والقوافل لان الله تعالى موضع
تخفيف لان المقصود من الكلام هو غير الله تعالى وانما هو لتوجيه المحل
فيطلب الفراغ منه بالسرعة ليصل الى المقصود ويجازيه الله تعالى في
التخفيف ولا يكاد يوجد هذا الا في غير الله تعالى نحو قولهم يا ربنا تجاوز
عننا وعليه قوله ثم اتفق بلا لا بغير تنوين اصله يا ربنا فحذف يا وقلت يا رب
المسكلم الفا وانما روي مضموما او متشونا على اصل بلال اسم جنس نحو لكل
فرعون موسى فليس محكي بصدده لكن ينبغي ان يعلم ان حذف اياء
وقبلها الفا في الحذف الى اياء المسكلم انما يجوز اذا كان مشهورا بالانفاضة
اي افعالها في عدوى يا رب وكذا حذف اياء ولا يا عدا فبقيلها الفا بهذا
انما لو اقوليك فانه عاين في نفسه في موضع شتي ومثل رب يدول
الياء المحذوفة منسوب لانه مفعول به لان معناه اريد او اعني رب
وبار رب مع سابقها اي اوقاما وغايتها يقال ساقه الجش في مؤخرها
ان قوله يا رب مع قوله ان لا املك الا نفسي واخي في محل نصب يكون مفعول
بقول هكذا قيل لكن فيه نظر لان الجملة التي لا تقع موقع المفعول بها محذوف
من الاعاء لان الجملة مبنية على استحي الاعاء بنفسها فكم يكن لها حظ من الاعاء
الا من جهة قيامها بموقع المفعول وهذا مشهور في سورة بقره ما يستبرأ الى
نكته في هذه الجملة اي جملة يا رب مع سابقها ليست بواقعة تقع المفعول
مفعول القول لا يكون الا جملة اي مفعول القول الذي تصد به الحكاية جملة
محكية مستقلة ليست الا جملة ولهذا قالوا وجب كسر ان بعد القول محذوف
الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكي ثم تكرر وكذا ما وقعت صلة لا يكون الا جملة
وقوله اللهم لفظه تعالى متصلة بالاستثناء في الاكثر لفظ الاثم والخطاء
حاصل في الكل والثناء والواقع خلافه نحو ما جاء في العوم او جاءني اللهم
الا زيدا فمعناه لا تؤاخذني يا رب فان كلامي الاول غير تام بل يكما في
الاستثناء او لما كيد كلامه عند استماع فكأنه قال ايها المستمع علم
اني ادعوا الله تعالى يشهد على كلامي انه حق واكثنا صدق وقد يقال

قد جرت

قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف فكان يستعمل يائه
تقاني اثباته واسمه الله ام ايا قصد لنا بالخير فحذف حرف الله وكثرة استعمال
وجعل فعل الامر عوضا عنه وتقبل به فصار اللهم الا ان يقال ان قال صهنا
بمعنى ذكر ونحو هذا باقول قولهم ضرب مصدر وغير ذلك لكن لا يكون
جملة واقعة مفعول القول المذكور بل يكون مفعول ذكر والكلام فيما
اي في الجملة التي وقعت فيه بل جواب الصحيح ان هذه الجملة وقعت موقع
مفعول قال والمفعول لا يكون الا مفعول دايع انما لانها ليست بواقعة
موقع المفعول مطلقا بل باعتبار كون مفعول القول حكاية عن واقعة و
جملة وانما باعتبار كونها في موقع المفعول في مفعول موقع المفعول باعتبار
حكمه منصوص المحكي لا يكون محكيك في قولك لك العاقل في محل نصب يكون
مفعول هذا القول يائي عنه هذا او علم ان محكي عنه هم كون الجملة الواقعة مفعول
القول في محل نصب ولهذا اعدوا ما احدى الجملة المستح التي لا محل لها من الاعراب
حين قسموا الجملة التي لا محل لها من الاعراب والى ما محل منه ويشعر
بذلك قولهم ان مفعول القول يكون جملة محكية ولا يكون لفظه منصوبا الا اذا كان
مصدرا كقولك قلت قولا حقا لان القول مصدر بمعنى الحكاية مثلا اذا قال شخص الله
ويقول احد في جوابه قلت قولا حقا فان معناه الله اكبر وهذا الكلام حق فقولك
قولا حقا قيل على هذا المجموع ولهذا جاز ان يكون مفردا انتهى وانما وجب ان
المفعول لا يكون الا مفردا لان المفعولية وكذا الفاعلية انما نظر ان على الاسم
الذي هو من اقسام الكلمة والكلمة تكون الالفاظ مفردا لا جملة فيستقيم الكلام
ويحصل المرام فيفتح هيم مطلبه رام الشيء طلبه كذا في شرح جمال الدين
الكشاف وكذا اي كقول المذكور من منظور اية قول النخاعة ان الكلام
لا يكون الا من اسمين واسم فعل منطوقه ايضا فانه منقوض بالمنادية
نحو يا رب فانه كلام مع انه مركب من حرف الله واسم هو المنادي لا المند
هو الاسم مطلقا اقباله باحدى حروف الله فحذف قوله منقوض بالمنادي
نوع تسامح قوله وجوابهم مبتداء خبره قوله من يفي اي جواب النخاعة بان الله

لا

في تقدير الفعل كما تر حيث قال لان معناه اريد او عني رب فيكون مركبا من
فعل واسم مزيج فبطل بانه لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب
لان الفعل الذي قد ربه الله او مشا اريد او عني او ادعوا ان ذلك اي محتمل لها
لكن يمكن ان يقال ضرورة نصب على انه مفعول لهم ان الكلام في قوله لو كان
في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب لمنوعة وانما قصدنا تلك
الكلامية ان لو كان الفعل المقدر بالنداء اخبارا وهو لم لا يجوز ان يكون
ذلك الفعل مقدر من الصيغ المشتركة بين الاخبار والاثبات كالفاظ
المعقود جمع عقد بالفتح كالمعقود والحق والحق وغيره بالفتح واعتقد معزوت
فانه اي انطوت وكذا انما يراه مشترك بين الاخبار والاثبات وفلان بعث مثله
لان الصيغ تارة اي حرة والاخبار عنه افي صفة لمخزوف تارة اخرى في
مختار الصيغ يقال فعل تارة بعد تارة اي تارة بعد مرة وكما تارة وتارة كعصب ورتبا
قالوا فعله تارة بعد تارة كعصب الرءاء انتهى كلامه وانما انتصارها فنوا على النظرية او على
المصدرية على قياس ما قيل في قوله في قوله في قوله وكذا انما انتصارها فنوا على النظرية او على
تارة لان الله تعالى لا يتبدل ولا ياتى بالهزيمة والاثبات بهما اللفظ وتارة اخرى للاخبار عن
الذوق الانيته ملاير والسؤال فلا بأس لنا ان تذكرهم هنا معنى والاثبات
والاخبار انما والاعتقاد وهو ان كل كلام اما لاطار مدلوله وهو الحق كقولك
زيد قائم فان وضع لاطار مدلوله وهو شوقه القيام لزيد وكذا انك لو كنت اذ اردت به
الاخبار يكون لاطار مدلوله وهو اي مدلول بعث صدور البيع منك في الزمان كما يجب
اولا لاثبات مدلوله عطف على قوله لاطار مدلوله فهو الاثبات كقولك ضربت فان
المقصود من اثبات مدلوله وهو مظهره والفرق من اي طلب كذا بعثت اذا اردت
به البيع كما ان يكون لاثبات صدور البيع منك لان قالوا هذا اللفظ مبني على الفتح
بناء لازما اما انما اسم الاشارة لان قوله لان معناه هذا الوقت على ما هو
مذهب سيبويه وانما انما بهتة الحروف لزوم في اصل الوضع وتيرة واحدة فانها
لا تشبه ولا تجمع ولا تصغر ويكثر ويكون في الاستعمال مع لام التعريف وسائر الاسماء
يكون في اول موضع مكررة ثم يتعرف ويكثر ولا يبقى على حال فلما لم يتعرف فيه بنسخ

اللام شبه بحرف لان الحرف لا يشترط فيه كذا في شرح اللب: وهذا اي المذكور من
قوله اما لاطار مدلوله اولا لاثبات مدلوله معنى قوله الاخبار اثبات ما كان به
ان قوله الاخبار اثبات ما كان اذ فيه وان خرج عن ظاهر الاخبار الاستقبالية
والحياتية كغيرها في التحقيق لان معناه هو هذا المذكور بعينه وذلك لان معنى
قوله الاخبار اثبات ما كان انما اثبات ثابت وحق في نفس الامر من الشئ
احد الا زمانه انما في فعله فيكون يوجب حالا او استقبالا او نقول انما ليس في
التعريف المساوية بل في قيل مساحي انما اوقته فيما بينهم فانهم كثيرا ما يمتنعون بذكر
البعض من الكل وجهنا كذا وكذا في عطف على اثبات اي في ما ثبت على المعنى
المذكور في فعله فيكون لا يوجب وما يوجب والاثبات ما لم يكن اي لم يوجد بعد
كطلب الفعل فلاحر وطلب تركه في النهاية انما يحصل باللفظ الامر وانما هذا
اللفظ موجود في هذا اي قوله اما لاطار مدلوله اولا لاثبات مدلوله معنى قول اهل الكلام
اي قول علماء علم المعاني والبيان اما ان يكون نسبة الكلام خارج مطابقة اي مطابق
تلك النسبة لذك الحارج او لا تطابقه فخر والا اي وان لم يكن نسبة الكلام خارج
تطابقه اولا تطابقه فلاحر هنا ليت حرف استفاء بل مركبة من ان ولا فاشد
بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع النسبة بين الشئين اما بثبوت
بان هذا ذلك او بالمتن بان هذا ليس كمنع قطع النظر عما في الذهن من النسبة
لاية ان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك وان لم يكن
خطا بقية هذه النسبة هي صفة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة التوحيده
الحاجية بان كوننا ثبوتيين او سلبين صدق وعدمه كذب وهما معنى مطابقة
الكلام للواقع الخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع وارثا به الاخبار عن البيع
الحال فلا بد من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقة ذلك الخارج
بكل بعث الاثبات في فانه لا خارج له يقصد مطابقة له بل البيع يحصل في الحال
بهذا اللفظ موجود له فليجث طويل الزيل اي كثير الاطوار والجوانب قوله فينا اي معنى
الاخبار والاثبات متعلق بالبحث وانما اوقته لاثباته بقوله فالاو الترتيب
الما كان فيه من احوال اية المكرمة فان في ان حرف من حروفه نسبة بالفعل

وتحل فيه التكميل بكونه اسم لا ملك لا حرف في الملك فعل مضارع
منقول من انما على مستتر أي منوي فيه وهو انما لا حرف الاستثناء هنا انما قال
حرفنا لما عرفت انه قد يكون مركبا من ان ولا وكذا قد يكون حرفا كغيره مما عليه
نفسه في التكميل فيه مجردا لا ضارفا لنفس اليه والنقل انما قال
التكميل منصوب بتقديم اطلاق الملك هذا على رأي الشيخ ابن الحاجب حجة الله عليه
واما على رأي من ذهب بعضهم فنصوب محلا وهو انما الى المذهبين قال
فيما سبق وتحل رتب منصوب والاستثناء مبهنا مفرغ بحذف المستثنى
منه تقديمه لا الملك شيئا من الاشياء او لفظة من النفوس لا نفس واذا كان
الاستثناء مفرغا يعرب ما بعد الالف العوالم في الصحاح لكن على ما كتب في ذلك
الى بعده وعدده وكله حسبا كانت مجرورة بحرف الجر فالتين فيها
مفتوحة والآخرى ساكنة وربما تسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول
فانما قال حرفنا وهو لا ملك يقتضيه نصب فيكون منصوبا به وانما سمى بهذا الاستثناء
اي المستثنى مفرغا لا مفعولا بفتح الفاء مجرول مفرغ بفتح الهمزة جديده جديده اي
لا مستثنى العاقل الذي قبل لا انت حيث هم المستثنى المفرغ على ما قالوا مجاز
موسل من قبل اطلاق اسم العاقل على المجرول اذا مفرغ في الحقيقة هو العاقل
فحذف المستثنى منه وجعل اعرابه اي اعراب المستثنى منه ما بعد الا الى المستثنى
ويسمى اي بعد الا باسم المستثنى منه من افعال المفعول مجازا مثلا اذا قلت
ما جاءني الا زيد يمكن بانه فاعل جاء وهو في الحقيقة بدل من الفاعل المقدر زيد
جواز ما قام الا بهند مع امتناع ما قام بهند وما ينبغي ان يعلم ان الاستثناء
المفرغ يحذف في محمول الفعل الا في المفعول معه تقول امرت الا زيدا وانظر
الا فلانا وما ضربته الا تأديبا وانما امثلة الاناء والاماء ولا تقول لا تشبه الا زيدا
وتحل الجملة الفعلية المنفية اعني لا امك مع ما علمت تلك الجملة فيه هذه عبارة
مشهورة فيما بين العربيين لكن فيها مسامحة لا يخفى اذ الجملة ليست بعاطفة
رفع لكونها جزاء وان مع اسمها وخبرها منقول القول اي جزاء من ولا
تحل له من الاعراب لان الحائرين في محل النصب على ما قيل هو مجموع المفعول لا فوده

على ما هو عليه وانما يحتمل وجود الاول ان يكون مفعولا تقدير او الواو فيه
للعطف وفيه اي في الوجه الاول وجوه ايضا نصب على المصدرية فائدة من الحذف
التي يجب حذف فعلها مثل سقيا ورعا اي اض ايضا اي يرجع رجوعا اما ان يكون
مبتدأ ووجهه محذوف اي وان لا يملك الا ان في خبر مبتدأ محذوف اي وتل الى
وانما حذف مبتدأ والخبر بقرينة سوق الكلام او عطف على اسم ان قال قلت
كيف يعطف على اسم ان المفتوحة والكلام في كونه مفعولا قلت انما مقدرا اي
على ان انما معتبر قبل وخوله عليه يعطف وفيه شارة الى ما اختاره بعض النحاة
من ان المعطوف يعطف على محل اسم ان وحده لا على مجموع ان مع اسمها كما قال
البعض او عطف على ما على ملك وانما قال لوجود انفصال لانهم قالوا لما
يجوز العطف على الخبر ثم نوع المتصل بالاستقبال عند السمعين بناء على ان الخبر
المرفوع المتصل صار كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى اما لفظا فمن حيث انه متصل
لا يجوز انفصاله وتكلمه مستقلا وانما معنى فمن حيث ان افعال كجزء من الفعل
بمنه فادعطف عليه كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة الا اذا كان منفصلا
او انفصل بفصل قبل العطف او بعد فتح يجوز ان يعطف عليه بلا اشتغال لانه
اذا كان منفصلا ظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز ازاؤه
مما اتصل به بتاكيد فيحصل له نوع استقلال هذا لکن بقي البحث في هذا الجواز
كيف ولو انه وحده كان كما لو انه بعض حروف الكلمة ويؤيد ما قلنا ما ذكره بعض
المحققين في حواش ما شئت الشبهة في شرح المطالع فارجع اليه وكذا اذا وقع
الفصل كحصول طول الكلام قد يغني عما هو الواجب في حذف طلبا للاختصار
نحو حضر القاضي امرأه كذا في ثاء التانيث من حضرت والحافظوا سورة بالنصب
بحذف نون الجمع من الحافظون فاغناءه عما ليس بواجب اول او فاعل فعل
محذوف اي ولا يملك اي الا ان في الخبر ان وثقة رله خبرية وعليه ان الكلام في
كون اي مفعولا اللهم الا ان يقال ان الخبر المحقق المضافات عن العمل على ما هو
الاغلب لغواة الشبهة لفظية بالفعل تقديره وان اي لا يملك الا ان في يكون
عطف جملة على جملة لا لا امك والفرق بينه وبين الوجه الثالث ان العطف

فيه وان كان من قبيل عطف الجملة على الجملة على الوجه لكن ليس عطف على جملة اي
لا ملك على ما اثرنا اليه هذا هو مقتضى قولنا على جملة ان لا ملك لكن
النظام من عدم التعرض لتقدير الجبر في الوجه الثالث وتوقفه في الموضوعين الى
في هذا الوجه وفي رابع وجوه النصب التي سبقت ان يذهب المشرع الى ما ظن
من انه من قبيل عطف المفعول على المفعول الثاني ان يكون الواو للحوال ويقال
لها واو الابداء ايضا فيكون ما بعده رفعا مستدا او جزم مستدا ومخذوف
ويؤيد هذا الوجه من الوجه الاول بان لا يكون اخي مفعولا فاعلى شي
ويؤيد اي في الوجه الثاني وجوه ايضا الوجهان الاولان مع هي س
وهو ان يكون فاعلا لفعل المخذوف ولو قال بدل قوله الثاني الى الواو
لنحو عطف على قوله الواو للعطف وجعل الوجه الثاني كونه منصوبا وان
كونه مجرورا كان اس ترتيبا ومنه انما لا يمكن الثالث ان يكون
منصوبا او مفعولا وجوه ايضا لانه انما عطف على نفس المنصوب على انه مفعول
لا ملك او عطف على اسم ان اي على نحو المنصوب المعبر بعد دخول ان عليه
او مفعول مع على ان يكون الواو بمعنى مع لا للعطف لانه هذا الوجه من
باقي الوجوه انصب او قدمه عليها كان اولي كما لا يخفى او يميز ان الشدة
ويقدر الجبر اي وان اخي لا ملك لا نفس ليكون عطف على جملة ان لا ملك
الرابع ان يكون مجرورا الواو للقسمة بمعنى تنان الى وجه اخر هذا التصوير
للمعنى لان فيه مضادا مقدرا او الواو للعطف وهو على وجوه ايضا لانه انما
لعطف اخي على الغير مجرور اخي انما للمخذوف من رتبة اجتراء بكسرة اي
ورب اخي او لعطف على الغير مجرور في نفسه كذا قيل لكن فيه اي في هذا القول
وهو كون الواو للعطف على الغير مجرور في رتبة او نفس ضعف يعلم في موضع
فانهم قالوا ان لعطف على الغير مجرور لا يكون الا باعادة الجاء سواء كان
اجازة فاجازة رتبة بوزن او سكا محاني الآية المذكورة وذلك لان الجور
متصل بالجار شدة الاتصال بالعطف على الغير المجرور يكون بمنزلة العطف
على بعض حروف الكناية وليس منفصل حتى يؤكد وتأكيد بالرفع المتفصل

خلاف القياس او لعطف نفس المخذوف على نفس المخذوف على طرف نفس خفاف
اي ونفس اخي وابقا بالجر عطف على قوله حذف انضاف اليه على اعراب
فانه كما يجوز حذف انضاف واما ان انضاف اليه مقام في الاعراب فتوقفه على
واسئل القوية بالنصب الى اهل القرية كذا لا يكون ابتداء على وجه الاعراب كقوله
اي ان هو هو او داود اكل ادم تحت بين ادم او ومار توقفه على
ما راى اكل ادم في الهمة في اكل ادم ولا تستفهم الانكار في وكل نصيب
مفعول اول لقوله تجلس فاعلى فاعلى عند الجهور ولو قد بقى الال اسله
تتوقف حذف احدى التاءين وانما قال على وجه لان فيه وجه اخر وهو انها
مجرورة معطوفة على ادم الاول فجملة الوجوه المذكورة في اخي ثمانية عشر
هكذا قيل في الشرح رانيا ما طرأ والنظام منها سبعمائة من السج اذ جملة
الوجوه المذكورة هي ثمانية عشر كذا اعاب هذه الآية في كتب
التحسين بعينه تقريرا وبعضه تلويحا اي اشارة وانه علم من كل عالم بحقيقة
اي بحقيقة الاعراب المذكورة ما فرغ من الاعراب الآية الكريمة شرع في اعراب البيت
فقال اما البيت فليقول بل الطيب في طلب الجدة فليكن كعلي بن ابي طالب وهو
يشتبه اعراب ان من اسم موصول يعني للعقل غالبا على عكس ما فرغ من الحق
للابتداء اية طلب لافض في علمه مستتر فيه عائد الى من صلة سيجي لك
زيادة تحقيق مباحث الصلة المحمودة لطلب العلم ان الاسماء منها ما هو عارض
معنى الشرط كزيد فلم يدخل الفاء في جره عند سيبويه ويدخل عند ابن الجوزي
لكن بالحمل على الزيادة ولا خلاف بينهما في الحقيقة ومنها ما شتم عليه بتضمنه معنى الشرط
او بمشابهته للشرط في الواقع خبرا عن الاول يجب دخول الفاء عليه كذا الثاني
ولذلك ثبت به ان يكون ذلك المبتداء موصولا او مفعولا موصوفا لا بما مر من الكلمات
الشرط والصلة والصلة فكلما شرط الكلمات الشرطية او ظرفا لتعلقه بفعل
على الوجه فصار الجبر كجزاء الذي يدخله الفاء وهذا ليس على اية ادنى من كلمات
الشرط وجوز ان كالفاء في الجبر كذا الموصوف بالوصف المذكور ويجوز ان كذا
انما به لا يكون مستملا على معنى الشرط بل اذ لم يوجد مانع عنه وهو ليست

بينت وقال على رضى الله عنه تعليماً له قام الكلمة ثلثة اسم وفعل وحرف والاسم
ما انبأ الى اجبر واشعر عن المستى الى عن الذات الذي وضع له الاسم كزيد وعمر
وكبر والفعل ما انبأ عن حكمة امشي الى عن احوال التي تنب اليه من القرب
والموت وحسن وغير ذلك نحو ضرب زيد ومات عمرو وحسن بكر وحرف ما اوجده
معنى في غيره يعنى ما دل على معنى في غيره الى معنى غير مستقل بنفسه الى لا يتعقل
ولا يتعقل بنفسه بل مع ملاحظة الغير مثلاً معنى في قولنا زيد في الدار هو للظرفية
المخصوصة التي لا يتعقل الا بتعقل المتعلق الذي هو حصوله فيكون ذكر المتعلق
شروطاً في دلالة الحرف على معناه ككلمة الاسم كذا وغيره من الالفاظ اللازمة لملاحظة
فان ذو دلالة على معنى الخاص غير ذكر المتعلق وانما ذكر المتعلق ليحصل
الغاية الى الغرض من موضعه وهو جملة صفة شئ لا لاطلاق دلالة على معناه
مشروطة بذكر متعلقه عالم ذلك اما الغير في غيره في قولهم الحرف ما دل على معنى
في غيره عايد الى معنى وفي غيره متعلق بحذف في محل اجرة علة صفة معنى الى معنى
حاصل باعتبار متعلقه بالغير لا باعتبار في نفسه كذا قولهم الاسم ما دل على معنى في
نفسه الى ما دل على معنى حاصل باعتبار في نفسه لا باعتبار راجع عنه كما يقال الدار
قيمة في نفسه كذا الى لا باعتبار راجع عنه كونه في وسط البلد وقربها من
المسجد وغير ذلك والفاعل مرفوع لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير
مستغن عنه في الكلام فاحقق بالرفع الذي هو اقوى الحركات لكونه محاباً
الى تحريك مضمون اي الشقين وما سواه فرع عليه الى وما سوى الفاعل من
مرفوعات فرع على الفاعل وملحق به على سبيل التشبيه والتقريب فان المرفوعات
الحسنية عنى مبتدأ وجر وجران واسم كان واسم ما ولا يعنى ليس وجر لان
اجنس لمحققات الفاعل من جهة ان يكون مسند اليه او جوازا انما من
جملة كالفعل او مشتبهاً به بالفاعل والمفعول منصوب لان المفعول
كثير اذ قد يكون واحداً الى خمسة والكثير فحقيل والنصب حقيق فاعطى له
للتعادل وما سواه من المنصوبات فرع عليه فان المنصوبات السبعة
اعني الجار والتمييز والشيء المنصوب وجر كان واسم ان واسم لان في الجنس

وجرا ولا يعنى ليس لمحققات بالمفعول من حيث انها فصلة في الكلام او من حيث الجح
بعد مرفوع او من حيث التشبيه بالمفعول كاسم باب ان واسم لان في الجنس قالوا
انها مشتبهتان بالمفعول لان اخبارهما اذا كانت مشتبهة بالفاعل كان اسماءهما
مشتبهتين بالمفعول فية ما لا يفتي من الحركة والمضاف اليه مجرور اي بحر الاصل
للمضاف اي الى بالحرف بجرارة او بالاضافة المعنوية لانه بين الفاعل والمفعول
ولهذا يقع فاعلاً في المعنوية ومفعولاً في كماله اضافة المصدر مثلاً فاحقق
بالجر الذي هو متوسط بين المرفوع والمنصوب لكونه من وسط الحركتين بالاسك
التوفيق وما سواه كالجر وجر في المبتدأ نحو كسبك درهم او في
الفاعل نحو كفى بالله وفي المفعول نحو قوله تعالى ولا تملقوا بك الملوك الى لا تملقوا
انفسكم الى السلاك وكما يجوز بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد وحسن ابو فيكون
المجرور في اللفظ منصوباً ومرفوعاً في التقدير فهي فرع عليه وملحق بالجر والاصل
وقال على كرم الله وجهه بعد هذا المقال الى الاسود الى خاتمة فان القول
يستعمل بحروف متقدمة على معان متقدمة يقال قال به الى حكم به وقال عنه
اي روي عنه وقال له الى خاتمة وقال عليه اي افترى عليه وقال فيه اي جهل فيه
ان هذا اي قصد هذا المذكور وحرف استنساخ اليه فلهذا اي فلعقول على رضى الله
هذا اسم هذا العلم نحو ايتمت بلفظ الشترية وقيل سموه التحويلات نحو
هو الطريق والقصد وبهذا العلم يعرف الوصول الى المقاصد بايراد الطريق
مناسبة من الالفاظ وشيئاً قصد كذا العلم ونقل في بعض الكتب هذه
الحقيقة هكذا روي عن ابى الاسود انه قال استاذ الحسن والحسين رحمهما الله
انه قال دخلت على امير المؤمنين على رضى الله عنه فترأيت مطرقة متفكرت فقلت فيم تفكر
يا امير المؤمنين فقال اني سمعت في بلدكم كذا اي خطأ في الاعراب فادرت
ان اصنع كتاباً في اصول العربية ثم اتيت بعد ذلك فالتقي الى صحيفة فيها
بسم الله الرحمن الرحيم الكلام ثلثة اسم وفعل وحرف واسم ما انبأ
عن المستى والفعل ما انبأ عن الفاعل وحرف ما انبأ عن معنى ليس
ولا فعل وقال في هذا وثبتة وزدنية اوقع قال ابو الاسود فجمعت شياً

وعرضها عليه وكان في ذلك حرو انقلب لم اذكر لكن فقال لم تتركتما قلت لم احبها
منها فقال بل هي من افرادها وكل ان امرأة دخلت على معاوية في زمن عثمان
رضه فقالت ان ابى بكر ثاوتركها ما لا يفتح ان فاستبج معاوية ذلك فبلغ
الحجر عليها رضه فرسم لابي الاسود بوضع الحق فوضع ابو الاسود ما ولا باب ان ويا
الاضافة ثم سمع ابو الاسود رجلا يقرأ ان الله برى من المشركين ورسوله
بكر رسوله وصنف بالي العطف والنعته ثم قالت له ابنته يا ابنت ما حسن
السماء بانتم على نطفه الاستغناء فقال لها بخبرها فقالت انما السجدة من حرمها
فقال لها قول ما احسن السماء ونحوي فاك فصنف بالي التعجب والاستغناء م
واخذ منه اخو انبا وده واخذ منهم ابو اسحق الحفري وعيسى الشافعي وابو عمرو
بن العلاء واخذ حليل بن احمد من عيسى الشافعي واخذ منه الحليل سبويه
وعلى بن حمزة الكسائي واخذ منه ابى عمرو بن العلاء ثم صار اصل الادب كوني
وبقر يا فاك ثى واخذ منه البقر واخذ منه ابو العباس ومنه محمد الانباري كلام
كوني وسيبويه واخذ منه الجفشي وقطرب واخذ منه صالح الجوني وبكر الهاذلي
ومنها محمد الملقب بالمجتر ومن المجتر ابو اسحق التزطاج وابو بكر التزراج
ومحمد بن كليب ومنهم ابو علي النقي وابو سعيد السيرافي وعلي الزماني ومنها
ابو علي الفارسي ومنه ابو الفتح ابن حسن ومنه عبد القاهر الجرجاني كلامهم
بقرى ثم قيل لم يأت بعد من يعنى به الى يعنه انتهى وهذا المنقول عنه اي
هذا الذي نقل عن علي رضه هذا مبتدأ جره قوله اصل علم النحو ثم استنبطت
العلماء الراشون والفضل الكاملون على ما فصلنا انتمهم الوفاق كتب
مفعول استنبطوا استخراجا طويلا سبيلنا لتعلم العلم وتيسير المنه
بعدهم وبعد هذا المصود الى المترقب لامة من الشروع في المقصود بهم الله
الرحمن الرحيم قال المصنف **ف** اما كلمة متضمنة بمعنى الشرط
قيل لما اختلفوا ان افعال بعضهم افعال خوف وقال بعضهم ان اسم قال الشارح
اما كلمة ليتنا ول كلامه يبين ويذكره ما في شرح الصنوع من ان النجاة بعد
اتفاقهم في انها في اختلفوا في انها موضوعه لشرط او فاقية مقام ما وضع له

كثرة

فذهب الى الحاجب الى الاول وصاحب الكشاف الى الثاني والخلاف في انما اسم
او حرف ليس مشهورا انتهى فلهذا لك ان يكونا كلمة متضمنة بمعنى الشرط
لزم دخول الفاء الجزائية في جوابها لزوما اكثر لا كليا اي ليس لهما من الزوم
الوجوب كما هو مقتضى دليل النبوت لا اكثر ان اذ قد كذب منه الى من جوابها
الفاء لوجود ما يدل عليه من التلويح والابانة نحو قوله تعالى اما القتال لا قتال
لديكم واعلم انه يمكن حمل كلامه على القياس لا فقه ان ثبت للزوم الفاء فنقول
ان دعى ان الفاء لازمة لجوابها لانها متضمنة بمعنى الشرط وكل متضمن بمعنى
الشرط فالفاء لازمة لجوابها ينتج من الشكل الاول ان الفاء لازمة لجوابها فهذا
استدلال بالموثر على الاثر فهو اول الاستدلال بلزوم الفاء على التضمن بناء
على ظهوره لان اول البراهين باعطاء اليقين الطريق الاول واما الثاني
فربما لا يفيد اليقين ويمكن حمل على القياس المستثنى اثبت متضمن فنقول
ان دعى انها متضمنة بمعنى الشرط لانها لو لم يكن متضمنة لما كان الفاء لازمة لجوابها لكنها
لازمة له فيكون متضمنة له وهذا كما يقال ليس في الارض والسموات الهة غير الله
ولذلك لم يفد معناه لو كان فيها الهة غير الله لفسد ما كنن التباين متضمنة فهذا
مقدم وهو ظاهر لمن لا ادن قدم في معرفة اساليب الكلام وهذا كما ترى استدلال
بالاثر على موثر فلهذا انما يمكن ان قال بعض المحققين ويترد عليه ان كلمة الكبر
في ذلك القياس لا فقه ان مجموعة الايرى ان ما ومن الشرط متضمنان
معنى الشرط بل لزوم الفاء واليه شارح الحاشي في شرح التباين وانما قلت
انها متضمنة بمعنى الشرط لان اصل ما بعد حمد الله مما يمكن من شئ فانها
بعد حمد الله انما اسم متضمن بمعنى الشرط ويكون مجزوم بامانة بمعنى يقع او يحدث
ونما عليه غير مستكن فيه راجع الى ما هو من شئ بيان له لا بما هو فاقول جوا
له والمجموع جملة اسمية منه وما هو خبر بالجملة الجزائية وصددها او هي مع الشرطية
ومثل الامح ان خبر بالجملة التي هي الشرطية وصددها فيسأل انه منه او
لا خبر معناه مما يقع او يحدث كاشا من شئ فانقول وهذا قطع بوقوعه لانه
ما بقيت الدنيا لامة من وقوع شئ فيها بالضرورة فخذف مما يمكن من شئ روم

لاختصار أي طلبا وهما مذهب آخر ذكره في الانبساط والمفهوم من بعض
الكتب أن المحذوف هو جملة الفعلية وحدها أي بغير حذفها وأما مقول من
مها ونية ما لا يخفى ثم أقيم أما مقامه بضم الميم في الاستمرار ويجوز فتحه فصار أما فاقول
بعد حمد الله قال قلت كيف يعجز أن يقال أصل ما بعد حمد الله ما يمكن من شيء
ما قول بالرفع مع أن الشرط والجواب إذا كانا مضارعين يجب فيها الجزم اتفاقا
فوجب أن يقال فاعل بالجرم قلت بهذا إذا لم يكن الجواب مع الفاء وأما إذا كان
مع الفاء فالجزم متعذر إذا انفصل عن الفعل ما قبله فيما بعد فبأنه لا يجوز حذف
محذوف أي فاعلا أقول ليصير جملة اسمية فلم يقع الجزم مضارعا لجملة اسمية فان
قلت كيف جئ بالفاء مع أن المضارع الجزم لو جعل جوازا لكان جزمه كافيا في
الارتباط بمنزلة حادثة الالف قلنا أنهم قالوا الجزم إذا كان مضارعا عاشبا غير
مقترن بأحد الحروف الأربعة أي السين وسوف وإن وما يجوز الفاء وتركها جوازا
أيان الفاء فلان المضارع المشبث كان قبل أداة الشرط صالحا للاستقبال
فلم يؤثر أداة فيه تأثيرا كافيا في فعلت ولم فعل فاحتاج إلى مزيد ربط بينها
بالفاء وما جاز ترك الفاء مع الجزم فتأثير الأداة فيه لانه كان صالحا للحال
والاستقبال فحذف الأداة إلى الاستقبال على أن الجزم كاف في الارتباط بدون
حاجة إلى الفاء ثم أفرقت الفاء إلى جواب الحمد كوزي كمن عن مقول القول
وهو فان الولد لا يولد الظاهر أن يقال وهو أن الولد لا يولد الفاء وأما
أخرت لكراتهم أي بوال بين حرفي الشرط والجزاء لفظا هكذا قال في المنوع
وان ثبت تحقيق عبارة فاستمع ما متلو عليك فنقول قوله بوال بفتح
الهم فاعل مجهول والتمام مقامه فاعلم صدره أي لكراتهم أن تقع المواقف
على ما نقل الزجاجة عن سيويه من أنه أجاز فيم وقعد بالسناد إلى المصدر
حمد لول عليه بالفعل أي قيم القاييم وقعد القعود ولا يجوز أن يكون
التمام مقام فاعلم بين لأنه لازم لا ظرفية فيكون منصوبا بآء الفاعل مقام
الفعل لزم أن يكون منصوبا ومفعولا معا وهو كذا قالوا ولكن يراد عليه
أنه لو قرأه الظرفية ما جاز ورفعه وقد وقع من بين أيديهم ولقطع بينهم على قراءة

ان يقع بها

رفع وقد ظهر لك من هذا وجها آخر وهو كون بين فعل بوال وبين الالف
وقوله لفظا منصوبا على الظرفية على أنه ظرف بوال وتميز قتيبة بأول ما لا
في المعنى لا يقال أن قوله بين حرفي الشرط والجواب أي في قوله كلمة فها معنى الشرط
لأننا نقول معناها حرف الذي فيه معنى الشرط وهذا كما يقال قد حرف
نفي أي هو حرف الذي فيه معنى النفي أو نقول أنه حرف الالف من المذهبين المذكورين
هذا وأما كونه أذ كان حرف الفاء أن يتوسط بين المفردين أو بين الجملتين
لأن وضعها لا يتبع شيء شيئا ثم ظرف أقول له لانه المقام عليه لأن في
صدر الكلامية عما ذكره بعد الجواب عن الحمد الذي لا يكون إلا بالانكسار
قال فاقول بعد الفراغ من هذا القول أي قل عني الحمد هكذا من أن الولد لا يولد
الجزم فصار ما بعد حمد الله وأعلم أن أداة التثنية أو مفردة بالجر بدل من
تمثله كما أن الواقعة في هذا الكتاب في قوله ما بعد حمد الله ذي الانعام ومركبة وهي
أي المركبة على جرس لأن الأصل فيها أن ما فان الشرط وما زائدة للتاكيد
في معنى الكلام فادغم النون في الجزم بعد قبلها ميتا لتقرب الجزم فصار أما بالهمزة
ثم تحت لرفع الالباس بالالفظة فتأخر بالكملة المشهورة وأما ميتا زها
عن أما المفردة وعن المركبة من لأن كنت مطلقا فبان بلباس الاسم كما يليها
الفعل أي أما كذا قيل وأما الفرق بين ما بين عن المفردة والمركبة من لأن كنت
أي قيد فعل الفاء في جوابها دون المركبة وان لم تدخل فيكون للتفصيل في
المفردة والتفصيل في المركبة يعرف ذلك من المقام فصار أما بفتحها أو لا أصل
فيها لأن كنت مطلقا انطلقت كما في أما أنت مطلقا انطلقت ثم حذف الهمزة
بجاءة من لأن لا تأخر إلى لام الجارة كحذف كثر من أن المصدرية وأن المستدرة
قوله للتحقيق متعلق بتجذف مثال الأول كقول الشاعر عيسى وتولى أن جاءه
الأعمى ومثال الثاني كقول الشاعر وان المساجد فلا تدعوا مع الله أحد أي ولأن
وقوله على أن الله متعلق بما يفهم من الكلام الباقى يعني أن أصل الكلام
لأن المساجد بتقدير الله على أن يكون الله متعلقا بآء دعوا وهو إشارة إلى
دفع دخل مقداره هو أن يقال لو كان الله مقدرا لكان له متعلق يتعلق به

والمتعلق لهما لانه اول آية فاجاب بقوله على ان اللام في قوله قبل ما بعد
الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا معنى لادخال الفاء في عامل قلت ان اللام تعليلية
وما يتصل بمفاد يجوز دخول الفاء في متعلقها المتوخى لكون المتقدم في معنى الشرط
والسبب المتماثل كما ذكر في الكشاف في متعلق لا يلائم بقوله فلما فتعبدوا فانهم
كان من ان كنت اي حذف من اللفظ للاختصار فزيدت ما الزائدة باخر ان
غرضه ان كان فادعت النون في ايم بعد قلب آية واهل بغير متصل
في كنت الى المنفصل يعني لما حذف ما يتصل به الحركات اعني كان ولم يشترط التكلم
بغير متصل بل ما يتصل او في بغير محلا المرفوع المنفصل عن انت فصار اما انت
منطلقا انطلقت اعلم ان حار اعني اللام في لان كنت متعلق بطلقت واما تقدم
على انطلقت لان ان وان كانت مصدرية اما مع اللام كان الشرطية في السببية
لان معنى لاجل انطلقت فكما ان السبب مقدم في الشرطية ومنه ما هم
ان ان المفتوحة تكون للجماد ايضا وعلى هذا يكون قوله تعالى وان تفصل احدكما
بالفج فاذا عرفت هذا علم ان اما الاول متضمن للشرط اتفاقا واما الثاني للشرط
المحض اتفاقا ويكفي ذكر بعض الكتب لكون لم نطلع على نسخة وموارد استعماله
واما الثاني ليست للشرط ولا متضمنة آية على المذهب الصحيح وان ذهب الى تضمن
بشر من غير الشرط والذات المجتهد يعني الطائفة وجميع الشرذم اي طائفة
من الكوفيين وفي الاول اختلاف بين الزخشي يعني صاحب الكشاف في قدح هذا
بمصر الزاء وبين ابن حبان في حبانها للشرط كان ولو ومذهب
الزخشي انها متضمنة له واكثر اني في مائل الى هذا المذهب الذي ذهب اليه الزخشي
قوله بل كانت رقة لقوله وفي الاول اختلاف في قوله مائل الى هذا المذهب اعني في ان
الشرع ان الاول متضمن للشرط اتفاقا وان ثانيا للشرط اتفاقا كان مطلقة
ان يقال كيف يقع الاتفاق المذكور وهم قد ذكروا ان في الاول اختلافان هما وان
اكثر النجاة مائل الى مذهب الزخشي في ان الشرع دفع ذلك الى فضل المقدرة فنقل
ما قالوا بقوله وفي الاول اختلاف في قوله ثم قال مجيب عنه مكية ائيل ولكن يمكن
ان يكون النزاع بينهما لفظا لا حقيقيا اي فيصح ان الاول متضمن للشرط اتفاقا

لانه يجوز يعني انما قلنا يمكن ان يكون الخ لانه يجوز ان يكون مراد ابراهيم
بما حيث قال في الكافية حروف الشرط ان ولو واما الثاني نية بهنمية
لانه صفة اما المتضمنة على انها يكون التي اصلها ان ما وان يكون مراد
الزخشي بما حيث قال في المنفصل بعد عدة فصول من بعد ادح حروف
الشرط بقوله ومن اضاف الحروف حروف الشرط وما ان ولو اما كلمة فيها معنى
الشرط اما الاول المفردة بالفتحة المتضمنة للشرط لا بالنية في اي حين ان يكون
مراد ابن الحبيب اما الثانية ومراد الزخشي اما الاول لان نزاع بينهما في الحقيقة
بل في اللفظ اي في وقع النزاع الظاهري في لفظ اما حيث قال ابراهيم ان
اما حروف شرط واما لان اما متضمنة للشرط فهو نزاع لفظي لان نزاع
بينهما في الحقيقة لان كل واحد منهما لا ينكر قول الآخر اذا عرض عليه واده من
قوله فليت قل هذا المقام او في هذا المقام على صيغة الجاهول ويجوز ان يكون
على صيغة معلوم اي فليت قل هذا المقام في هذا المقام فكلما مزيد عليه بفتح الميم
مصدر ميمي من زاد يزيدي لزيادة على التقديم المذكور وهما في وما فرغ
من تحقيق معنى ما وقت ما شرع في تحقيق استعمال المفردة المراد
بهنا فقال واستعمال المفردة على وجهين لانه اما استعمال تفصيلي
اجل المتكلم نحو انا او ذاك احب واقل اي البعض اما من اوده في العالم
واما من اكله فالحال ووجه في القوم اما زيدا في كرمه واما بكرنا هنته
واما بشر فاعضت عنه وهذا استعمال استعمال على طريق الاستيفاء
وهو اي الاستيفاء في عرف النجاة ما وقع جوابا لسؤال مقدمه يعني ما
قال المتكلم جاء القوم فكان قائما قال ما فعلهم فقال المتكلم مجيب عنه اما
الخ او يستعمل في اوائل الكلام المنقطع بالجر صفة الكلام عما قبله ومنه
ما يأتي في اوائل الكتب كقول المصريح اما بعد حمد الله ذي الانعام وان
اردت تحقيق المقام فاستمع ما نلتو عليك من خلاصة الكلام وهو انهم
قالوا ان اما موضوعا للتفصيل في جميع موارد الا ان تفصيله قد
يكون لمجمل سابق كقولك جاءن القوم اما العلماء فكذلك واما استفراء

فكذلك او قد لا يتركيبه كلفا بوجها يقوم مقامه من الاستفهام بزيادة شئ
المذكور بعد اما فيما سبق له الكلام كقوله فاما الذين في قلوبهم زيغ وتعقبه
بقوله والذين لان المقصود الاول هو ذم الزايعين وقد يكون تفصيلا
لتعدي في الذين في قد سبق ما يدل على التحد بوجه ما كقوله تعالى ان الله
لا يستجيب للذين كفروا بعبودته مما يوفون قال الذين آمنوا فليعملوا ان الكون
من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا وقد لا يستعمل
في صدر الكتاب والرسائل ما بعد وفيه فائدة زيادة تأكيد لان تفصيل الجمل
واحتمال الجمل او جملة مخصوصة فاني الذين يدل على زيادة الاعناء بشأن
المذكور بعد اما هذا فان قد يفسرهم مما حقت ان لهم هو قد انفقوا على
موضوعه للتفصيل وانما لا يستعمل لافيه وما ذكره ان ربح مناف له
حيث جعل الاستعمال للشيء قسما للاستعمال للتفصيل قلنا لا مناف بينهما
لانه انما جعل قسما للاستعمال للتفصيل ما اجمله كالكلام سابقا لمطلق التفصيل
وهو قسم مخصوص من مطلق التفصيل كالاستعمال الاول كما مر ان
لاستعمال لان قيمان كما ذكره الشرح فلما اقيم اما هذه لفظة هذه
في محل الرفع صفة لا اشارة الى المفردة اي لما اقيم اما المفردة مقام
مهما بقم بهم اسم مكان من اقام لانه يحكي على صيغة المفعول من غير التلاني
المجروا به بفتح بهم على انه اسم مكان من اقام لكن الاول دل واعرف كما اشرنا
اليه فاما يمكن من شئ تضمنت اي معنى الابتداء والشرط الذين في هما
يكون لان هما يمكن مبتداء وتضمن معنى ان الشرطية بالنظر الى الاول
يقتضي ان تدخل اما على الاسم لان اما لما لم يقع وقوعها مبتداء تكون
وفا وجبا ان يدخل على ما يقع مبتداء كجب نوعه وهو الاسم لثبات
يفوت معنى الابتداء بالحكمة وانما تنبأ كجب نوعه وهو الاسم اذ لا يلزم
ان يكون ذلك الاسم الذي دخل عليه اما مبتداء بل قد يكون مفعولا به قوله
معا واما ان فلان تنبأ بنصب ال على كونه مفعولا به لقوله تعالى
فلان تنبأ والغا لا خلفت من موضعها لا يمنع عن تقديم ما بعد ما لم ينفذ



وقد يكون ظرفا كذا اما بعد حمد الله وغير ذلك ولذا قال يقتضي ان يدخل
على الاسم دون على مبتداء وبالنظر الى الثاني يقتضي ان تدخل
هي على الفعل لان الشرطية يقتضي الابهام وهو ان الفعل فالتاليان بكلا التقنيين
يفتح الفاء والياء اما ولم يفعل بالقلب والحذف لثباته بل بفتح فانية
يبيح متقين بكسطين ولا عزة بكرة الاخر مشكل لان افعال الاسم
والفعل دفعة واحدة متخذة فيها الاسم وانما فان قيل فلم رغبوا او لا
على ما يقتضيه اما كجب تضمنت معنى الابتداء اعني الدخول على الاسم ثم قضوا
ثم انما حقا ما يقتضيه كجب بشرط ما يدخل الفاء في جوابه ولم يعكس قلنا
لان الابتداء فيهما اقدم في معنى الشرطية لكونه مبتداء بنفسه
بخلاف كونه شرطية فانه ليس من آتى له بل كجب تضمنت معنى ان الشرطية
فيلزم الفاء في جوابها اكثر يا قضاء كقبح ما كان وثبت فكان الفاء وقع
جرا عن نقصان وقع من عدم ادعاء ما يقتضيه كجب بشرط اعني الدخول
على الفعل وفي هذا التركيب كجب وهو ان التزم صفة الفاء والقضاء
من قضيت حقه اي اذينة صفة القاضي فلا يكون فعلا الفاعل الفعل المحلل
وسيجي ان في جملة الشرطية لثباته لنفس المفعول به وانما مللي و
وابقاء له بقدر الامكان لان الدخول على الفعل حق لا اما والفاء التي
جعل عوضا منه ادخل على جوابه الذي هو منفصل عن اما لثباته يلزم التوالي
بين وفي الشرط والجزاء كما مر واما ما وقع من قوله تعالى واما ان كان من
اصحاب اليمين الآية بالنصب في المشهور اذ ذكر الآية او اقراء ما اتمها
وكذا قولهم الحديث وقيل يجوز الرفع بتقدير الآية موقوق والجر بتقدير الى
افراد الآية وقولهم بالجر اما ذهب فعل ماض على التوضيف لا على الاضافة
كما توهم ما قول بانما اتموني ان كان من اصحاب اليمين اي الشخص
في الاول واما لفظ ذهبت في الثاني قال بعض المحققين ان ما زعم ابن
مالك من ان الاسناد اللفظي لا يكتسب بالاسم بل يوجد في غيره ايضا
نحو ضرب النملاني فليس من اذ كل اسناد لفظيا كان او معنويا محقق

بالاسم لان الحرف عند في ضرب الثلاثي لفظه وهو اسم لا يدل على كدث
سماه ضرب الله ال على كدث في الزمان فعلمنا ان يضي ان يقول الشارح
يدل قوله واما لفظ ذهب وبان يراد به لفظ وهو اسم فان ما ذكر
بمعزل عن التحقيق الا يري ان قوله فالتقوى واللفظ اسمان فالله يقولنا
يلها الاسم اعلم ان يلها لفظا وتقدير في الصورتين انه كونهين وان لم
يلها بياض واحد الاسم لفظا لكنه يلها بياضين تقدير الكثرى **بعد**
ظرف في الظروف الكاننية لانه من قبيل الجاهات الست التي وضعت للمكان
قال في شرح الفتاوى فيه بحث لان اصحاب اللغة قالوا هو من طرف الزمانية
التي لا تتكلم ولو كان في الاصل الجاهات الست لست لست صاحب الفصح
انتهى لكن استعيرت ههنا اي جعلت عارية واستعمل مجازا للزمان
لكونه مضافا الى الزمان اذ تقديره بعد من يفتحين بمعنى الزمان الواقع
من حمد الله وكذا قولنا جئت بعد الظهر وبعد العصر استعيرت
لفظ بعد فيها للزمان محال الجاهات الست اي امر ما نثنت لانها لا تكلوا
ان استعملت مضافة الى شيء كوجبت بعد زيد او قبل زيد وكذا باقي الجاهات
كوجبت فوق زيد او تحته او امامه او ورائه او قدومه او خلفه او استعملت مقطوعة
عنها اي عن الاضافة فالاول موصوب على الظرفية اي ينصب بتقدير
في على ان يكون مفعولا فيه ان لم يلها العوامل المتضمنة خلاف النصب على
الظرفية وان يلها العوامل المذكورة كانت الجاهات الست على التقفية
العوامل سواء كان ذلك المعال لفظيا كس في كوفعت من قبل فعلك
او معنويا كالابتدائية في نحو انا مك خير من والى برفع امام واما نحو قولنا
استأفونا بفتح الفاف فمن قبيل الاول التي لم يلها العوامل المتضمنة
خلاف النصب على الظرفية لان الجبر هو جملة الظرفية اي الظرف مع فاعله المتقل
من عامل المقدر لا الظرف وحده فالذي يل الظرف عن الفوق في مثلنا
هو العامل المقدر عن حصل اذ التقدير التام حصل فوقنا لا الابتدائية
وانما الذي يل به الابتدائية ويجعله جارا فوعا هو جملة الظرفية التي وقعت

جرا المبتدأ لانها اي الجاهات الست من قبيل ما استعملت اسما معر با
وظرفا يقع مفعولا مبتدأ كوجبتك اشرف من يراك ومنصوبا مفعولا
به كوجبتك زيد كدثك مجرورا بحرف الجر نحو جئتك من يراك واستعمل
ظرفا منصوبا بتقدير في على الظرفية ولا يلزم الظرفية دائما في شرح
الكتاب. الظرف كلاهما اي الزمان والمكان منقسم الى قسمين متصرف
وغير متصرف فالمتصرف لا يلزم الظرفية بل استعمل بها وظرفا وهي اي
استعمل اسما وظرفا ما يجوز ان يتعقب عليه العوامل مع ظهور انما
المختلفة من الجاهات الست كاليوم والحين يقال هذا حين ورايت
حين او عجت من حين فاللفظ الذي يظهر عليه تلك الآثار المختلفة سمي سماء
لانه اسم الظرف لان الظرف واراو بالظرف ما كان منصوبا بتقدير في
فالاسم هنا مقابل للظرف لا للفعل والحرف فضحت المقابلة بقوله سماء
وظرفا وغير المتصرف لا يلزم الظرفية كوسرنا ذات مرة وذاصباح ومنه
لفظ مع عند كجهور وسوى وسواء على الاكثرو منه وسط الدار بالكل
ولعينة بعيدا بين وبكر او سحر وسحر او ضحى ونحوه وعن وعشية
وعتمة ومساء وصباحا ونهارا وليلا وغدوق وكبرة اذا اردت سحر بعينه
وضحى يومك وعن وعشية وعتمة ليلا ومساء ما وصباحك ليلا
ونهارك وقريب منه عند فانه يخرج من حاضته ويشكرون فانه يخرج
منه ويبقى نادرا فاعلم ذلك في المهمات التي يجب حفظها فلهذا اظننت
الكلام في هذا المقام والثاني اي الجاهات الست التي استعملت مقطوعة
عن الاضافة لاجل ان يكون المضاف اليه متويا اي ملحوظا وملتفتا
اليه في ذهنك او لا يكون متويا بل يحذف لنا نسيان في محار
النسيان كالتنوين وفتحها ماضي وما سقط في منازل
امر تخليص من زوال استقام وقربى بها قوله متا وكنت نسيان
ولا ملتفت اليه فالاول مبني على النعم كوجبتك من قبيل وبعد وانما مبني
على كدث كدثك من بناء الاصل والعارض ولم يعكس مع حصول الوق

به لان الحرف فرع وبنى على التعمد وول الفتح والركب جبراً الى عوضا المحذوف
منها اي من الجهات الست وهو المضاف اليه بالقوى الحركات وان كان الحذف
منه المضاف اليه نسبتاً منسباً معرب كسب ير الاسماء المعربة كقول الشاعر
فباع لي الشراب وكنت قبله اكاد اغشى بالماء الفرات يقال ساع
الشراب يسوع سوغا الى سهل منظر في الحلق واغشى بفتح الغين المعجزة
والقضاء المحللة من باب علم من الغصص بفتحين وهو بقاء الطعام والشراب
في خلق ان قيل ما وجه اكاد ههنا والكون في وكنت قد مضى قبل هذا كناية
حال والاقول كنت كذبت والفرات العذب والشعالي يروي البيت في ابي
عمر واما لا يحيم وهو الماء الحار والبارد وهو المراد ههنا وقصت هذا البيت
انه قبل هذه الاثني عشر من اقربانه فصار من التعمد الفقه بحيث لا يجري في
حلقه شيء فيمكن من تصاصه قربة فقتل قائله فزال عنه التعمد فاشد هذا البيت
وتركيبه ظاهر والاشتهار انه حذف المضاف اليه شيئاً منياً ولم يوه ولو
اعرب بانصب اليه اشارة بقوله فقبل منصوب اما على انه خبر كان ان كانت
بنية كان في وكنت ناقصة او على التوقيفية ان كانت تامة وانما بنيت
في الاول لثبتهما حرف في الاحتياج الى ما اضيف اليه اي لثبتهما حرف
في الاحتياج الى الحذف نية بلا تعويض عنه ببدل فوق الاحتياج اذا ذكر
المضاف اليه بخلاف الثاني فانها اي الجهات الست ح الى على تقدير كون المضاف
اليه محذوفاً من هذا منسياً جعلت اسما برأسها من غير التفات الى المضاف
اليه فلم يشبه الحرف فلم يبين لعدم ان ههنا فيكون اسما تامكة فتعرب
كسب الاسماء والنوف بين ما اذا كان المضاف اليه مذكورا او منويا وبين
ما اذا كان نياً منسياً في كنهه هو انما اذا قلنا مثلاً جئت قبل الظهر او قبل
او قبل يكون وقوع الحرف قبل زوال الظهر في الاولين ويكون وقوعه في زمان
تأخر الزمان المتقدم على هذا الزمان في الثالث ولم يبين المعنيين ههنا
اي في قولنا بعد حمد الله لم يحذف المضاف اليه فلم يبين بل ترك منصوباً
على الظرفية ان قيل هذا منافي بقوله فيما سبق اذ تقديره بعد من

الفواع قلنا المراد انه لم يحذف هذا منقوله بحيث يكون مستعلاً منقطعي
عن الانفاضة بل استعمل مضافاً الى حمد والاعمال نية اي في نصب بعد امان
محذوف الرفع على انه خبر قوله والاعمال نية اي في نصب بعد امان
ورايكة الفعل كافية في عمل الخراف العمل مضاف الى المفعول اي في عمل الاعمال
في الخراف وانما كنى لان في الخرافات عايق معمولاً لكل عامل فيه رايكة
الفعل عليه صاحب الضوء حيث قال والاعمال نية اي عند سيبويه وعند
جميع النحويين لانها لبيانها عن الفعل تعمل في الظروف خاصة وعلم ان تقوم
اختلاف في الاسم الواقع بعد انا اهل هو جزء من الواقع بعد الفاء ام لا فيقنعهم
ذهب اليه انه ليس بجزء مطلقاً اي سوا دخلت الفاء على ما يعمل ما بعد
فيما قبله كان او لا بل ارتفاع الاسم وانتصابه بفعل محذوف وبعضهم الى
انه جزء مطلقاً وبعضهم قالوا ان دخل الفاء على ما صدر الكلام كان ممن
الاول والثاني الثاني هذا هو المشهور عند كورني المتون لكن الظاهر ههنا
من كلام ابن اريج وكلام صاحب الضوء ان ما قاله مذهب رابع غير ما
وقد يبعد عنه البعض من شراح اللباب فالعالم في نصب بعد ههنا
على الاول والثالث الفعل المحذوف تقديره ههنا يكره بعد حمد الله فان
الولد الاعز لا وعلى هذا المذهب الثاني هو الفعل الواقع بعد الفاء اعني
ارد هذا او كما قال العالم في انا تو جه ان يقال ان عمل انا عند وجود ارد
ممتنع لانعدام اثر التقديف عند وجود القوي كاشع مع التمسك بـ
عمل انا يلزم ترجيح الضعيف على القوي وانه باطل فان راي جوابه بقوله
لا اردت لان ان تقطع ان يعمل ما بعد ما قبلها لا يقتضيه صدر
الكلام الذي دخلت اي عليه صدر كل كلام **هـ** هو الى الحمد هو
انوصف بالجميل على جهة التعظيم يعني ان الحمد هو الوصف بالجميل قصداً
مطلقاً سواء كان للجميل احتيارياً او غير احتيارياً لا احتياراً مطلقاً
انما كان ذلك للجميل او غير على جهة التعظيم وهي هل ان الحمد يقتضيه
حامداً ومحمداً وهو وظ ويقضي ايضا محموداً بغير اعم من ان يكون اختيارياً

او غيره وجوذا عليه احتيا ربا وبه يتا من المدح اعم من ان يكون انعاما
او غيره وبه يتا من التكرار قبل فكيف يصح قولهم الحمد لله على اراة
الكمال وقدرته ان شاء الله وحده زيدا على حسب وبشيء من علمه
وكرمه وحسنه اللولو على صفاته مع ان الحمد وعلمه في هذا الاشكالية غير احتيا
لان صفاته التي اتية غير احتيائية تكون كل احتيا ربا حادنا وكذا الباقى
غير احتيا ربا اما بحسب غلاته ما بعد المردم انما هو سواء كانت مفارقة
او آتية وهو اعم من ان يكون فعلا احتيا ربا او لا واما انما يستحق العلم
والكرم والصفوة فلان كل ما من قبل الكيفيات لان افعال الصفوة بالاحتيا
تلك الجواب اما من المثال الاول فهو انما لا نسلم انه جعل مدح كما قال في باب
التفسير ان الحمد يخص بالفعل لانه يجوز المدح على صفات الله تعالى كما لا قدر
والعلم وعلى صفات فعله كالخلق والترتيب ولا يجوز المدح الا على صفات الفعل
ولو سلم انه حمد منقول تلك الصفات اما احتيائية كما ذكره بعض المحققين
ومنع اقتضاء الاحتيا الحمد وبناء على جواز قصد مستمر لا واية اول لا يتعد
على الاثر الا بالآلة ات او هي بمنزلة بمنزلة افعال احتيائية لانه انما هي افعال
الاحتيا رية او تكون الذات كافيها كما يستقل فاعل الافعال الاحتيا رية
فيها او نقول ان تلك الصفات مبدء افعال الاحتيا رية ولما علمها باعتبار
تلك الافعال فالحمد وعلمه على احتيا رية في المثال واما من المثال الثاني
فهو ان الحمد كان اعم من ان يكون فعلا احتيا ربا او لا لكن متعلق
الحمد بالحقيقة هو افعال الاحتيا رية لا كلها اللهم الا على التسليم ان الشجاعة
تطلق على الكيفية النفسانية التي هي مبدء افعال النفس في الحروب
والهالك وعلى نفس فيها فيجمل على الثاني بل انما هو على الاول بتاويل
ولا تها على الافعال المجيدة الاحتيا رية ومن هنا قيل ان الجليل لا يجبل يكون
نفس احتيا ربا بل كما يكون نفس احتيا ربا بل كما يكون نفس احتيا ربا كذا
بحوز ان يكون طريقه وسبب تحصيل احتيا ربا كما في العلم وان يكون
نمراة واما احتيا رية كما في الكرم والشجاعة واما عن المثال الثالث

نبذة من الامثلة الموضوعية وليس من كلام العرب العوام فاعلم ذلك
فانه هو غاية التخصيص في هذا المقام الذي تنزل فيه الاقدام وهو مجرور يكون
مضافا اليه بعد وهو مضاف الى وهو اللفظة التي علم بفتحها لذات
الواجب الوجود تعالى ولقد سس اي تظهر عنه وتبين لشركه وافتاده الحمد
الى الله افتاده المصدر الى مفعوله والفاعل اي فاعل المصدر وهو الحمد متروكة
او تقدمه اما بعد حمدى الله بالنسبة محذوف الفاعل هو باء التوكيد لانه
المقام عليه وهو مضافا ضيف المصدر الى مفعوله فكل مصدر من الفعل المتعدي
على حصة اقسام الاول ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منسوباً كونه عجب
ضرب زيد عمداً والثاني ان يضاف الى الفاعل يترك المفعول عن التكرار
نحو عجب من ضرب زيد اي ان ضرب زيد بفتح الضاء وانما قال من ان
ضرب زيد لان الفعل المصدر ربا ينزل منزلة المصدر في كونه فاعلا ومفعولا
ومضافا اليه ومبتدأ كونه عجب ان يخرج زيد وار جوان يخرج زيد ويبلغ خبر ان
يخرج وان يخرج جبر على ترتيب التثنية فلما كان مع الفعل بمنزلة المصدر
في هذه المعاني كان المصدر بمنزلة في العمل وفي عدم تقديم المفعول عليه فلما
تقول عجب زيد اترك كما لا نقول عجب زيد ان ضربت واما انما تنفع تقديم عليه
لان معمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة ان المصدر رية
المستامة بالموصول فاني جبر الموصول لا يتقدم على الموصول هذا وانما تنفع
بان مع الفعل دون ما المصدر رية فلكون ان عجباً في المصدر رية وانما تنفع
من تلك الاقسام الخمسة ان يضاف الى ما يقوم مقام الفاعل نحو عجب من
ضرب زيد اي ان ضرب زيد بفتح الضاء وهاهنا ربا الى ان المصدر رية
مصدر الفعل المجزى هو مضاف الى ما يقوم مقام فاعله والرابع ان يضاف
الى المفعول ويذكر الفاعل مفعولاً كونه عجب من ضرب اللق الجدا وتقدم الال
والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل ان قيل لم حذف ولم يغير
فلما لان المصدر قد نظر الوضع فيه الى ما به التحدث لال ما تام به التحدث فلم
يطلب باعتبار نظره لان فاعلا ولا مفعولا وانما يكون طلبه لما قام به باعتبار
المفعول والوضع ازال حكم العقل فلا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال بخلاف

الفعل فان عليه للفاعل وضيق لانه انما وضع ليكون مسنداً لمصدره الى شئ
 بعينه ظاهر او مخبر في زمان يتصل بمسند اليه غاية الاتصال وهو افعاله
 لا تقتضيه له وضعاً وعقلاً وانما اخبرني اسم الفاعل والمفعول وان كان طلبها
 ليس بوضعي بل بعقلي لقوة شبيهها بالفاعل لفظاً ومعنى نحو يستحب
 تبرير الصلوة الى تأخير الصلوة الظاهر في فصل الصلوة الى تبرير الصلوة ايها
 اي سواء كان يصح او لا يصح او يجيء لقوله يوم ابردا بالصلوة فان شدة
 الحر توجب جهنم اي صلواتها اذا سكنت شدة حرها وتوجب جهنم شدة حرها فاما المعبر
 في تبرير كل تعبته يكون شدة حرها هو مختلف بحسب البقاع واما المصدر
اللام فمفعول واحد وهو ان يضاف الى الفاعل كوجبت بعد زما ب
 زيد فهذه الضافة كلها معنوية مفيدة للتعريف لا اذا كان المصدر بمعنى اسم
الفاعل واسم المفعول مع الضافة لفظية كاضافة قاتلها كوقع في اول
 المحقق محمود بن محمد بن عمر الجعفي جعفر بن جهم الفارسية قرية من قرى
 حواريهم لحدثة كفاء فضاله وقال شريف الدين الجرجاني هذا القبة واسم
 علي وكنيته ابو الحسن ووجه القبة من ولاية استراباد وقد ولد في تلك القبة
 في اربعين وسبعمائة وتوفي ببلدة شيراز في ربيع الاخر سنة
 ست عشر وثمانمائة كذا قال البعض من تصديقي لتحية شرح الفتح
 في شرحه اي الجعفي كفاء مصدر من كفاه اي جازاه بمعنى الفاعل منصوب
 على انه من مصدر محذوف ويقال في عرف النجاة في امثاله انه نصب على
 المصدرية لاكتفاء المصدر بعد حذفه الى حمد كفاء فضاله اي كافي
 فضاله بمعنى احمد حمد الجازي اي انه ويجوز ان يكون كفاء منصوباً بنزع الفاعل
 اي حمد الكفاء فضاله وقد يقال لكفاء المفعول المثل فهو نصب اما على اي
 من فاعل الطرف المستقر اعني تدوم مبتدأ على رائي او على المصدرية اي
 مماثلاً لفضاله ومثل فضاله وما كان الوجه الاول احسن من هذا القول
 لانه الحمد مثل فضاله محال لم يتوقض اليه الشرف رجوعه لكونه تعقيب
 مقدم لقوله جازي اي لكون المصدر اعني كفاء مضافاً الى معموله وبمعنى اسم
 الفاعل جاز وقوة صفة للشكره وان كان المضاف اليه معرفة وهو فضاله

ديباجة

بسبب اضافة الى الفاعل الذي هو اعرف المعارف واعلم ان عمل مصدر
 على ثلثة اقلام الاول ان يعمل خالياً عن الالف واللام والاضافة بالجر
 نحو رفع فاعله وينصب مفعوله كالفعل اي كفعله ان كان كذا كذا كوجبت
 من ضرب بالتونين زيد عمر اي من ان ضرب زيد عمر او من اي عاونه
 عنهما اتوا من احواله الثلثة لقوة شبهة اشبه بالكون والاشبه
 بفتحين لغتان بمعنى كذا في مختار الصحاح الفعل نصب على انه مفعول شبه
 لانه مذكور كالفعل اي كما ان الفعل مذكور بمعنى انه خبر تابع والافعال تعريف
 والتذكير من خواص الاسم على ما هو عليه والثاني من تلك الالف الثلثة
 ان يعمل مضافاً كذا وهذا اضعف من الاول اي ضعيف لانه معرفة اي
 ان كان مضافاً الى المعرفة ولو زاد عليه قوله او قريب منها ليشتمل ما اذا كان
 مضافاً الى النكرة لكان اول بخلاف الفعل فانه عار عن التعريف في التخصيص
 لكن عار عن الالف في اللام فهذه الحثية شابه الفعل في العوارضها فيعمل على
 بسبب تلك الحثية والثالث ان يعمل موقفاً باللام نحو الجعني الفرسية
 وهذا اضعف من القسمين الاولين لكونه معرفة بصورة بالالف
 اللام ومعنى بالاضافة قال في بعض شروح اللب لا يعمل المصدر الموقوف
 باللام لما عرفت ان عمله لكونه مقدر ايات مع الفعل وتقديره بالامع
 الفعل مع متعذر لا متنعح ودخول اللام على الحرف ولا بد والمصدر المضاف
 لانه من حيث المعنى منفصل لانه مع قولنا الجعني ضرب زيد عمر اعني ضرب
 زيد عمر بالتونين ولذا يجوز العطف وحمل سائر التوابع على محل الجرد
 في الرفع والنصب بخلاف الموقوف باللام انتهى ويرد عليه ان هذا
 التقدير يقتضي امتناع عمله موقفاً باللام لا قلته ولذلك لا يعمل الا في
 الفروق الشترية كقوله لقد علمت اولي المغيرة انني كبرت فلم اكل
 عن الضرب سمعاً المغيرة اسم فاعل في اخباره واولها مقدمتها ثابت
 اول وكرر عليه حال والتكول الرجوع عن الحرب والعجز عنه جنب
 ومسمع بك الميم الاول وفتح الميم الثاني اسم رجل يصف الشاف

بيان جواز العطف على محل الجرد

نفسه بالجملة والشيخة استه لا يعلم هذه الجماعة انش اذا توجهت الى الاعداء
 فزجوا في غير ممكن من اولادهم فقد علمت اول من لقيته من الغيورين اني قد فاتهم
 عن وجههم ما زناهم ولحقت عبيداهم فلم اكلع خرب بسيف ولم اعجز ولم ارحم عليه
 وكانت بنو قريظة قد اغارت على باهلة فاحرقوا باهلة وكان الشاهنشا وبنو قريظة
 وهو الامل المصدور بالتام نادى مع انه يقتل ان يكون نفس سماني
 البيت بفعل مقدر وهو ان يكون تقديره فلم اكلع عن القربى اغنى سماني
 او بمصدر راخ منون تقديره عن القربى ضرب سماني برفع ضرب على انه جبر
 مبتدأ كخوف اي هو ضرب سماني اذ كبره على البدنية من القربى الموقر
 لكن يلزم ترك الواجب والحق لا يقال العبارة هي ضربا سماني على ما
 في بعض النسخ لانا نقول المصدر اذا وقع مفعولا مطلقا لا يعمل على ما
 من خواص فلا يصح كونه مفعولا بمصدر راخ منون وذكر الشيخ عبد القاهر
 نقلا عن ابي الشيخ الى على الفارسي ان المختار ان يجعل سماني مفعولا
 المصدر لا مفعول كرت على حذف على لان حذف على قليل للقياس
 اليه بسبب لا يقال قد ثبت علمه في التنزيل فكيف يجعل على الفروزة وهو قوله
 تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فبالسوء متعلق بالجهر وهو حال فيه مع انه مصدر
 موقوف بالتام لان امره اجواب لا يقال صرنا بالعمل بالعمل بغير واسطة
 وفي الآية الكريمة هذا من قبيل وصف الشيء بوصف صاحبه كقولهم الكلام
 المصنف على التوضيف اذ الكريم هو الله تعالى بواسطه حرف الجر فلا نقص

استصغفتم

(51) معنى الصاحب وليس هو مقصود الذات بل صفت
 للتوصل في جعل اسم الجنس كالنفس والمال والانعام صفة نفسا على انه مفعول
 ثان للمجمل شيء كما ان وضع النزل للموصول الى وصف الصاحب بالجميل
 مثلا لا يقال جاءني زيد النفس والمال بل يقال زوال النفس وكذا لا يقال
 الله الانعام بل يقال ذو الانعام ومرادهم باسم الجنس جهن ما يدل على التقليل
 والكثير في شئ ما يشابه اجزؤه ويكون جزء منه كالخيل في صفة طلاق
 الاسم عليه كالذهب والفضة والماء والعسل ونحو ذلك لا ما ذكر في باب

الاعلام من ان نحو الرجل والنفس جسم جنس متوحد كذا في شرح القباب
 ولكن لا يخفى عليك فيه فان الشرح وغيره قد صرحوا بان النفس اسم
 جنس متوحد وال جعل صفة لزيد فمقتضى ان اسم الجنس جهن ما قال
 الفصل المتقاربان في المصطلح من ان اسم الجنس يدل على نفس الذات الضميمة
 لان يقال على كثر من غير اعتبار وصف من الاوصاف كالاسد والغيل
 ولا يقطع ذو عن الاضافة فانهم قالوا الاسماء المضافة اضافة معنوية
 ضربان لازم وغير لازم وعدا واذوم لازم حيث قالوا اللازم انما ظرف
 كخوف وكنت وامام وقد ام وخلف ووراء وملتقا وتجاه وخدا وخذة
 وعند ولدي ولدي وبين ووسط بالكون وسوى ومع ودون
 واما غير ظرف نحو مثل وشبه وغيره وبيد وقيد وقدي وقاب قيس
 واي وبعض وكل وكذا وكلنا وذو والواو قد وحسب الاضافة في
 هذه الكلمات لازمة لا تراها يفتك عنها ولا يضاف في الال العلم والغير لفقدها
 الجسمية فيها ان ظهر ان يقال ولا يضاف الال الاسماء الاجناس الظاهرة
 على ما يقتضيه تعليل بقوله لفقدها الجسمية فيها قيل انما لم يضاف
 العلم والغير لانهما وضعت وصلة الى الوصف باسماء الاجناس فليت
 هي وصف بل الوصف هو ما اضيف اليه فلا يكون الال اسم جنس مظهر
 لان العلم وكذا الغير لا يوصف بهما على ما قرر في موضعه لانه لو اضيف اليه
 المحضر لزم القس في مثل ذلك فحل عليه غيره ليستمر الحكم في الكل كما في حذف
 الهزة من اخوات كرام انتهى كذا انه لو كان اسم جنس فهو وفيه في
 حكم واحد يكون مدلولها واحدا ولهذا اجمع المحققون على ان الغير يرجع
 الى الفكرة كذا فيكون كما ذكره مضاف الى اسم الجنس الظاهر الا ان
 الامام عبد القاهر قال في قوله انما يعرف ذو الفضل من الناس
 ذو هذه الاولى من اضافة اي غير زيد ويكرهه ورواه ان ثبتت كسب الفقه
 تجد كلامهم يؤيد ما قلنا كذا قال شرح الصوة ولكن فيه ما لا يخفى واما
 قوله اسماء الموصوفين علم بجهة رتبة الوجوه انما لا يعرف في الفضل من

لغة

التمام من الاربعة بل كان اياها تقديرها بالمراد تقول في الاحوال الثلث
 الى ثلثا وليا والعين من الحاس لعدم ضرورة الابرال فيقال في في الاحوال الثلث
 ولم يجعل في قوله حتى يقال فاك كلفاني اذ لم عند الاضافة بل بقاء المتكلم قلبها
 ياء على ما هو القاعده قلبت في كسر الفاء وليتسبب الياء وجعل الالف في التقدير
 واما زو فهو لا يصغر ولا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الا الى المظهر ولذا لم يقل
 اخوك الى اخوة ليتسبب الغيبة بناء على ان المظهر غيبته وفي التثنية بالواو
 دون الالف والياء تنبيه على ان المحذوف المبدل منها واوردت في حالة الرفع
 وقلب الواو ياء والثاني الغيبة والجر وان عين زو واو جعل للاحواب رفعا قلبت
 الفاء ياء في النسب والجر لمن مؤنثة ذات اصله زو والقولهم في مثل ذوال خدمت
 العين لكثرة الاستعمال وقيل الاوان يكون لانه المحذوف ياء دون واو اصله
 ذوى لغلة ما كان عينه ولامه واو او ذمها بياء لانه محذوف على انه صفة
 لله كما هو مضاف الى **الانعام** وهو اى الانعام ايصال الخبر الى الغير لا
 لغرض وينوي ان كان ذلك الغرض او اخويا ولا عوض يقابل في القدر والمترتبة
 او لا وانجازه الى انجر الانعام لكونه مضافا الى **جاء النجى**
 محذوف لكونه بلا مائه ولا يجوز ان يكون صفة لان جاء على كونه والمطابقة بسقوط
 بين الصفة والموصوف في التعريف والتشكيك لا كما في الصفة في معنى ان الصفة
 لما كانت عين الموصوف في معنى كجاء في نداء التعريف وجب ان يدخل عليها ما
 يدخل على الموصوف من التعريف والتشكيك لا تمتع كون الشئ الواحد شائعا
 ومخصوصا ومما ينبغي ان يعلم ان الموصوف قد يكون متوقفا باللام والموصوف
 محذوف عنه فيقال ما كس بالرجل منك ان يفعل كذا وما كس بالرجل خير
 منك ان يفعل كذا قال فليس منك في صفتك للرجل على نيت
 الالف واللام وكذا اخيرا وجعل وصفا للمعوضة دون المبدل اى لم يشترط
 في المبدل ان يطابق المبدل منه في التعريف والتشكيك وذلك لان المبدل
 مستقل بنفسه كانه ليس من التوابع الالهة جهة اللفظ وليس هو مع
 المبدل منه بمنزلة شئ واحد فلا يلزم من اختلافها تعريفا وتشكيكا كخروج

المصنف في الامام

عن هذا المناسبة ولزوم الاحالة بلزوم كون الشئ الواحد معوضة ونكرة في حالة
 واحده قال في شرح الرضي وعلم ان بدل الكل من الكل هو افعى المتبوع في الافراد
 والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فقط لا في التعريف واما ما ابرال الاخر فلا يلزم
 موافقتها للمبدل منه الا في الافراد والتذكير وفروعا انتهى الا انه اذا ابدل نكرة من
 المعروفة بدل الكل من الكل فالوصف اى توصيف المبدل بنكرة اخرى حسن عند
 اكثر النحاة وواجب عند ابن الحاجب كما قال في الكافية اذا ابدل النكرة من المعروفة
 فالنعت واجب واما وجوب لانه لافائدة في الابهام بعد التفسير بدل الكل الذي
 يكون اكراد منه ما يريد من الاول قيل لانه لا يجوز ان يكون المقصود عام من غير المقصود
 بمراتبه بل تغربون وهل تغربون ما تغربون فانه لا يعرف وهو في المعنى كونه بمراتبه
 لكل حسنة او وجوب اذا كان المبدل عين المبدل منه لفظا لقوله تعالى فسحق الله
 الحفيفة الا انه لما قلبت النون الفاء في الوقف كتبت بالالف فانهم قالوا الاصل
 في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ومن ثمة
 كتبت النون المنصوبة واذا صرف نصب واخبر بامر او للواحد المذكر بالالف على الاكثر
 لان الوقف عليها بالالف تنوين والتنوين الاصل والزيادة الف لانها لا تنفتح قلبها
 فان قيل فعلها من ان يكون آخر تنوين ام الجمع المذكر بواو والفاء واخبرين
 للواحدة هي طبة بياء وهل تغربين للجمع المذكر بواو ونون وهل تغربين للوقف
 هي طبة بياء ونون لانك اذا وقفت عليها قلت اخر بواو واخبري وهل تغربون
 وهل تغربين باسقاط نون التاكيد ورواها وواو والياء والنون المحذوفات
 لاجل قلت نعم لكنه لا تغربين هذا الاصل هو ان عند الوقف تحذف نون
 التاكيد ويروى ما حذف لاجل فانه لا يعرف الا كما ذكر في هذا الفن كتبوا مثل
 ذلك على لغة بانه صيغة كاذبة لا مطلقا لكن هذا اى الاشارة بان يكون
 المبدل على لفظ المبدل منه بعينه مذهب الكوفيين وعند البصريين لا يشترط
 ان يكون المبدل على لفظ المبدل منه كذا في التباين وعجالة التباين هكذا
 ولا يكتسب ابدال النكرة من المعروفة الا موصوفة ولا يشترط ان يكون على لفظ المبدل
 منه على الصحيح انتهى كلامه فلو حذف قوله او وجوب الحان ادلى اذ لا تعرض له في

سقط نون التاكيد في الوقف

الباب هذا يعني هنا بكت وهو ان حركس على كون البديل موصوفا
 غير مستقيم انما الذي يتوقف عليه كس او الصلة على ان الشئ هو ان
 يتصل بالكرة المبدلة فان لم تفهم من المعرفة فمثل هذه الفايقة لو حصلت
 حسن البديل الا ان سواها حصلت بالوصف او غيره قال الشيخ عبد
 القاهر ان شئ من شئ عبد الوار انا وجدنا بني جيلان كلهم كس عبد
 الغيب لا طول ولا عرض فقال قوله طول مجرور بانه بدل من ساعد الغيب
 وب ساعد الغيب معرفة وطول الكرة وفيه فايقة لم تفهم من ساعد الغيب لادلالة
 له على شئ من الطول والعرض مرئي لو قال السير في ربح في شرح كتاب
 سيبويه تقول مررت بامرئ فقلت سيم وكافر على البديل وبجمله اذ لم بعد الكرة
 الا ما افاده الاول لم يجر اياه الى الكرة من المعرفة اذ هو اذن اياهام بعد التفسير
 نحو مررت بامرئ رجل ولا فاعل كنهه هكذا في بعض شروح الباب
 فان قيل لم لا يتوقف جاعل هنا بالاضافة قلنا لان النقطه غير مفيدة
 للتعريف بل مفيدة للتخفيف في اللفظ بقوله لتسوين لان اصله
 جاعل نحو تسوين جاعل ونصب نحو تسوين ان يعلم ان التخفيف الذي يفيد
 الاضافة اللفظية قد يكون في المضاف وحده نحو ضارب زيد وقد يكون في
 المضاف اليه وحده نحو كس اذ اصله كس وجهه قد يكون فيهما نحو
 حسن الوجه وقد يكون لان لفظ واحد منهما نحو فضل القوم على قول
 من قال ان اضافة فعل التفضيل لفظية فان التخفيف فيه يحصل كدفع
 لامعنوية حتى تفيد التعريف فلم يمتح كونه صفة تدل كما توقع صاحب
 الاصباح يعني ان الاضافة قسما احداهما اللفظية وهي مخيرة في ثلثة
 مواضع عند الجمهور واحد ما اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وتانيها اضافة اسم
 اسم المفعول الى ما يقوم مقام الفاعل اذ اريد بهما اي باسم الفاعل والمفعول
 ايا او الاستقبال نحو مررت برجل ضارب زيد الان او غدا ونحو مررت
 برجل معمر لانه كذلك الان او غدا واما اذا اريد بهما اي باسم الفاعل على
 ما يدل عليه قوله ضارب وما كان ولو قال بهما مناسبا لما سبق لكان

انقلب بركب جانور كس موصوفا
 تركب كل واحد من جنس ضارب كل واحد من

مفيدة بانه

مضافا فاعل التفضيل

اول لان حال اسم المفعول كذلك لانه في الاستمرار معنوية انما كانت
 معنوية مفيدة للتعريف نحو مررت برجل ضارب كس موصوفا في الماضي او ما كان
 بالجر عطف على ضارب عبيدة في الاستمرار والبعيد كالعليم جمع عبيد وانما كانت
 اضافة معنوية ح اما على تقدير كونها بمعنى المضاف فلا اضافة ح لا يكون في تقدير
 الانفصال لانما كانت مضافة الى معمولها حيث كانت بهذه الكاملة اي
 ان كانت لفظا ومعنوية مفعولة وهي غير مؤثرة عندهم واما على تقدير كونها بمعنى
 الاستمرار فتكون معنوية ح اما موجودا فيه هذا لكان الحق انه اذا قصد بزمان ستم
 ان شئ من على ان زنته اثنان يكون ان تجعل لفظية ومعنوية ايضا وقد صرح
 به في شرح الباب وقال بعض المحققين ان اكتب راجعهم في هذه الاضافة
 مما يجلي في صدرى حتى ظهرت بنص من قبل صاحب البيت في حيث جعل بين
 الاضافة في موضع لفظية وفي موضع اخرى معنوية هذا قيل في كلام الشيخ
 نظرا لانه جعل العام عن الاستمرار قسما للمخاص عن الماضي على تقدير ان ليس
 بينهما عموم وخصوص وفيه نظر من جهة اخرى وهو ان الزمان المنقرون للفعل
 ومثلهما في مشهور ثمة ماض وحال واستقبال على ما ذكره الزمان المنقرون
 لها اربعة وهو ضارب مشهور ويمكن ان يجاب بان ان ربح ليس صدره التقسيم
 بل في صدره الارادة ومن الغلط لجهل الفرق بينهما وبما مشهور ان الزمان
 المنقرون للفعل ثمة لانهما لانهما لا تنقرون بامتناع عن الشهرة انتهى
 وانما لست من تلك مواضع الثلثة اضافة الصفات المشبهة الى فاعل نحو مررت
 برجل حسن الوجه لا يقال كيف فيف كس الوجه والوجه هو الوجه فيلزم
 اضافة الشئ الى نفسه لا تخم فان كس عزم من الوجه فيكون من قبيل
 اضافة العام الى الخاص وقيل ان كس ليس هو الوجه بل كس هو الشخص الذي
 له الوجه فان قيل لم لم يفرض الى اضافة اسم الفاعل الى فاعله مع انه من جملة
 المحتملة العقلية قلنا ان اسم الفاعل من الفعل اللازم قد يضاف الى فاعله
 السببي لكن بعد ان خرج عن كونه فاعلا بانفسه بغيره بالمفعول بعد ثمة اسم
 الفاعل من اللازم باسم الفاعل من متعدي فهو مندرج في اضافة اسم المفعول

فانه

مطلقا
 عدم جواز اضافة اسم الفاعل
 الى فاعله من المتعدي

ولذلك لم يتعرض اليه واما اسم الفاعل من المتعدي فلا يضاف الى فاعله لكونه
 اللبس وعدم التخيير وتحقيقه على وجه التخصيص ان اسم الفاعل المتعدي
 والمفعول المتعدي الى اكثر من واحد لا يضافان الا الى المفعول ذاته ليس
 هذا اضارب زيد او موطى زيد لم يكن زيد الا مفعولا لان الاضافة الى الفاعل
 محل خلاف الاصل لان المضاف ينبغي ان يضاف الى اسم الفاعل
 نفس فاعله فهو هو ولا يشبهه باضافة الى مفعوله واما اسم الفاعل اللازم
 واسم المفعول اللازم فهو مشتق من المتعدي الى مفعول واحد كما اردت ضاقتما
 الى الفاعل توسعا في الكلام شتهروا بها بالمتعدي منها ونصبوا فاعلا على
 التشبيه بالمفعول ثم اضيفا اليه وذلك بان ينقل الغير المتعدي الى اسم الفاعل
 والمفعول فيكون فاعلا مستكنا فيقع الفاعل في صورة المفعول
 او مفعول مثالي فيزيد قائم ابوه زيد قائم الاب والصفة المشبهة لما كانت
 بالاسم على لفظ واحد اما لفظ فلان تشبه وتجمع وتوثق كما ان اسم الفاعل
 ما كان له تقول حسن حسنات حسنات حسنة حسنة حسنة
 وبيضا بيضا بيضا بيضاء ابيض كما تقول ضارب ضارب
 ابيض واما مع فلا تامل في قام المفعول كالفعل ولذا سميت بالصفة المشبهة
 شتهرت في جميع انواع تلك التسمية وتوسعا في الكلام وتماثل لم يلزمها
 مفعول يضاف اليه او ينصب جوفه ضاقتما الى الفاعل ونصبها اياه تشبيرا
 بالمفعول كقولك الوجه بكر الوجه ونصبه حفظا لانه في الاسرار الخفية
 والكنوز الخفية وما عداها من اعداد اثنتي عشرة مذكورة وما عدا الاربعة على
 رأي من يجعل اضافة التخصيص لفظية اضافة معنوية وبجملته الالفاء اما معنوية
 ان كان المضاف اسما غير مشتقا سواء كان مصدرا او غيره او مشتقا
 غير عاقل في المضاف اليه كقوله غلام زيد ومصابيح منقوشة بزيد واما لفظية
 ان كانت المضاف مشتقا على ملا فيه او ما لا يجوز فيه ضارب بكر وحسن الوجه
 وما شئت من غير التعريف والتخصيص اذا كان المضاف اليه موصوفا او مذكورا
 نحو جاءني غلام زيد مثالي كونه المضاف اليه معرفة او رجل مثالي كونه

مضاف الصفة المشبهة

مضاف اللفظية والمعنوية

المضاف

المضاف اليه مذكورة على اللفظ والتشبيه ليعين ان كان المضاف اليه في المعنوية
 مذكورة يكتسب المضاف منه التخصيص زوال بعض التشبه كقوله غلام رجل وهو
 ظاهرا ان كان المضاف اليه معرفتيك المضاف منه تعريفه كقوله غلام زيد لانك
 اذا قلت غلام كان شائعا غير مختص بواحد فاذا اضيف تعرف وصار
 لواحد بعينه وهو زيد فان قلت هذا وان تعرف وصار لواحد بعينه
 لكن لم يتيقن الغلام في نفس لانه هذا انما يتم اذا كان له زيد غلام واحد واما
 اذا كان اكثر منه فلا وقد ظلمت في قضية الاضافة المعنوية قلت تعريف
 باعتبار العهد وتحقيقه انك اذا قلت غلام زيد جاءني فلان تشبيرا
 الى غلام معين من بين علمانه لزيد خصوصية لزيد بحيث يرجع اطلاق
 اللفظ اليه دون سائر العلم انما يكون عظم غلام او اشهر بكونه غلاما
 له او يكون غلاما معهودا ثم يستعمل على خلاف وضعه فيقال جاءني غلام
 زيد من غير اشارة الى واحد معين وهذا لا يفرقها عنها التعريف بالكل في
 المحرف باللام فانه في اصل وضعه لواحد معين ثم قد يستعمل بلاشارة الى
 معين كقوله ولقد امر على الليم يستبج فضيت ثمت قلت لا ينبغي
 فانه لم يرد به شيئا معين اذ ليس فيه ظاهرا ملكا كلف والمعنى ولقد مرت
 على الليم من اللام فلو امكنه بيمين الليم يصح جعل سبج وصفاء وانما اذا
 اي التعريف والتخصيص هذه الاضافة مرفوعة على انه فاعل اذ انما اذا كانت
 المعنوية دون اللفظية لان الاتصال بينهما في اللفظ والمعنى لهما في اللفظ فلا
 المضاف اليه متصل بالمضاف وتخرج مع بحيث تنزل معه منزلة التوسين و
 اما في المعنى فلا في وضع الاضافة المعنوية لتقيده ان الواحد قابل عليه
 المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي مع فاق الاضافة المعنوية
 عندهم اضافة اسم عام الى اسم خاص بواسطة حرف فلما كان الاتصال
 هنا في اللفظ والمعنى معا ينبغي ان يفيد التعريف والتخصيص في معنى المضاف
 افاذا التخصيص اللفظي يكون قدر مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى وبهذا
 التقدير يظهر انه افصح ما يتوهم من المصادرة على المطلق في اللفظية لا سيما

استعمال اللام غير معين
 او صريح في وقتها
 تحت ظرف عطف وانما اذا كانت

من بحر الكمال

في اللفظ فقط والمعنى على الانفصال لذا سميت لفظية ولم تعد الا تخفيفا
لفظيا فان قلت ما زلت تقول في ضارب رجل فان الضارب قد تحققت
وزال عنه بعض شيوع بالاضافة الى رجل كما في غلام رجل قلت ان تحققت
الذي في ضارب رجل ما يحصل بالاضافة بل كان حاصل الضارب من رجل
حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت في جعل اسم الفاعل ضيفا الى مفعول
وهو الخوفا ومنه الى الاستقبال لا يقال لان ذلك لان جعل فعل
وفعله منزلة عن الزمان قلت كونه بمعنى الحال والاستقبال نسبة اليها
دونه وانما تنافي ادمه الى بلالة عليه في المفعولين وهو ان كل واحد منهما انما
والخاف في كالمفعول لا يعمل اسم الفاعل كما يمكن بمعنى الحال والاستقبال الاعمال
عطف على ما قبله بحسب المعنى الى لا يعمل الا بشرط ارادة الحال والاستقبال
على احد الاشياء الستة كما سيجي فيكون اضافة لفظية في تقدير الانفصال
غير مفيدة للتعريف او التحصيل فلا يصح كونه صفة له فيكون بدلا منه ويجوز فيه
الرفع والنصب ايضا اذ الرفع مفعول جبر مبتدأ محذوف الى هو انه تعالى
جاء على الخوفا اما ان نصب فتقدير اعني او ادمج وعلى كل واحد من التقديرين
يقال في عرفهم انه نصب على الموضع كما يقال انه نصب على الشتم اذا قدر عا لة ادم
اما على تقدير ادمج فخط واما على تقدير اعني فلان اعتدوا مشكك واما ما به اذا
كان لاني صدر الزم يفيد الموضع فان نصب على الموضع في عرفهم يشتمل كل موضع
يعرفهم من تقدير على الموضع بل انما دنا بعض من استند ان الكلام انه تعالى
ويؤيد كلام شرح التلخيص فان قيل بعد جعلكم آية راجع الى جاء على
جبر لانه اي من لفظه انه تعالى في قسم اقسام البديل هذا استفهام نكاري
والا فاني لان اب قد متعلق بما يستفاد من الاستفهام انه كور كانه قال
لا يصح ان يكون جاء على شيئا من اقسام البديل لان في ما ارجع
الكل من الكل ان صدق البديل على مصادق عليه بمبدل منه كقوله تعالى هذا
الصراط المستقيم صراط الذين فان صراط الذين عين الصراط المستقيم
صدقا وان تغاير معقولا وبديل البعض من الكل ان كان البديل بعض

الاعمال

المبدل

المبدل منه كجاء ان القوم اكثرهم او بعضهم وبديل الاستعمال ان كان
بينهما تعلق غير الكلية والجزئية سواء كان الثاني مشتقا على الاول كقوله
نسلب يد ثوبه او على العكس قوله تعالى يسلوكم عن المشرك منكم فان
فيه اولم يشتمل احد على الاخر هذا الاشتغال انهم قالوا ليس قسموا
البديل الى الاربعه انما سمي بهذا الاشتغال لان المبدل منه مشتغل
على البديل كاشتغال الطرف على النظر وفيل من حيث كونه لا على البديل
اجمالا ومتقاضيا بحيث يشق ان يفهم ذكره الى ذكرنا ان سيبين ما عليه
اولا فيذكر البديل مخصصا لما دل عليه الاول مبتدأ له فعلى هذا لا يجوز ان يقال
في بديل الاشتغال اني الوزير وكيد لان الاول غير مجمل لانه يعرف عرفا
قوله كيني الوزير ان الباني هو وكيد ولو قلت ضربت زيد عبده كان
بديل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شئ اخر وعلم انهم قالوا كيد
ان يكون في بديل البعض وبديل الاشتغال ضمير عائدا الى المبدل منه كلفان
بديل الكل فان العينية هناك تعني عن الربط كما قالوا ان الجملة الواحدة
جزء اذا كان عين المبتدأ وعبارة عنه فلا حاجة الى التغير الربط كقوله قوله
احد وقوله ثم افضل ما قلت انا والنبول من قبلي لا اله الا الله وقولك
مقول زيد منطلق ثم ان هذا التغير قد يكون مقدرا نحو جاء ثلثه زيد اي منهم
وبديل الغلط اي ان كالاتيان بالمبدل منه وقع غلط كقوله مرت برجل
حمار يعني اراد المخطئ ان يقول مرت بجار سبق لسانه الى رجل ثم
تدركه فقال بجار اي ذكره وتلفظ به لدفع هذا الغلط فيكون الغلط في
المبدل منه ولم يند ان لو ابدل الغلط بالاضافة ولم يقولوا البديل الغلط بانه
فمنع بديل الغلط بديل الشئ من الغلط قالوا الاضافة في القسمين
الاوليين بيان في الاخيرين الى السبب الى البديل الذي كان سببا لبيان
به وقوع الغلط في المبدل منه وقيل الاضافة في بديل الغلط الاستحسان
كما في كوكب الخمر ماء ولعل هذا اول لان الاولى سميت بالاعم والاعلى
اذ قد يكون سببا لبيان كما يكون سببا لغلط فكذا في بديل الاشتغال

مطلوب
ما يكون الخبر جازما عائدا الى مبتدأ

فاعبر فيما سبق وهذا هو بدل الغلط لا يكون الا من غير روية وفكر ولهذا
 لا يحسن في كلام الفعلى قوله فاجعل لا يجوز ان يكون من الاول والثاني الى
 اخره مرتبطا بقوله اني قسم من اقسام البديل لان اقسامه اربعة الخ
 لا شعاعها الكلية والجزئية وهو ان الله سبحانه متعال الى منزلة بالعلو
 عنها ولا من ان كانت لان الاشتمال انما يستعمل في الاجسام غائبا
 ولا من الرابع لان كلام المصلي ليس بكلام غير فكري وهو ظاهر فلا يكون
 جاعلا بر لامة لفظ الله لان انتفاء الاف م عنه ان عن جاعل بامر
 اي يجبرها يقال هذا الكسرة في بعده يعني جميعه كما يقال
 برتبة اي بجلية بدل على انتفاء القسم وهو مطلق البديل عنه ان
 عن جاعل وهذا اني قولان لان انتفاء الاقسام الخ معنى قول اهل
 العقول ان العلوم العقلية كالحكمة والمثلون وغيرهما لا وجود لها
 كالان لا في ضمن الخاص والافر اذ كثر يد وعمر وبكر وغير ذلك
 قلنا ان التحقيق هنا ان القول ببدلية جاعل من الله متعلق ببدلية
 قوله مجاز مرسل جاز ان الى مجاز كانت العلاقة المعبرة بين معناه
 الحقيقي والمجازي غير التشبيهية بل علاقة السببية والتبعية وغيرهما فانه
 اذا كانت العلاقة هو التشبيهية يستلزم مجازا بالاستعارة دون امرسل
 على ما سيجي من قبيل اطلاق اسم مجموع على التابع لان البديل في
 الحقيقة موصوفة اي موصوف جاعل وهو الاله بالجزء على الحكاية وهو الاصح وان
 جاز رفقه على الجزئية اذ التقدير الاله جاعل الخ قوله فكرة وقعت بدلا من
 الله موصوفا بفكرة اخرى وهي جاعل فلم يلزم ترك الواجب بحسب
 واما الاله متوقفا بالنام فمن الاعلام الغالبة وسمى اعلاما انتفاقية
 كالنجم والصقوى يعني ان الاله في الاسم من اسماء الاجناس كالرجل
 يقع على كل معبود بحق وباطل ثم غلب على ذات المعبود بالحق كما ان
 النجم فيه اسم لكل كوكب ثم غلب على النيازات وان الصقوى اسم لمن احصاه
 صاعقة ثم غلب على خويلد بن ثوفل واما الله بحدف الهزلة مخفص

مطلق
 العلم الانتفاقية

مطلق
 بانه النجم والصقوى

بالمعبود

بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره أصلا وعمله يدل على هذا التقدير لا
 ان لا شتر اطر عمله بالاعتماد انما على الموصوف او على غيره من الامور
 او الستة على ما سيجي اذ لو لم يكن التقدير كذلك لبطل العمل وقد
 ثبت عمله في المفعولين فان قلت من ابن علم قلت قد علم
 عمله في المفعولين بشهادة مخوى الكلام ان يتعلق قوله كالمخ بغيره
 جاعل الخ معنى واذا عمل في الثاني عمل في الاول ايضا والا يلزم اقتضار العمل
 على احد المفعولين وهو متنع على ما بين في المطولات فان هذا انما
 يتم اذا عمل في الثاني وهو ممنوع لجواز ان يجعل جاعل بمعنى الماخذ ويكون
 كالمخ مفعولا للفعل مقدر دل عليه جاعل كما قالوا في زيد معطى عمر وادعما
 اس من ان دينا منصوبا باعل المقدر الاله ال عليه لفظه معطى قلت
 نعم يمكن ذلك لكن بشهادة مخوى الكلام تمنع ذلك التحمل يعرفه من لطفه
 وعقل مستقيم ويلزم ايضا ترك الواجب على هذا ما بين الحاجب هو اي
 مذهب وجوب التفت اذ ابدل النكرة وهي جاعل ههنا لعدم تعرفه
 بالاضافة كما مر من المرفوعة وهو الله ههنا او يلزم ترك الحسن بفتحين
 على مذهب الجمهور كما ترى بانه فيكون ح الى فيكون الله حين كونه هو البديل
 في الحقيقة من القسم الاول بمعنى بدل العين من العين لا بمعنى بدل الكل من
 الكل حتى يلزم ما ذكرتم من ايرام الكلية والجزئية وبدلية جاعل على جازية
 من القسم الثالث قوله بدلية مبتد او هو القسم الثالث جزء وان كان
 امكن كونه من الاول بمعنى بدل العين من العين بمعنى الاشتمال وجود
 التعلق بينهما غير الكلية والجزئية لاشتمال الطرف على المرفوع كما صرح به
 ان يكون معنى الاشتمال وجود التعلق بينهما مطلقا النخاة فلا يلزم ما ذكرتم
 من ايرام بحسب هذه افضل الخطاب يؤتون به عند اتمام طائفة
 من الكلام والاذن في الاخرى والتقدير يتم هذا او اخذ هذا او هذا الى
 الام هذا كذا كذا او واقع الامر هذا المذكور الى غير ذلك مما يناسب
 لكن بقي ههنا سؤال ناش من نشات استجابة ارتفعت

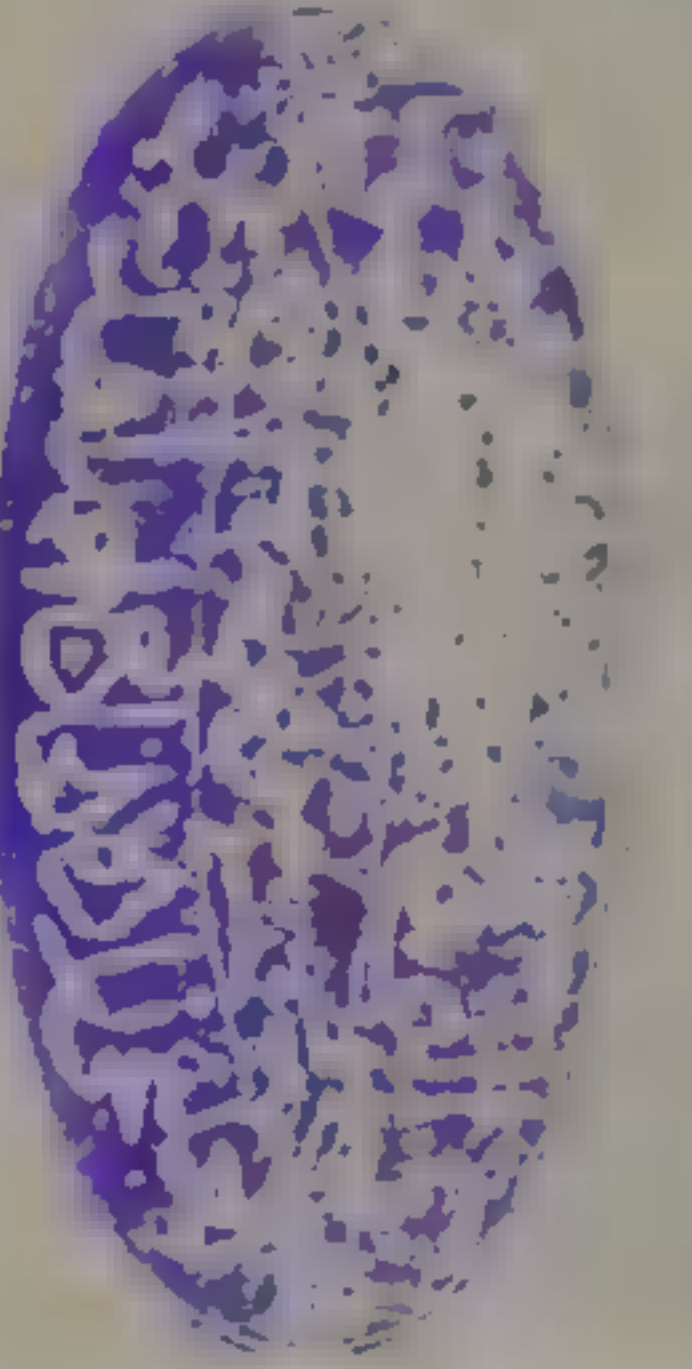
مطلق
 فصل الخطاب

في اقسام البدل وهو ان قولنا جاني زيد علما واخوه او اخاه في اتي قسم في اقسام
 البدل قلنا انه من الرابع وهو بدل الغلط لان عدم كونه من الثالث وهو بدل
 الاشتغال لان شرطه كونه مبتدئ بحيث يطلق ويراد به التابع ويكون بنفسه
 ذكره متطرفة ومتشوقة الى ذكر التابع الكبير انا اذا قلنا سلب زيد علما انما هو سلب
 ليس من زيد بل من شي مما يتعلق به من ثوب او فلسوة او جلد او غير ذلك فليست
 الى ان يذكر ثوب وهذا الشرط مستغنى عنه في المثال المذكور من بدل الاشتغال فليست
 انه من بدل الغلط لا خصوصا في القسم من الاربعة لهذا اي كالمذكور هنا ذكر في موضع
 المطلق يشير الى اليمين الجارية في قوله انما لکن فيه ما هو محمول مبتدئ في قوله في
 صلتة والفايد هو فاعل الطرف اعني الطرف الذي اتفق اليه في عالمه فذكر في قوله في موضع
 البارز عايد الى ما ذكر في موضع المطلق وفيه المقدم خبر مبتدئ اي ما ثبت في المذكور
 في خواش المطلق في الضعف حاصل فيه اي فيما ذكره هنا لان مثل لا يخفى ذلك
 اي حصول ما فيه على الفطن نعت التاء وتسر التاء وضمها من انقضاء تجزئة
 الادرار في هذا الكلام اعني قوله في ما فيه اشارة الى اعتراض سر على خواش
 المطلق على غير ما هو ان يقال لان ما فيه انما هو كونه في بدل الغلط اذ يجوز ان
 يكون محال الاول والثاني من بدل الاشتغال لوجود التعلق المعبر فيه اعني
 علاقة الملكية والافادة التي هي غير الملكية والحرية وكذا المثال الثالث
 في المثال ان كان مع الترتيب والامن بدل الغلط وانما قلنا على رغبة
 ان لا يخفى عليك ان مجرد وجود التعلق لا يكفي في بدل الاشتغال وان توهم
 الاستدراج كفاية نظر الى ما يلزم من كونهما اسم في قسم البدل الاربعة
 بل لابد من شرط كونه مبتدئ بحيث يطلق على ما هو جوابه في مواضع
 لا يخص **في** متعلق بجعل والمفعول الثاني في كمال قوله **في** **في**
 اما الكاف وظهر نصب على الحال وان كان الكاف ضمرا لكانه حاله مع
 معنى وتقدم اي انا ان جعل الكاف وحده اي منفردا ان جعلنا
 اي الكاف فهو بوزن يونس وكذا ما في الحروف في ثانياً ما قبل
 الكلمة وتذكيره باعتبار حرف بمعنى المثال هذا انما يستقيم على رأي الخليل

لا على رأي سيبويه فانه لا يكلم باسميتها الا عند الضرورة حيث
 يدخلها في كبر كقوله فيسكن عن كالب والمتمم الى عن تغير مثل اليه ذلك
 يوجب اللطافة ان قلت الفرق بين كون الكاف اسما وبين كونه
 حرف جازم قلت الكاف وكذا وعلى وعن اذا كانت اسما يكون المراد بها
 تشبيها وعلوا وتجاوزا من غير ملاحظة خصوصيتها واذا كانت حرفا
 يكون المراد بها تلك المعاني بخصوصيتها اي بملاحظة خصوصيتها يعرف
 ذلك بالعلامة والقرائن كما في سائر الاسماء المشتركة او الجارية والمجروران
 جعلناها حرف جازم اي كأننا كالمثلج **في** **في** متعلق بجعل ايضا
 وكلما جاء في قوله في الكلام وفي قوله في الطعام طرفا لقول مستقر وانما
 قال كلما هما لان قوله كالمثلج على تقدير جازم في الكاف ظرف مستقر
 لان في الكلام احد جزئي الكلام اعني جزمه ابتداء لان جعل الكاف بجزمه انما
 يجري مجرى افعال العكس في مجرد الدخول على المبتدئ والمجرور في حصيلها
 على ما مر حوا عليه فيقولنا في مجرد الدخول عليها لان حصيلها يظهر ضعف
 ما ذكر في الضوء حيث قال من افعال العكس مستدعية للمفعول
 المستغنى الاقتصار على احدهما وقد عمل في الثاني فوجب عمله في
 الاول والا يلزم الاقتصار على احد المفعولين فان امتنع
 الاقتصار على احد المفعولين من حصيل افعال العكس لا يوجد
 في غير ما منه ملحقا وما يمكن ان يقال ليس المراد من امتناع اقتصار
 المذكر ههنا اقتصار المذكر على احدهما الذي عد من حصيلها حتى
 يرد ما ذكر بل المراد امتناع اقتصار العمل على احدهما فتدبر فانه نفس
 فان قلت ما الفرق بين الطرف اللغوي والمستقر قلت ان الطرف
 مطلقا سواء كان ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فانه جار
 مجرى الطرف لاجتيازه الى الفعل احتياج الطرف اليه ولما سببه
 له لان الطرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ولما سماه
 بعضهم ظرفا مطلقا انما يكون مستقرا اذا جتمع فيه مورد لثبته الاول

بيان طرف اللغوي والمستقر

ان يكون المتعلق من الافعال بفتح اللام الى متعلق الطرف متصفا فيه بفتح
 الحيم الى يكون الطرف بحيث يفهم منه عرفا معنى عالم وان لم يعلم الالفاظ
 العربية واوضاعها والبيان الى يكون المتعلق من الافعال العامة كالصوت
 والوجود والكون والاستمرار والثلث ان يكون المتعلق مقدرا غير زكورا
 واحرز زنا بالشرط الاول عن مثل مررت بزيد فان المتعلق هو المرور والمرور
 ليس متصفا في الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الطرف الى لا يفهم منه عرفا
 مع قطع النظر عن غيره واحرز زنا بالثاني عن قولنا زيد في الدار اذا قدر
 المتعلق اكل بقرينة دالة عليه فهنا المتعلق مقدرا في الطرف لكنه ليس
 من الافعال العامة ولذلك احتاج تقدير ذلك المتعلق الى قرينة دالة
 عليه ولو كان عاملا لما احتاج اليها بل دالة عليه كانت مستقرة لا تتغير
 بتقدير الفعل العام الذي هو اقل مراتب التقدير لا وجوبه على ان يتغير به
 الشتر في شرح المصباح وقد صرح الفضل السمعاني بانهم يقدرون
 في الطرف مستقر فعلا عاما اذ لم يوجد قرينة مخصوص واما اذا وجدت
 فلا بد من تقديره لانه اكثر فائق وتحقيق الكلام في هذا المقام على وجه
 يتضح المرام ما قاله الشتر في التحقيق في حواشي الكشف من ان هذا
 القسم من الظروف انما يستمر لانه مستقر فيه معنى عالم
 وفهم منه فان لم يفهم منه سوى الافعال العامة كان العامل المقدر
 من تلك الافعال وان فهم معها شيئا من خصوص الافعال كان
 المقدر بحيث يفي فعلا خاصا كما في بسم الله الرحمن الرحيم فانه قد يفهم
 منه تارة بقرينة الشروع في القرآن خصوص فعل القراءة فيقرأ
 بسم الله وافى يفهم بقرينة الشروع في القيام خصوص فعل القيام
 فيقرأ قوم بسم الله وغير ذلك بحسب المقامات قال وذلك اي تقدير
 الفعل الخاص لا يخرجه عن كونه ظرفا مستقرا لان معنى ذلك الفعل
 الخاص مستقر فيه ايضا وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الاعراب ولما
 كان تقدير الافعال العامة مطردا اعتبر النجاة في تفسير المستقر بما



بما عالمه محذوف وعالم انتهى كلامه واحرز زنا بالثالث عما اذا
 كان المتعلق متصفا للطرف من الافعال العامة لكنه مذکور
 لفظا نحو زيد فاعلم في الدار واذا لم توجد هذه الشروط التبت
 يكون ظرفا للفو او محال ان الاستمرار منوط بوجود هذه الشروط
 باسرها والنفو بعد اصدافها كالسفر زيد في الدار اذا قدر
 المتعلق محال او مستقرا او موجودا او كائنا او ثابتا وغير ذلك
 ومثال النفو زيد حاصل في الدار ومررت بزيد واعلم ان
 قولهم الطرف مستقر بفتح القاف على الحذف والابصال الى مستقر
 فيه من قبيل قولهم امال مشترك كما يشعر به كلام الشتر في وجه
 التسمية بالمستقر وقد عرفت وجهها واما وجه التسمية بالنفو
 فهو ان الطرف بهذا الفو بالنظر الى ظاهر الكلام لانه فضلة يتم الكلام
 بدونها او لانه ملحق من جهة الفعل حيث لا يعمل اصلا لاني انظر
 ولاني المنفرد في بعض التحقيق بين شراخ القباب وهو تسمية
 حالية عن المناسبة يعني انه اصطلاح مجرود ثم قال واما انما فلا اجب
 تسمية بالنفو لوقوعه في التثنية والتثنية نفيته اذ لا افعال
 بالادب تسميه ظرفا خاصا الى خاصا عاملا وستينا مستقر
 ظرفا عاما اذ الملحوظ في الاول خصوص الحال وفي الثاني عموم له
 انتهى في ماله حظ من الاعراب هو المستقر فلا يتم الكلام بدونه
 بل هو جزء الكلام وليس النفو كذلك فانه متعلق بكسر اللام لعالم
 المذكور والاعراب لذلك العامل ويتم الكلام بدونه قال بعض الفضلاء
 من المتأخرين ان القوم قالوا المستقر ظرفا ونحو من الاعراب بدونه
 النفو ولم اجده في كلامهم ما يحققه ويثبت غرضهم منه حتى لا يرد عليهم
 اكثر في الاعراب المحل حيث قالوا ان زيد في مررت بزيد في محل
 النصب واجازوا في معطوفه النصب هو نفو فان قول منوطلا على الله
 تعالى ومنعنا على فعله ان مرادهم بذلك ان لا محل اخر له من

مطلوب تسمية النفو بالنفو والمستقر
 بالثبات

الاعراب غير هذا الحمل لان الحمل له من الاعراب اصلا وليس ينقل
 ذلك الا يرى انك اذا قلت زيد في الدار ففي الدار له حمل من الاعراب
 من جهة نقله بالجمل المحقق وحمل آخر غير من جهة انه هو الجمل بعد
 حذف ذلك بدليل انتقال النكرة اليه فلا حمل من الاعراب على
 ما لا يخفى على ذوي الالباب. كلا فانك اذا قلت زيد حاصل في الدار فانه له
 حملا واحدا انتهى كلامه لكن التحقيق الذي يتخلل عقد الجمل
 ونزول به خبر العقول وهو التحقيق بالقبول ما قاله بعض المحققين
 من انك اذا قلت مرتب بزيد فالجاء مع الجرح وظرف لغو متعلق بمرتبة
 لا حمل من الاعراب. والمنصوب حمل على المنفصلة هو الجرح فقط وان
 كان الاكثرون على خلافه وهو ضعيف لان الجاء كالمجرى من الفعل
 اذا لازم مجرى مع الجاء مجرى المنفصلة الا يرى ان معنى مرتب
 بزيد جاء وزيد او جزء الفعل لا يكون مفعولا ولانه لو كان الجاء
 والجرح في محل نصب لا يمنع نقله بمرتبة لانه لو تعلّق به كان
 ظرف لغو فلم يكن له حمل من الاعراب وهذا التحقيق الذي ذكره
 هو الملايم لقوله لا يحل من الاعراب بغيره ما ذكره في كتب
 المشافين من ان التحقيق هو ان المنصوب المحل والمرفوع
 المحل هو الجرح فقط لان اثر الجاء في تقديره الفعل وايضا له
 الى الاسم كالمهزة والتعريف وان جعل القوم الجرح منصوبا
 محلات فيبقى لنا اشكال وهو ان الظاهر من قول الشارع
 ولا يتم الكلام بدون المستوفى بل هو جزء الكلام بخلاف النفو
 فانه يتم الكلام بدونه هو ان الجاء والجرح اذا لم يقع جزء الكلام
 كما اذا وقع صفة لمفعول او مالا عنه لم يكن مستوفى ولم يكن له
 حمل من الاعراب وقد ضحوا بخلافها بل قد اعترف به الشارع
 في هذا الكتاب ناقلا فلا تغفل على وزن لا تنفر فانه بحث
 شريف في الصلوة بحجزة مطبوعة على عداي اما بعد الصلوة

مظهر
 بيان كون الجاء مجرى
 الفعل
 لا متعلق

وبيان الصلوة من الله تعالى رحمة ومغفرة ومن عباده من لم يحسن
 والانس دعاء ومن الملائكة استغفار فان قلت ليس للصلوة
 الامعنيان احد بهما لغوي وهو الدعاء قيل فيه مساهلة لان
 لفظ ليت بمنحرفة في الدعاء بل مشتركة بين الثلاثة بجمعها قوله
 تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا
 صلوا عليه وسلموا تسليما فان قيل كيف استعمل في معنيتين معاً
 والتمسح بوجوه ان يكون مشترك لا يجوز مطلقا قلنا لا ثم انه استعمل
 في معنيتين معاً فان تقديره ان الله يصل على ملائكته يصلون على
 ما هو جوابها بشرط وهو الا كان للمعنيتين اي الفريضة
 الستة التي هي الحجرة والقيام والقراءة والركوع والسجود
 والقعود الاخيرة مقدار التشهد والافعال المحصورة كالقعود
 الاولى وكبير الركوع او ينظر الى موضع السجود وقت القيام
 وغير ذلك من الواجبات الستة التي هي اركانها وقسم
 السجدة اليها ورعاية الترتيب فيما ذكره في الصلوة على سبيل
 الفريضة وتديل لاركان ولجهر والاخفاء فيما هو كجهر وكخفي
 والتشهد في القاعدين والسنن الخمسة من غير التي هي رفع اليدين
 والخبرية ونشر اصابعه امامه بالتكبير والشا والتفقد و
 التسمية والتامين ستر ووضع يمينه على يارده تحت ستره
 وتبجيل الركوع ثلثا واخذ كتيبه بيمينه وتفرج اصابعه وتكبير
 السجود وتبجيل ثلثا واخذ راسه بيمينه ونصب القبلي والاوت
 مثل التي هي كظم فم عند الشاوب وارجاع كففيه من كتيبه عند التكبير
 وغير ذلك على ما ذكر في الفروع فمن ابن جاز ان يكون الصلوة من
 الله تعالى بمعنى الرقة ولم يوفق لكونها بمعنى الدعاء من عباده
 وبمعنى الاستغفار من ملائكته لكونها موافقين لغنا ما لا يخفى
 تدبر قلت اما كان للصلوة حقيقة وهو الدعاء والا كان للمعنيتين

والافعال المخصوصة وغاية بالرفع عطف على قول حقيقة ولما
 كان معناها احتيج غير متصور من الله لانه دعاء والدعاء سؤال
 يقارن الخضوع وهو يدل على الاحتياج والله لا منزلة عنه
 حلت الصلوة على خائرها وهي الرحمة واعلم ان الرحمة في الاصل
 التقطت رقة القلب هي كيفية غشائية يستحيل في صفته تعالى
 فعمل على خائرها وهي الانعام وبمثل هذا يؤول الكيفيات النفسانية
 المنسوبة الى الله تعالى في القرآن كلها والنفس وبغيرها فاعلم
 ان حروف العطف عشرة وعند النحاة ومنه ابن الحاجب هي الواو
 الموضوع للجمع مطلقا هي الجمع بين التابع والمتبوع في شئ واحد
 لها كقوام زيد وعمر او في الحصول من شئ كقوام زيد وقعد
 له وفي التحقيق كقوام زيد وقعد عمر وسواء كان الجمع مع ترتيب
 التابع او تقدمه او الاجتماع في زمان واحد وباجمله ليس في الواو
 دلالة على اصد هذه الاتصالات وان لم يكن الوجود عن اصد
 ونقبي بمعونه القرينة والفاء الموضوع للجمع مع الترتيب بلا ملة
 ونعم الموضوع للجمع مع الترتيب بملء وان كان في الرتبة فيقال في
 ثم ههنا للتراتبى الرتبة اي هو الترتيب رتبة اعد الاحرى بمعنى ان
 اصدها بعيد عن الاخر رتبة اعم من ان يكون الاول اعلى والآخر
 ادنى او بالعكس في كل شيء لا يفي الا عطفه مطلقا سواء كان مفردا
 او جملة وقد يلحقها تاء التانيث فتشكك في تخصصه بجملة كما مر
 في قول نصيب تمت قلت لا يفني قال الامام المزني في منتهى
 التانيث هذه التاء تنقل بهم وبالفعل لانها تبدل في الاسم
 ما في الوقف في الفعل كمن الا ان يلاق ما ساكن ويكون تاء الوقف
 والوصل جميعا ويقتل قولها في الوقف فاذا وصلت حركت بالفتح
 كورثت ولات تمت ونقي تاء في كل حال انتهى ونقي الموضوع
 للجمع مع التانيث الى منزولها في الاعتبار بشرط كون الجزاء الاعلى

المتحقق

مطلوب
 بيان حروف العطف

والاقوى

والاقوى او الاضعف من المعطوف عليه ولو بتأويل وسيجي من
 حقيقة الواو اما هو متبوعا لاصد المستند ومبرها لكن لم يجب في اذكر
 اما قبل المعطوف عليه ولزم في اتمام كلام الواو قبلها وهذا الم
 يجعلها بمضمون عاطفة وسيجي تفصيلا وقيل بغيرها فروع اخر
 من حيث ان اتماما يقع في التانيث مثلا لا يقال لا تغربا غاربا
 واما عمر واو يقال وعمر واو وما ينبغي ان يعلم ان اتماما بغيره
 واو نحو هذا اتماما اذ ذلك وبتأنيذ غير مكررة ايضا اذ كان
 في الكلام عوض عن تكرير ما نحو اتماما ان تكلمت جملة والانا ساكت
 قوله ان تكلمت مبتدأ خبره مخذوف اتماما تكلمت بالجملة موجودا
 والعوض ان التشرطية لم تكن نونها في لام التانيث وتبانيك
 بفتح الهجزة على حكاية فطر وام وهي متصلة تدخل المفرد وبجملة
 بعد هجزة الاستفهام ويطلب بها تعبين ما ثبت من احد الامور
 ومنقطعة بفتح على الهجزة بغيرها بجملة وتبني بعد الاستفهام والهمزة
 وهل علام موضوعه تنفي ما ثبت للمعطوف عليه من المفرد الذي
 عطفته نحو جئت زيد لاعم وتبانيك اتماما بجملة ولا يعطف به
 بجملة وبل موضوعه لاخر اتماما قبلها الى ما بعد ما مفردا كان لو
 جملة عن التانيث الى التانيث ومن النفي الى نفي او الى التانيث
 ولكن المحقق الموضوع للاستدراك اي لتدارك الوهم لانه ارك
 الغلط فيما قبلها ليس ويكون ذلك المفرد في الجملة لكن في المفرد
 بعد النفي اذ لا بد من منافية ما بعد ما قبلها ولا يقال باعتبار
 معنى النفي في المعطوف هذا او هي غائبة عند البعض وهي ماعدا
 اما ولكن واحد عشر عند السكاكي حيث قال في المفتاح واني على
 قولي لكن لجملة على ان ما بعد اي عطف بيان لما قبلها وقد
 ايد رايهم بان ائمة اللغة يفسرون به الضمير لمفرد المتصل بلا
 تأكيد وفصل والتفسير ثم وربلا عادة الجار وان سائر محروف

العاطفة تمنحها بين المحطوفين فان العطف النسبي
 بالواو وانما قبل وسوء عند البعض ومنه الزمخشري وهي
 قاعدة اما لان فيها اب في انا ما تكونها للعطف اللام في كونها
 على صلة منع وقوله من وجهين صفة لما نعال ما نكالنا
 من وجهين الاول وقوله قبل المحطوف عليه في قولنا جاء
 انا زيد واما نحو والثاني دخول حرف عطف اخر عليها الا ان
 لا يقال جاءني زيد وادعم فلهذين لما نعين لم يجعلها ذلك البعض
 للعطف ولما حصل انهم اب في انا يبين بان حرف العطف
 سعة لم يجعلها حرف عطف لورود السؤال على من جعلها
 له في قولنا جاء انا زيد واما نحو وان يقال ان حرف العطف
 فيه اي في المثال المذكور انا او الاولى واما الثانية فان كانت
 الاولى فما كانت في محطوف عليه استفهام على سبيل الانكار وان
 حرف العطف انا الثانية فاي حاجة الى الواو التي هي حرف العطف
 وقبل حل هذه الاشكال مبني على تمهيد مقدمته ان بسطها و
 هي ان الحاجة في انا مسبوبة بتمثيلها لثمة اقوال فعول بعضهم
 وهو ابو علي وعبد القاهر وانتم اليها الزمخشري ان انا فيه ليس
 عاطفة لانا اول ولا الثانية والعاطف لعم وعلى زيد في مثالنا بولواو
 واما انا صحتها للزبد والتف فقطم ونول بعضهم ان العاطفة انا الثانية
 دون الاولى تستشهد بحجة قيم او متقنها كجاءني زيد او نحو
 في يكون الواو لعطف انا الثانية على انا الاولى للترديد فقط واما الثانية
 للترديد وعطف على زيد في الثاني المذكور و قول بعضهم وهو اللام
 الانبسي السمي ان انا الاولى والثانية مجموعهما حرف عطف الواو
 كما قلنا قد عطفنا على انا حق بغير حرف واخذوا انا الاولى واما الثانية
 قد عطفوا على زيد ولا يخفى زكاة هذا القول ولا وجه لتقديم بعض العطف
 على المحطوف عليه فان حكم الامة وحق ان الواو هي العاطفة واما تمهيد

ان الواو هي العاطفة
 في قولنا جاءني زيد

ان الواو هي العاطفة

لاحد اثنين غير عطف والواو اذن في قوله انا اي حجة انا اي حجة
 فانما في السؤال على هذه الاقوال لثمة طار في دفع السؤال اختيار
 هذا الثاني ولكن قد يرد ذلك لثمة طار في دفع السؤال اختيار
 ان يكون للعطف كما وان ان المحطوف قد يعقيم مقامها بالمحطوف
 مع ان ان الاولى ناصية للمضارع دون الثانية فافهم هذا المحذور
 والخبر عن معاني هذه الحروف العطفية وبها الفرق بينهما لا يليق بهذا
 المقام ولكن قد اشترنا انا لا شتمنا للثمة **عاطفة** على حرف وتبني
 بحرورها والصير نحو راعى كونه مضافا اليه البني وهو اي الصير كذا كور
 راجع الى الله وجه الزجر ومرتعلق بالفتوة والبني في البتة بضم الباء
 وشبهه بالواو وهي اي البتة على وزن فعولة كالمذكورة والاولى
 فاصل بغير الهزة وحى اي البتة ما ارتفع من الارض فيكون معنى البني
 الذي شرف مجهول شرف بالثمة يد على سائر الخلق وهو اي البني
 ح على تقدير كونه من البتة فيل بمعنى المفعول وجمع الانبياء او البني
 ما خرج من الانبياء فيحتج به وهو خبر فالبني من الخبر عن الله تعالى وهو
 فعل بمعنى الفاعل وجمع ح بناء على علم وعلماء وجمع ايضا على الانبياء
 لا يقال كيف لا يعود لانه ومثل الجمع والتصغير في الاشياء الى
 اصولها لان الهزة لما ابدلت والنزوم الابدال جمع تجمع ما اصل
 لانه حرف عطف كعبد واعيا وقبل البني الطريق ومنه يقال للرسول
 من الله تعالى انبياء لكونهم طرق الهداية اليه تعالى فان قلت
 ما الفرق بين البني والرسول قلت بينهما عموم وخصوص مطلق لان
 الرسول من له كتاب فيق الهام الهوي والالهام هو القاء بمعنى
 في القلب بطريق الغرض لا بطريق الوسوسة والبني من له
 الهام الهوي اعم من ان يكون له كتاب بايني او لا فكل رسول
 بني من غير تكليس امكنا الخلق البني على رسولنا محمد ثم كما اطلو
 امصوح في قوله والفتوة على نية فالمراد به البني الذي بمعنى

المرشول لما اي لا البتة الذي وجد بدونه اي بدون المرشول تحقيق
 بمعنى العموم فليشمل في هذا المقام ولذا اي يكون مراد به ما ذكره في المقام في قوله
عطف بيان لبنت وعطف البيان وهو التابع الذي جئ لا يضاف
 نفس بانه لا لا يضافه باعتبار الدلالة على معنى فيه كما في الصفة انما يكون
 باسم محقق بالبين فصح الياء اي لم يتصور عند اكثر النفاة وعند بعضهم وعليه
 رأي الفاضل التفتد اني لا يلزم كونه اسما متصفا اي محتبوعه بمعنى انه
 لا يجب حصول ذلك الاسم على الإطلاق بل اللازم ان يكون
 محققا في الجملة واقترانها بالبيان لبعض ما يلحق عليه لفظ المتبوع انما تحققت
 ان فقد لعطف بيان ازالة ابراهم محققا وانما قد تقرر ان قصد به رفع
 ابراهم مقدرا كقولك كذا لا بعد لعد قوم هو وذاك انما لو قدر كشيته
 انما من اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم وانما من جواز الطلاق اسمهم
 على غيرهم لما ركنتم اياه فيما يشترطه من العتق والعاد وغير ذلك
 كشود لا يذفع ذلك الاستنباط بجعل قوم هو وعطف بيان لعد فلفظ
 البيان هنا ليس رفع الابرهم التقدير اعني بالمقصود وحفظه عن
 شايبة توهم غيره نعم اذ قصد به اخرج لم يجب الاختصاص صلا لا مطلقا
 ولا من وجه واستدل ذلك البعض بقول الله عز وجل وهو من
 العايدات الطير يمسحها ركبنا مكية بين الفعل وتند قوله هو من
 جردوا وتم والعايدات احدية التناج من الحيوان العايدات
 جمع عايد وجي اي العايدات اما مضمومة بالموطن لا اعتمادا على الموصول
 لان الالف واللام فيه بمعنى الذي او ضرورة لاضافة الموصول
 اليها اضافة لفظية فالطير اما منصوب او مجرور على انه عطف بيان
 لها وقول الشارح فان الطير عطف بيان للعايدات مع انه ليس
 باسم مخصوص لها كلها وجملة يمسحها خالية وركبان بضم التاء
 جمع راكب مرفوع على انه فاعل مسح والغيل بكسر الغين
 اجمع او بغيرها والتند بفتحين اسمان لموضعين في الحرم

والمنع

والمنع اقسام بالله الذي يؤمن الطيور العايدات اي يجعلها ماثلة
 بحيث يمسحها اي يمسحها على سبل الرفق والاستغفار ركبنا
 مكية بين هذين الموضوعين كمن لا يشترط ان يكون الثاني اوضح
 من الاول بهذا الاستدراك من قوله وعطف البيان انما كان باسم
 محقق اي اشتراط الاختصاص كمن لم يشترط الاوحيته لجواز ان يحصل
 الا ببيان من اجتماعهما اي يجوز ان يوضع متبوعه عند الاجتماع ولا
 يكون اوضح منه عند الانفراد كما اذا سمي ثمنون رجلا بغير وكنى واحد
 منهم مع عشرين من غيرهم باني حفص ولا شك ان ابا حفص اوضح
 من غيره حال الانفراد واذا قيل ما في ابو حفص غير كان غير موضعا
 له فقط وكذا لا يلزم ان يكون الثاني اشهر منه الاول قال زيدا
 اذا اشهر بكنية اكثر من اشهره باسمه مع كون الكنية مشتركة دون
 الاسم فاذا حصل الاسم عطف بيان او ضمير مع ان المتبوع اشهر وهو
 اي عطف البيان لا يضاف غالبا وفيه كمال للمدح قليلا كما قال صاحب
 الكشاف ان البيت المحرم في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام
 عطف بيان للكعبة كمال للمدح لا ببيان قول ان البيت بكسر الهمزة
 قول لا ببيان محمول لقال كما في الصفة لذلك اي للمدح والوقوع
 بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا قول خلافتي محل النقب
 على كماله من ضمير مشتقة اي كانية بخلاف عطف البيان والوقوع بين
 وبين البدل ان البدل مقصود بالنتيجة في الكلام فذكر البدل
 منه كالباط والنوطية واعترض على تحميم الآية الاستدراك
 بان لا يتم ذلك في غير بدل الفلظ فان الاول في الابدال الثلاثة منصوب
 اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لا يحصل لو لم يذكر صونا
 لكلام النصحاء من اللغز بما كلام الله تعالى وكلام نبينا صلى الله عليه وسلم فلا بد
 لا ادى عطف البيان الى البدل كما هو ظاهر كلام سيوريه واجاب
 عنه الشريفيان قال الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنتيجة

واحد

استدركه
 من الكافية

اصلا بل اراد ان لا يفسد معصودا رصليا انتهى ومحاصل ان مثل قوله
 جارني اخوك يدان قصد فيه الاستدلال الاول وجبت بالثاني
 تمت وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصد فيه الاستدلال
 الى الثاني وجبت بالاول توطئة مبالغة في الاستدلال الثاني
 بدل فيكون التوضيح محاصل به مقصودا اتباعا والمقصود ا
 صالة هو الاستدلال به بعد التوطئة فالفرق ظاهر كما حققه ثانيا
 خرون وعطف البيان بالعكس لان المقصود فيه هو الاول والثاني
 الثاني فانه بيان للاول والبيان فرع يمين ولولا البيان لم يثبت
 ذكر الامام لم يثبت ان الثماني قالوا لو قال رجل زوجه كذا بنتي فاما
 طمة واسم بنته فاشته فان اراد عطف البيان فتح التامح لان
 الفلظ لم يقع في مقيد الكلام وان اراد المبدل لم يقع لان الفلظ
 وقع في مقيد الحديث ثم وصونه بمقتضى الجمال لغاية ثم انبأ الكمال
 بقوله **سعدى** **مقندى** **الانام** اي بخلاف سيد لم وير على ان
 صفة حمدة والانام مجرور ايضا لكونه مضافا اليه سيد ثم ان صفة
 اما للتخصيص عباره عند النجاة عن تحليل الاشتراك
 المحاصل في النكاح بغير الكاف نحو رجل عالم فان رجلا نكحت
 بحسب الوضع يحتمل لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم
 قلت ذلك الاحتمال وحصلت به فردا من افراد العالم انما كان
 عند النجاة لان لم اذ بالتخصيص عند اهل المعاني والبيان ما يقتضيه
 تحليل الاشتراك ورفع الاحتمال الفاضل بشرط الظاهر انهم
 ارادوا الاشتراك المعنوي لان التعليل انما يتصور فيه بلا تحتمل
 كما في رجل عالم ونحوه فلا يكون جارية في قولنا عين جارية
 صفة لمصلحة وقد يحتمل فيجوز الاشتراك على ما هو اعظم من
 الاشتراك اللفظي والمعنوي ويجعل جارية صفة لمصلحة
 لانها قلت الاشتراك بان رفت ما هو مقتضى اللفظ وعينت

مط
 بيان الفرق بين المبدل وعطف البيان

وهو التحصيل

منه

من واحد اتم سبق الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك معنى الصفة
 للتوضيح وهو اي التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال حاصل في تعريف
 علما كان المعروفة او لا كما زيدا لعالم او الثاني والرجل لاعمى والثاني
 فان الوصف فيه قد افاد التوضيح لان زيد يحتمل ان يكون غيره فلما قلت
 الثاني قلت ووصفته وعينت وكذا الرجل لاعمى او الصفة للمخرج
 زيد العالم او التزم نحو زيد لاعمى والشرم نحو زيد الفقير وللتاكيد
 وذلك هو صوف متضمنا بمعنى ذلك الوصف نحو ذهب
 امس الدار برقع الدار علما على مثل امس ن قيل كيف يصح جعل
 صفة له وهو معروف باللام وممس كذا قلنا ان امس معرفة
 ايضا لان متضمن اللام لكونه معدولا عن الاسم هو في ولذا
 بني على الكون انما كان هذا الوصف للتاكيد فان امس يدل على الدور
 وهو على وزن التحول ذاك اليوم وغروره والدار تاركه
 له وهذا اشارة الى الاقسام الثلاثة المتقدمة دون كونه للتاكيد
 فان لا يتوقف على كون معلوما قبل بل على تقيده للوصف
 كما عرفت انما قلنا قد تم قوله او للتاكيد على او للمخرج كما ان اوبى
 يعني ان كون الوصف للمخرج او للذم او للترحم اذا كان هو موصوف
 معلوما اي مقينا عند المطلب فمثل ذكر الوصف انما بان لا يكون
 له شريك في ذلك الاسم نحو اعوز بانه من الشيطان الرجيم
 بسم الله الرحمن الرحيم او بان لا يكون هو المطلب بغيره بغيره قبل
 ذكر الوصف والا اي وان لم يكن معلوما قبل الوصف فيكون الوصف
 من قبل التحصيل والتوضيح واكونه للتاكيد من قبله او الصفة
 ههنا اي في قوله **سيد الانام** حيث لم يذكر المخرج لم يرد
 معطوف على بنيت والضمير راجع الى محمد ولما روي ومرتعلق بالملوة
 في الصحيح اكل لرجل هله وعياله وآله ايضا اتباعا وهو اراد ههنا هو
 الاول بدليل ان كذا الاصحاب من ههنا قبل كذا ذكر الاما لحدوة

مط
 بيان ان امس الدار

مط
 بيان الاما

يكون المراد به العلم من اهل البيت اعني لعن الثاني واذا ذكر مع
 الاحكام يراد به اهل بيتهم بهذا المعنى ان المراد به المفعول الثاني
 اعني معنى الاتباع وهم المؤمنون لا بمعنى النفس كما في آل موسى
 وآل هرون على قيس ولا بمعنى اهل حاشية بدليل قوله انه ليس من
 اهل البيت لم يتبعه وبدليل ان المقصود من ذكر الال هو التمييز
 الدعاء امتثال لقوله اذ اصلتم على فمتموا وقال عدم لئلا
 عمت لغفرت والقيم تميم فيها ذكرنا واما ذكر الاحكام مع تقدم
 آل بمعنى الاتباع فهو تخصيص بعد التعميم لاجل التظيم والتفيم كما في قوله
 تتنزل على كل روح واصلى آل اهل على رأي بدليل ان تصغيره
 اهل واول بابوا وعلى اي اخو في بعض الكتب النحوية او اهل بغير تنوين
 وهو سر ويدل عليه ايراده في الصحاح في اول بابوا وروى عن علي بن
 انه قال سمعت اعرابيا يقول في الصحاح قيل من الناس اي طائفة
 منهم والنسبة اليهم عنى وهم الانصار والاعراب منهم سكان البادية
 حاشية والنسبة اليهم اعرابي والاعراب ليس جمعاً لوبل هو اسم جنس
 انتهى يقول واهل واول فتصغير اهل لا اهل كما ذكر من
 قال ان اصل آل اهل وحصل استعمال في الاستراف جمع شريف
 بمعنى آل كقيم وابنه ومن له حظ عظيم كحظ تقيتين قد راى الرجل
 ومنزلة دنيا ويا مثل آل فرعون كان اواخر وتا اوله حظ عظيم كحظ
 الدنيا والاخرة كآل محمد قوله دنيا ويا فمقدم كان وقوله او
 اخرون عطف عليه فان قيل لم يقل دنيا ويا موافقاً لقوله دنيا
 اشارة الى جواز اثبات الف كخودنا عند النسبة وتحقير
 سدى تقييد لا علينا ان تذكره بقية للطلابين وهو ان الالف
 في آخر الاسم المنسوب كما ان يكون ثالثة او رابعة منقلبة كانت
 تلك الالف او زائدة او حاشية فصاعداً فالثالثة والرابعة
 المنقلبة تقلبان واو وكوعصوى وروحى واللهوى واهرموى

بيان العرب والاعراب

اهل

والرابعة

والرابعة الزايرة فيها ثلثة اوجه اما نحو جنتي فلكونها زائدة كناء
 الثانية واما القلب نحو جنتي فلما جرت اجزاها مجرى المنقلبة واما
 الفصل بالالف بين الاخر والاول فلما جرت اجزاها مجرى فعل
 تكون الف زائدة فيقولوا دنيا ويا كما قالوا اخر اوتيان ولا مش
 بهمة في المنقلبة تلك المشابهة لكونها بمنزلة اثير فلما تحل
 فيها الف الف تحل ان يكون زائدة والمنقلبة واو او هي الف
 الثانية ويحتمل ان يكون المنقلبة هي الف الثانية والواو
 زائدة واما الخامسة فلما يجوز فيه ان تحذف لظول الاسم في السادة
 محذوف ظهر انهما طول لفظاً كجباري فقالوا اجباري ولم
 يقول جباري بالقلب وتقدر الجبري فقالوا جبري بالتحذف
 لتتنزل حركة منه بمنزلة حرف الربيع في التحذف فاعلم ذلك فانه
 يهلك في مواضع شتى بخلاف اهل فانه لا يختص استعماله
 في الاشرف نحو اهل الحجاز فليت الهاء في اهل حشرت كما ثابتت
 التهم في ما في هو اي اصل اراون العرب فربما ان قيل كيف
 يقال ثمر جباري اتحادهما في جباري وهو المخلوق فلما اتفقا وان
 كانا خليفين كانهما ليس من موضع واحد من المخلوق اذ الهمة
 من افعى ثمان والهاء منه موضع اخر فويقه من المخلوق ثم ثابتت
 الهمة في المالكون فاعلموا مفتوحاً مع سكوتها فصار ال **واو**
 جمع صاحب كطاهر واطرها رنية تحت لان الاصحاب جمع صواب
 هو جمع صاص في شمار القماح وجمع صاحب صواب كراكب
 وراكب صيغة تكفاره وفرائده وصحاب كجاج وصباغ وصحبان
 كشاة وب وشتان والاصحاب جمع صواب كسوخ وافراح والفقارة
 بالفتح الاصحاب وهي في الاصل مصدر قلت لم تجمع فاعل على فعالة
 الا بهذه الحروف فخط وجمع الاصحاب اصحاب انتهى لا يقال
 لما كان الاصحاب جمع صواب وهو صواب قال هو جمع صاحب

ناهي

اشاد على صفات الاعمال الصالحة فيكون كل مؤمن مسلما وليس
كل مسلم مؤمنا اذ يرتب شخص يرى مسلما في الظاهر غير متقا
اصل من غير اليقين ومعتقد بكثرة التفاضل في الباطن وعند اكثر
المستفيدين انما لفظان مترادفان فكل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو مناط
الاصطلاح في داما اللغوي قال لا يمان هو التصديق والادعان والقبول
والاسلام هو القول في التمسك بالدين وكسر الصلح في دستور
اللفظ التمسك وقرئ مسلماني قول تعالى ادخلوا في الاسلام والوصول
عطف على دخول اي الوصول الى التمسك وباني البحث مذکور
في الاصول اي اصول الدين يعني علم الكلام كما مر فلما قال المصنف
اما اورد جوابا بالغا بقوله **ان اللفظ** يقلل هو غير نزي في قيل
لا يكاد يوجد مثل الجواب تاما لظاهر ان يقال ان الجواب وانما قلنا
انها جواب لتفتتها معنى الشرط كما مر وان حرف من الحروف المشبهة
بالفعل وهي اي الحروف المشبهة بالفعل ان بالكسر وان بالفتح وهما
للتحقيق يتغير لفظ في الثاني الى معنى ما هو في حكم المفرد وكان لانه
تشبيه اسمها بخبرها سواء كان الخبر جامدا او مشتقا وعند الزحاج
اذا كان الخبر مشتقا يكون كان للشك نحو كان قائما لان الخبر جرح
هو الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه قال جار الله العلامة هو تركت الكاف
وان ركت الكاف مع ذواي في كذا او كاتي واصل كان زيدا اسلا
ان زيدا كما لا سدد قدم الكاف ففتحت لهما الهزة وهي على الكسرة
وعدل عن اللفظ تنبها على ان بناء الكلام من اول الامر على التشبيه وتكون
لكستدراك اي التدارك في هم السامع كما مر في لكن المحققين مثلا
اذا قلت جاءني زيد فكان متوترا يتوهم في عمر وايضا فحصة ايضا
بعونك لكن عمر والهم محي وليست لانه يعني الممكن او مستحيل وقيل
لانشاء توقع ممكن لا وانفوق طوله وعمل هذه الحروف بضم الاسم
ورفع الخبر من ان زيدا قائم وكذا غيره فالولد منصوب على انه هم ان

والاع منصوب على انه صفة الولد ومثابه هذه الحروف بالاعمال
في ملازمتها الاسماء فان كل واحد منها لا بد له من الاسم ينصبها لم يبلغ كالاعمال
فان كل فعل لا بد له من فاعل ليفيد وفي حقوق النون الوقاية نحو اني
وغرة ونظما في كون او اخر ما جئته على المنع كالافعال كماضت وفي اربها
تلامي نحو ان وان وليت وزباني نحو كان وكنت وتعلل كالافعال و
مع في مقتضاها بمعنى الفعل من حقتت ونسيت واستدركت وغيره
ذلك فلما شابهتها اي شابهت تلك الحروف بالافعال التي منصوبها
اي جعل منصوبها ماحقا بالمنفوع مرفوعا بالاعمال هذا من حجب البصر بين
الكوفيين لغير مرتفع بما هو مرتفع به بكسر الهمزة قبل حروف و هو
الابدية او الهبتا او على الترابين ولا عمل للحرف فيه اي في الحروف من حجاب
فحرفه ان لا يجوز تقديم احبارها على اسمائها فلا يقال ان قائم زيد التلك بل
الافعال في العمل اي في العمل لا يصلي للفعل وهو ان يليه ترفع وهو اي
التشبيه لافعال في العمل لا يصلي خلاف التشبيه في العيشة لان يخطا مرتبة
الرفع عن الالف فمهم انما قد متوا منصوبها على مرفوعها يكون لها العمل الفرعي
للافعال وهو تقدم منصوبه على مرفوعه ولما كان هذا الوجه الذي ذكره
يقضي ان لا يجوز تقديم خبر اذا كان ظرفا ايضا اجاب عنه بقوله الا اذا كان
الظرف فانه يجوز تقديمه على الاسم لتسوية منسلة الاسم لما بين الطرفين
وهو ظرف من شدة ان يقال في الاغلب كقولك ان في الدار
زيد او في التبريل ان اينما اياهم اي روعهم ثم ان عليا صاحبهم
وقد اجاب عنه في الباب بوجه آخر فاصل على اخره شراره ان الفوق
من تقدم منصوب في خبر باب ان اتع انما لفظه بين معمول الفعل
وما حقه وهي انما تحقق في غيره الطرف فاجزأ مرفوع اما في الطرف
فيحقق المذكور فاجزأ الطرف مستقر لا يمكن ان يرتفع
بالوعلية خلق يشبه صورة ان في الدار زيد صورة ضرب
زيد عروا وقيدته بالمتقرر اذا لا ينفوق يقع مرفوعا على العلوية

الحرف في خبره منصوب

اي على كونه مفعول لم يسم علة فانه ما عمل عند بعضهم نحو خوف في الدار
 على صيغة المحمول بخلاف ما تنقل لانه لما تعلق بالمحذوف
 يكون منصوبا فلا يقع فاعلا لانه لا يترتب عليه ان ذلك يقتضيه
 ان لا يقع المستقر جزاء عن المستدرك ولا صفة لمفعول اصل هذا هو في
 الرضخ على ان حال الاسم ونحوه دخول هذه كحروف علمها كالحاء
 قبل دخولها لانه يجب ان يكون طرفا او حارا او خروفا
 يجوز ان يوسط بين هذه الحروف واسما بها كوا في الدار زيد
 وان كان الاسم مع ذلك اي مع كون جرة طائفة وجب بانه نحو ان الدنيا
 انما لا وقد حذف اخبار ما عند قيام فم يسهل كان اسما مفعولا او
 نكرة والكوفيتون بشرطون تسليم الاسم لكثرة ما جاء ذلك نحو ان
 بالاول وان ولما الى ان لم يسم مالا وان لهم ولدا وهذا اي حذف المذكر
 في لظروف وانما حذف في غيره كقوله تعالى ان الذين كفروا بانك كذابا جاحلا
 اي حسروا في الامرة ومنه بعضهم خروا قولهم تعالى لما جاءهم وكقوله تعالى
 ان الذين كفروا ويقتلون اي يهضون عن سبيل الله والمسجد
 بالمرام تقديمه بكونه او عند بعضهم نحو ويصدون والواو زائدة
 فان الفاء والواو قد مر ادخل من هاء في خبر ان كما لا يخفى على مستبح
 حال صاحب القيت وهو صاحب الصباح ومغرب لاغة الشريعة بالامام
 المظفرين واما الاسم فلما حذف وعلة اي بين علة وذلك دليل الفاعل
 اي التارخ الاول المعروف بين شراخ اللبنة بالقطب الفاعل
 بان الاسم مشبه بالمفعول ونحوه مشبه بالفاعل ومثبه بالمفعول
 اضعف من المشبه بالفاعل فلهذا لم يحذف الا اذا كان
 ضمير ان مثل ان فاعل في انه اي ان ان زيد قام في يجوز
 حذفه بغير ضعف لبقاء تفسيره وهو بجملة التي تأتي بعد ضمير
 ان ان دلالة ليس معتمد الكلام بل المراد به التفسير فخطه هو كذا
 وقد جاء في غير ضمير ان حذف الاسم ضرورة التفسير قوله

ان في قوله تعالى ان الذين كفروا

اي قول ان عن ملوك كنت جنسيا قبل ان يوتى مشورة بالوجه والاسم
 نعت بفتح التاء ولفظ ان قرأ في ولكن زجج الزنج مجمل من السود
 اي الى يوتى السود الزنجي واحد منهم قال الياء مثل التاء في اللوحة
 نحو مرة ورد في عبط المشا في ولكن المشا فرج جميع مشا فيهم
 في الهمزة البعير استعمل سهرنا في الزنجي شبيهها شفتة بفتح
 البعير في الغلط فيكون من قبيل الاستعارة واجب عن بان الرواة
 ولكن زنجي بالفتب ولو سلم فالمعنى ولكنه انت زنجي ولو سلم فتاوى
 هكذا اشارة قوله وقد جاء الياء قبل فية نظر على سعة اي فليست وفليست
 على ان ضمير ان حذف اسم ليت واللام دخول على الفعل فاعلم فاعلم على ما
 حلت ناعني بال وجر حلت لنفسه من الفعل لتقديره وفي الاساس
 يقال فعل ذلك على ما حلت اي ما ارتكبت ففعلت واوهمت والبال
 العقب ونا على اصله بامعين بفتح ايمهم على صيغة التثنية وارا به لونه ونا على
 الذي في قوله دفت حذف نونه بالاضافة اي بنا على ما ارتكبت ففعلت
 حال كوننا على بال اي ذوي مشرة وصاحب فرج وتسروا به او بر
 عليه ان يقال ان فيه ضرورة شعبة ايضا على ان لا لام ان المحذوف
 ضمير لطلب بل ضمير ان ن وعليه كلام صاحب اللباب وشرة فاعلم قال
 ولا يحذف الا اذا كان ضمير الشأن نحو ان من لام الياء نحو فلان حق
 اليوم الياء وكذا فليست وفوت الهم وقال شرة اي لية على ان
 الضمير ان وقد قال ابن عصفور الواو لئلا نحو حذف اسم
 من تحذف في ضجج الكلام اي في الكلام الضجج فالاولى على هذا
 ان يقال ان حذفه في ضمير الشأن كثر منه اي من حذف في غيره
 فليست في هذا التمام ثم دعي المحصل لهذا الوجه لانه لولا ان
 اي دام وبيت قوله لان متعلق بما بعدهم في اي التفسير
 يعني انما فترنا بذلك لان المقعد الدال على البقي وهو لا اذ اذ
 على ما فيه اي على لفظه في معناه البقي وهو زال بغير الاثبات ولا زال

اي على كونه مفعول لم يسم علة فانه ما عمل عند بعضهم نحو خوف في الدار
 على صيغة المحمول بخلاف ما تنقل لانه لما تعلق بالمحذوف
 يكون منصوبا فلا يقع فاعلا لانه لا يترتب عليه ان ذلك يقتضيه
 ان لا يقع المستقر جزاء عن المستدرك ولا صفة لمفعول اصل هذا هو في
 الرضخ على ان حال الاسم ونحوه دخول هذه كحروف علمها كالحاء
 قبل دخولها لانه يجب ان يكون طرفا او حارا او خروفا
 يجوز ان يوسط بين هذه الحروف واسما بها كوا في الدار زيد
 وان كان الاسم مع ذلك اي مع كون جرة طائفة وجب بانه نحو ان الدنيا
 انما لا وقد حذف اخبار ما عند قيام فم يسهل كان اسما مفعولا او
 نكرة والكوفيتون بشرطون تسليم الاسم لكثرة ما جاء ذلك نحو ان
 بالاول وان ولما الى ان لم يسم مالا وان لهم ولدا وهذا اي حذف المذكر
 في لظروف وانما حذف في غيره كقوله تعالى ان الذين كفروا بانك كذابا جاحلا
 اي حسروا في الامرة ومنه بعضهم خروا قولهم تعالى لما جاءهم وكقوله تعالى
 ان الذين كفروا ويقتلون اي يهضون عن سبيل الله والمسجد
 بالمرام تقديمه بكونه او عند بعضهم نحو ويصدون والواو زائدة
 فان الفاء والواو قد مر ادخل من هاء في خبر ان كما لا يخفى على مستبح
 حال صاحب القيت وهو صاحب الصباح ومغرب لاغة الشريعة بالامام
 المظفرين واما الاسم فلما حذف وعلة اي بين علة وذلك دليل الفاعل
 اي التارخ الاول المعروف بين شراخ اللبنة بالقطب الفاعل
 بان الاسم مشبه بالمفعول ونحوه مشبه بالفاعل ومثبه بالمفعول
 اضعف من المشبه بالفاعل فلهذا لم يحذف الا اذا كان
 ضمير ان مثل ان فاعل في انه اي ان ان زيد قام في يجوز
 حذفه بغير ضعف لبقاء تفسيره وهو بجملة التي تأتي بعد ضمير
 ان ان دلالة ليس معتمد الكلام بل المراد به التفسير فخطه هو كذا
 وقد جاء في غير ضمير ان حذف الاسم ضرورة التفسير قوله

مطلوب
بمعنى الفعل ان يفتقد

فصل في من الافعال الناقصة وهي اي الافعال الناقصة في المشهور كان
وصار اما كان فانه يدل على الزمان هاضم من غير اشتراط الانتقال
من حال الى بخلاف صار فانه للانتقال اما بحسب المعايير كوصار
الماضي هو او كحسب العوارض كوصار زيد غنيا او باعتبار المكان
ويكون صار على هذا تامة بمعنى ذهب وانتقل وينقضي بالي كوصار زيد
الى مكة وكذا تامة ان كان بمعنى الانتقال من ذات الى ذات كوصار
زيد الى عمرو واصبح واسى واضمح وظل وبات واعلم ان هذه
الخمسة مجي على ثلثة معان الاول لاقران معان في محل التي تدخلها
باوقات هي التي تدل عليها بمواوذا وهي اي تلك الاوقات الصباح
وامسا ان والضحى والنهار والليل وكذا بالاولى التي تدل عليها
بصبغها كواصبح زيد ما تامة معناه لا تاقام زيد مقترن بالصباح في الزمان
الماضي ومعنى زيد ظل متكرر ان اقران تفكره بجميع النصارى في الزمان
ماضي ان في ان يكون بمعنى صار من غير اعتبار الاوقات التي تدل
عليها بمواوذا والثالث ان تكون تامة بحيث لا يفتقد الى خبر وذلك في
الثلثة الاول اذا كانت بمعنى الدفول في الاوقات الخاصة كواصبح
زيد اي دخل في الصباح وفي الاخرين اذا كان بات بمعنى عرس في التثنية
اي نزل من آخر الليل وظل بمعنى دام او طال وعادوا حق بالمعنى صار
وقد يجي بمعنى عاد ورجع ومنه قولهم فعل ذلك ايضا فح لا يكون من
الافعال الناقصة وعدا بالغير المعية والوال المهملة وراح وهذه الاربعة
بمعنى صار وما زال الذي مضى عنه بزوال واما الذي مضى عنه بزل فليس
من تلك الافعال فلا يقال لا زال امرا وما انتك وما فتى وما برح انتك
في الاصل بمعنى انفصل وفتى بكسب التثنية وفخرها الموزن الامم بمعنى زال
وكسب الامم حرف النفي وقد يحذف في التقطدول المعنى كقولهم
تامة فتقو ذلك كير يوسف اي ما تقو وبرج بكسب التثنية في الاصل بمعنى
زال عن مكانه ومعنى هذه الاربعة استغرق الزمان اي استمر

لا تقو ذلك

اي استمر الزمان بها من غير زوال

الفعل

الفعل بناء على زمانه فمما زال زيدا ان يقام وما دام وهي التوقيت فعل او شبهه
بمعنى ثبوت خبرها لا سيما كواصب دام زيد جالس ان كان فعل الخبر خبر الاسما نحو
جلس دام زيد جالسا اي مدة جلوس زيد وتعلق اسمها ان كان فعل متعلقه نحو جلس
دام عمرو فانما ابوهم وقد يكون ما دام تامة بمعنى بقى كقولهم تامة وامت السموات
والارض وليس هو عند الجمهور فيقولون الجدة حالا وعند سيبويه فيقولون مطلقا فيقولون
في الماضي نحو ليس علي لمة مثل من المضارع نحو قوله تامة الا يوم ياتيهم ليس من فاعلهم
وهذه الافعال المذكورة تدخل على هذا المبدأ او خبره فترفع الاول وتصب الثاني شيئا
بها بالاعمال والمفعول الكائنين في الافعال التامة مثل ان زيدا تامة وكذا خبره فاعلم
لا زال منها ستة فترفع المحل راجع الى الولد **سبعة** جازم ورجع متعلقه خبر لا زال
واعلم ان الخبر مثل قولنا كان زيد في الدار وبشره الكرام هو المتعلق المحذوف الظان
معانا ان المتعلق هو الخبر راجع الى شيء في ظرف فيكون الفعل في ظرف كاهما هو الخبر
الا انهم حذفوا البعض الخبر فلا زادا فاقاموا البعض الآخر مقامه ونحوه بهم خبر هكذا
قالوا وعمل قول الشاعر جازم ورجع متعلقه خبر لا زال ومنه الى هذا وهذا يندفع
ما يقال ان خبر لا زال يكون منصوبا بالنصب المحل هنا اما مجموع وجازم ورجع يكون
متعلقه عند الاكثرين او مجرد فقط عند المحققين فكيف يصح قوله متعلقه خبر لا زال
ووجه الاندفاع ظاهر على ان يكون منصوبا بالمحل هو مجرد فقط انما يستقيم في ظرف
التعقود والستقر والكلام انما هو المستقر ان كانا كاسم وكجزا ان يكون
الكاف بمعنى المتل فيكون في محل النصب خبر لا زال وحده نصيب المحل من ان يكون
بناء على منفرد او موصولة منصوبة على انه مفعول مطلق الحال المتعدية الى منفرد او حده
على راي ابي علي الفارسي وعند الكوفيين نصيب الظرفية بمعنى في حال حده لا مع غيره
ان لا زال مثل **سبعة** بدل من كاسم انما في المجموع ان كان الكاف حرف جر
او حرف الكاف وحده ان كان اسما بمعنى المتل بدل الكل من الكل او بدل الاشتمال لا
الاشتمال باعتبار هذا القسم اعلم ان الاشتمال يبدل او البدل او لم يبدل
اشتمال اصله على وجود التلبس من احد الطرفين في غير اشتمال احدهما على الآخر فكيف
كما قرأنا في تسمية اشتمال على ما اشترنا اليه ليس اشتمال احدهما على الآخر

كاسم

منفرد

بل لان اول الكلام شتم على غيره ما كان قولك سب يدنو به من سب سب
 زيد يدنو به فانما تعلم ان المسكوب ليس سب زيد بل شتم فما يتعلق به ومن ثم يقال
 ان في بدل الشتم ان كذا شتم اجمالا ثم تفصيلا وكذا ان بدل البعض فمما في هذا
 من بدل الكل وان كانا منوعين في التعريف كما ان على ذكر الشتم في صيغة مرتبة وما
 قيل من ان مسكوب اخبار لان كاسمه حال الضمير مستكن في لزال ليس بدلائل
 الحال قيد لعل وهو اي حاله حينما اني لازال دعاء لولول وكيفية نيابة الى ينافي
 الدعاء لان الدعاء المطلق اصح واولى من الحقيقة وما قيل ان مسكوب اخبار لان
 وكاسمه متعلق به قد تم على كل تقدير من التمجيد ولم يتعرف اليك خارج الالفية فيتميد
 الدعاء وكيفية التقديم وكذا خبر ايضا وانما يقال انه انما في قصة لانها تتم باخبارها
 كلاما تاما اذ لو كانت سكتا على مرفوع كما لم يكن كلاما كما اذا نظرت بمسند او جوده فتم
 بالفتح او تشديد وقد كتب في اخرها بينه وبين ما هو بالصقم والتشديد والزيادة بالتخفيف
 اولى اي انما انما تتم باسمها كلاما تاما عدلوا عن تسمية مرفوع هذه الافعال
 فاعلا لقصور عن رسم الفعل اي كلامه وحقته وهو اي رسمه ان يتم الكلام به
 وهكذا القول في منصوب حيث لم يسموه مفعولا بل لانه ليس على رسم بل هو ايدنه
 اذ لا يتم الكلام بدون وهو اي رسم المفعول كونه فضلا يتم الكلام بدون ويجوز تقديم
 اخبار هذه الافعال هنا قصة على اسمها مثل كان قائما زيد لانه تقديم المفعول
 على الفعل وهو جائز في هذه الافعال ويجوز تقديم اخبارها على نفسها مثل قائما
 كان زيد وهو اي تقديم اخبارها على نفسها على خمسة اقسام قسم يجوز بانها
 وهو مبتدئ من كان منتهى الى راجع لانها افعال صريحة هذا على رأي الجمهور خلافا للرجحان
 وبالعامة فانهم قالوا ان جميع الافعال الناقصة حروف كوزادالة على معنى في غيرها
 حيث جلوت لتقدم الخبر للمبتدأ على صفة موافقا لما قاله المنطقيون فجاء تقديم
 منصوب عليهم كما جاز تقديم المفعول المنصوب على ساير الافعال التي فيها ضربت
 وقسم لا يجوز تقديم التثنية وهو ما ان فعل وجدي اوله لفظا مانع هذه الافعال
 وهو خمسة افعال وكلها مانعة من التقديم لانها انما نافية وهي في لزال وما انك
 وما في و ما جرح فلها اي ما النافية ضد الكلام لكونه مغير الكلام من الشبوت

الى النفي والمغير قبل المغير وبعلم ان الكلام على النفي من قول لا مرفوعا مصدرية
 وهي في مادام فلا يتقدم معمول عليها لان معمول المصدر لا يتقدم عليه وقسم
 مختلف فيه وهو ليس في سب الكوفون وكثير من المحققين كعبد الغفار
 وابن الانباري وغيرهما من مشايخنا ان النفي الى عدم حوازه تقديم عليه
 والصحيح الجواز وهو مذعور كثر البصريين نحو ما ليس يدلو وقوعه في الزمان
 نحو يوم ياتيهم في قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس معهم وانما انما تقدم
 معمول معموله يعني يوم لانه معمول مرفوعا وهو خبر ليس فتقدم معموله
 اولى وقد استدلوا على فعلية ليس بهذا التقديم فانه لو كان حرفا
 لما جاز التعرف بالتقديم والتأخير قالوا ان اصله ليس كعلم ولما لم يكن
 من الافعال المشتركة التي يحكي لها ما في والمضارع وغيرهما ولم يحكي منه
 الا اربعة عشر بناء على ما في وكان الكسر نقبا نقلوا الى حال لا يكون
 للافعال المختلفة وهو اسكان العين ليكون على لفظ الحرف نحو
 ليت ولهذا لم تقبل الياء الفاعل كركتها وانفتاح قبلها هذا بقى
 حينما جئت موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان الظروف لها بنية
 الاضافة الى الجملة لو اضيفت الى جملة فعلية صدرنا ما في نحو زينا
 الاعراب بالاتفاق لعدم لزوم الاضافة الى الجملة هو البناء ايضا
 لتقدم الجملة للمضاف اليها بالبناء الذي لا اعراب له لا لفظا
 ولا حكما فانما للمضاف اليه ولو اضيفت الى كاستميتة كوحين
 حاج ابر او الى فعلية صدر مضاف نحو يوم ينفع الصادقين فتد
 اكثر البصريين يفتن الاعراب فيها وعند الكوفيين وبعض البصريين
 يجوز الامران اذا عرفت هذا فتقول ان يوم معمول مرفوعا
 بل هو مبتدئ على النفي مرفوع محل لا ابتداء وانما بنى على النفي لا مضافته
 الى الجملة كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم ولو سلم
 انه منصوب بفعل مقدم لا بصرفه فانما يراه لازم يوم ياتيهم
 العذاب فلهذا جملة اعين جملة لازال في قوله ما استظهر جملة

وهذه جملة المفترضة

مفترضة بين اسم ان وفعلها وجملة المفترضة هي التي تأتي في اثناء الكلام او بين كلامين متضامين معنى التثنية كما اوتى بها ههنا للثبوت الدعا والتمسك بالكلام المسمى به من ان يقطع بها ما يتصل بهما من الفضلات والتوابع والمراد بالتصايل الكلامية معنى ان يكون الثاني بياناً للاول وتأكيداً له او بدلاً منه او موطوفاً عليه او نحوه ذلك فحوله والاصل لها من الاعراب اما عطف على قوله جملة مفترضة او حصة لها على تقدير زيادة الواو والتأكيد لصدور الصفة بالموصوف وانما لم يكن للجملة المذكورة محل من الاعراب لان الجملة لا تنحى الاعراب بل تقع موقع الاسم المفرد لما مر في صدر الكتاب وهذه الجملة غير واقعة موقع المفعول فلم يكن لها محل من الاعراب وما يقال ان جملة المفترضة من لازال الى قوله اردت وليست لان العال في ما هو اردت واددت مع معموله خزان وهو اي اردت مع معموله وان اخر لفظا لكنه مقدم رتبة فيكون المفترضة الى لا لا الى اردت على ان هذا انما يفصح عن رأي من جوز الاعراض باكثر من جملة واحدة وانما على ذلك في عني وهو عدم حوازه فلا والى اصل محرواي قوله اهل خبره ويا اي **مفترضة** بجره ولاحقة اهل اليه والجار مجرور متعلق بقوله **سود** **سود** اي خبرها وهو اي جود ودا معطوف بواو متصلة الى اهل على قوله **سود** تقديره وتود ودا الى اهل خبره آخر رعاية لا التبع وهو في الاصل خبر لهما ونحوه وفي الاصطلاح الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاولى وانما القواني فهي الالفاظ المتوافقة في واحداً من الابيات مثل الشيخ غير خفي في نشر بل تجري في التظم ايضا وانما سمي الشيخ لانه مكرر على غطاء واحد كغيرهم وفي اي قوله ثم آخر رعاية للشيخ سقط ما قبل ان حق الطرف اللغو الثاني انما يكون في قوله حق الطرف فيستقر التقديم على ما يستحق تأخير عنه نحو عند ذي الالام

في قوله اهل خبره

في قوله ثم آخر رعاية للشيخ

بكون

بكون المفترضة بكونه مفترضة بالتم ما يعينه عليه وحسب جالية نههنا قد تم اللغو وهو قوله ال اهل خبره على قوله مود ودا عن سقط هذا السؤال بقوله اي يقول انما قيل رعاية لا التبع وان كان حقاً انما خبره فان قيل ما السبب في التثنية في تقديمه على كفو ان قوله سقا ولم يكن له كفو احد وهي ال ان طرف لغو متعلق بقوله كفو اقلت انما قد تم لفظه عليه ان على كفو الا انما بـ ان اذ الالية المكررة انما هي متوقفة بغيره المكان اي انما لم تكن الكفو وهو يكون انما وحرها انظر عن ذات الله لا تغيرها عن شيء مطلقاً وهذا الغرض بالعين المحيطة مستفاد من هذه الطرف فكان تقديره ايم تامل ثم قصدت الى بيان سبب اذ التلميح لهذا الولد فقال **سقط** اي واو وحفظ عن ظهر القلب كذا في العتيق ذكرها مع ان كانا منها قد يوجدون الا في بعض قلة ظهر معتم واعلم ان لما يجر على اربعة اوجه اصد فعل نحو لم لا ملوا ان مختار العتيق لم انه شعبة اي اصله وجمع ما تفرق من اموره وبابه رد وانما ان جازية فلهذا اذ اصل على الفعل المختار نحو لما يركب ويجمع حين اذا دخل على ما نحو خبثك لما ضرب زيد اي حين ضربته قال ابنه لما يركب ويجمع حين اذا ابدل بجمع حين وقيل هذا حسن لانها مختصة بالماضي بالاضافة كما اذا وفي نسبتهم لها بلما بحيث نوع تاييده للاول ويجمع الا اذا لم يدخل عليها نحو قوله سقا لما عليها حافظ اي الا عليها حافظ ولما في قول المص لما استظهر بجمع حين لدخولها على التمام وانما اسم من هذا ان ال على وكلام سيبويه بجملة الاسمية وخرافية فانه قال لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فبشها بلود ولو فقال ابن حروف وان لما حرف وحمل كلام سيبويه على انه لشرط في انما كلود لانه لما يقع بعد ما الا الفعل الماضي الا ان لولا انتفاء الناس لانتهاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول وقال النحاة فصل التفتان ان ان ذلك الحمل منه توهم والوجدان لما طرف بجمع اذا يستعمل استعمال الشرطية فعمل من لفظ او معنى ولا كما في الصور هي كونه ان يكون لما اسما وبين كونه حرفا سبباً في كونه فانه من جال الاسمية

لمجيب

في قوله اهل خبره

استعمال صورة الحرفية كذا لا يبين حال التسمية لمجرد استعمال صورة الحرفية
 واستظهر فعل ما صن على مستتر فيه عائد الى الولد ومحل الجملة الفعلية هو كذا
 مضافا الى المضاف اليه والجملة التي اضيف اليها ما قبله لان محل الرفع على انه قائم مقام فاعل
 اضيف لانه ان يكون فعلية ما ضمنية اما لفظا كان في استعماله او معنى نحو لما
 تنصرف في اوصفت عنك انما وجب كونه تلك الجملة فعلية لما فيها من استغراق لما
 معنى هي زات الية الشريفة يقال في عرفهم لا شأنا شريفة كلهم هي زات
 على معنى انما كذا والى على كونه الجملة النانية جواز الجملة الاولى مستبينة لها والفاعل
 الناصب فيها اي في ما انت خير مما على ما قيل الجملة اردت ان اردت تليق
 وقت استظهار ان هي اصل ان الفاعل فيها جوابا كذا او كذا في شريك في كون
 الفاعل فيها جوابا لا يستظهر لانه مضاف اليه ارجع منه لما والمضاف اليه لا يعل
 في المضاف لكونه شيئا واحدا في الظاهر والالزام كون الشيء عاملا في نفسه ان
 عمل المضاف اليه في المضاف يلزم كون الشيء المضاف اليه عاملا في نفسه وذلك لان المضاف
 يعمل في المضاف اليه فلو عمل المضاف اليه في المضاف لزم عمل المضاف اليه في نفسه
 على ان الفاعل في الفاعل في الشيء عامل في ذلك الشيء عندهم وهو غير جائز
مختصر منصوب على انه مفعول مستظهر وهو مضاف الى **الاقناع**
 اضافة التسمية الى اسم هو سعيد كذا فيهم الكاف الفارسية لقب شخص
 وسعيد اسمه واضيف الى انان بتاويل ان يراد بالمضاف المستعمل والمذلول به
 اليه الاسم واللفظ فكانه قال جازي مني لفظ كذا فلا يلزم اضافة الشيء
 الى نفسه وانما اضيف الاسم الى التلقين من العكس لكون اللقب
 اوضح واشهر فكذا اهتمنا اريد من المختصر مسمى لفظ الاقناع اعني ذات
 الكتاب الى المختصر الذي هو الاقناع اي مسمى لفظ الاقناع **وكشف**
 اي ازال عنه اي عن المختصر الواو في وكشف للعطف وكشف فعل ماض
 فاعله مستتر فيه عائد الى الولد ومحل الجملة خبر لكونها معطوفة على جملة
 استظهر التي هي محذورة لكونها مضافا الى المضاف **حفظ** الباء فيه الاستعانة
 اي كنف عنه باستعانة حفظه وقد عبر بعضهم عن هذا الباب بالباء السببية

مطابق لفظ كلهم هي زات

مطابق كونه المضاف اليه
عاملا في نفسه اذا عمل في المضاف

لان الافعال المنسوبة اليه لا يجوز استعمال الاستعانة فيها ويجوز
 استعمال السببية فيها وهو ان الباء المذكرة خوف جود حفظه محذورها
 اي خوف الجود المحذورة ومثلي بكشف والغير في حفظه محذورها لمحل لكونه
 مضافا اليه لحفظه وهو ان الغير المذكور يجوز ان يكون عايدا الى الولد فيكون
 من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك تقديره كحفظ الولد
 المختص بالنصب ويجوز ان يكون الغير المذكور عايدا الى المختص فيكون مقبيل
 اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك تقديره كحفظ المختص الولد
 بالرفع **مختصر** منصوب لانه مفعول كنف ومضاف الى **الاقناع**
 وهو ما تعلق بهم اتاوه من التغطية وهي التغطية اي ما تسمى له بذكرها
 تغطية وفصله بقية التي نزلت الى وجهها هذا واعلم ان اللفظ اما حقيقة
 ان استعمال في المعنى الموضوع له او مجازا ان استعمال في غيره لعلاقة بينهما
 والمجاز اما مجازا في سئل ان كانت تلك العلاقة غير انية او استعارة ان
 كانت هي لما به ان ان قصد اطلاق اللفظ على المعنى المجازي بسبب شبهة
 بمعناه الحقيقية فاستعارة والافعال في سئل ان ذلك التسمية
 قد يفرق في نفس الحكم فلا يفرق بين من اراد كانه سوا من شبهة ويدل على ذلك
 التسمية بالمعبر بان ثبت للتسمية امر مختص بالتسمية في ذلك التسمية
 المختص استعارة بالكناية والاثبات كذا كذا استعارة تخيلية ولما قصد
 المقص اليقين الاستعارتين اثبات ان رجع الى الباء الاولى بقوله وفيه
 اي في كلام المقص استعارة بالكناية لان المقص شبهة المختص بالمرارة
 في المقبولية وميل الى التفتيح مصدر ما يلحق النفس الى او يست
 الى بيان النانية بقوله واشتبه المقص له ارفق كلامه استعارة تخيلية
 ايضا لانه ثبت له ان المختص ما يلزمها اي المروءة المحبوبة من القناع
 ثم اثبات الى بيان وجه التعليل بقوله وهذا التسمية المقص النفس
 تسمية استعارة مكنية اما التسمية بالمكنية فانه لم يصرح به بل انما
 دل عليه بذكر خواصه ولو ازمه واما التسمية بالاستعارة فمجرد تسمية

مطابق لفظ حقيقة والمجاز

وقعت صلة للموصول والموصول مع صلة في محل الرفع على انه
مبتدأ وزيد ذلك المبتدأ اراعي الموصول والفعلية الصريحة
نحو الذي انطلق ابوه عمر ولمقدرة الضاربين بغيره فان اصلهما
الضرب بالفتحات والضرب بضم الضاء فمكة ونحو اللام آية
المشابهة بلام تعريف الحرف لفظا ومعنى على صورة الفعل فيصير
الفعل المعلوم على صورة الاسم الفاعل والفعل المجهول على صورة
اسم المفعول لتمازيا في المعنى والظرفية نحو الذي موصول
في الدار طرف مع فاعله التمتين في المشغل من عاقله بجملة ظرفية
ههنا وهو مع صلة في محل الرفع مبتدأ وقوله خالد خبره
واشبهه نحو الذي ان يكرمه بكرمك سر وقوله **فب** اي في المختصر
صلة وما كان منتهى ان يقال كيف يصح جعل فيه صلة
والصلة لا يكون الجملة اشارة الى جوابه بقوله **فب** في في
المتنقل من حصل بعده فلان تقديمه اتفق لمحصل في
فاعل الظرف عاقل الى فانه في مع فاعله بجملة ظرفية فصيح
وقوى صلة والظرف البارز في في في محل راجع الى المختصر
والموصول مع الصلة منصوب المحل على انه مفعول التفتن
التحقيق ان المنصوب المحل هو الموصول فقط لكن النجاة لما راو
انه لا يصير تاما بحسب الاحتمال انا بالصلة حكوا ان المنصوب
المحل هو الموصول او مفعول او مفعول الموصول والصلة
وما كان في قول ما في من ابهام تن ذلك ابهام بقوله
من النحو والجاز مع المحرور ظرف مستقر منصوب المحل
على انه حال وهو اي الحال انت الضمير تباين الصفة ابا لبيان
الفاعل عند صدور الفعل عند نحو جاء في زيد كذا ابا لبيان
هيئة المفعول عند وقوع الفعل عليه نحو رايت زيدا ما
شبا ابا لبيان ايمتهما معا نحو ضربت زيدا راكبا في فاهمهنا

لغناه

لغناه لا يمنع للجمع قيد على حته ان في ام التثنية وقابلته في قولك
التيك والبش فادوم وهو حال بيان للدار فاعل اعني زمان ابا لبيان
فكانها بيان للفاعل في تباين الفاعل بقوله عند صدور
الفعل عند وقوعه بقوله عند وقوع الفعل عليه تباين الحال
عن الصفة لان الصفة مثبتة لم يثبت الذات لا باعتبار كونها فاعلا
ومفعولا فانما قدمت جاز في زيد الضمير فهو بنية لذات وان
لم يوجب صفة الصفة حاله شبهة منعا للفعل اليه عند قولك
جاء في زيد الظرف فانه شرط ان يكون عند الصفة حاله اسندا
الفعل اليه وانما قيدنا المفعول بقوله فبنا على ان المسمى هو
هو المحرر عند التحقيق هو الحال لا يقع عما في المفعول بكونه
فبنا بالبنية اليه نحو حيث انا وزيد راكبا على ان وزيدا
فاعل في المعنى فاعل في المفعول هو لفظا لكونه فاعلا من كلام بعض
شايي ابا لبيان يقع الحال من المفعول المطلق بوضوح
الضرب بضم الباء يمكن ان يقال انه على اول وقوعه بضمير
فاللام لهم او عوض عن المضاف اليه وهو ان يكون حال
ابا لبيان هيئته والمفعول اكثر من ثمة وقد يقع الحال عن المبتدأ
والخبر والمضاف اليه لكنه قليل لا يكون ولا يوجد الا في كلام المصنفين
دون كلام البلغاء فان قيل كيف وقع تخفيفا في قول
نعم وبتع ابراهيم حنيفا حال من المضاف اليه اعني ابراهيم قلنا
لان المضاف اليه في معنى المضاف وهو مفعول كما ان اخبر
في قول **يخا** يحب اخذكم ان ياكل لحم خبيث ميتا لما كان في معنى
اللام جاز ان يقع ميتا حاله ميتا فذهب بعضهم الى ان كل حال
وقوعه غير الفاعل والمفعول فهو ما اول اخذ مما هو في الحال اعني
من نحو ما لكان هيئته الفاعل ان جعلنا ابا حاله من الضمير المتكسر
في في لانه فاعل المفعول كما مر ولما لم يبق في الضمير ابا لبيان

طلب
الموصل
معرفة

بمفعول ان جعلنا ما خالنا من الموصول انه مفعول متعلق بالمعامل
فيه في موقن ان العامل في الحال هو العامل في ذلك الحال ومن في
من الخوصيانية وسانية مع مفعولها صفة لما قبلها ان كان
ما قبلها كلمة موصول قبلها مع فاعلها تكون فيه صفة
صلته اي ان كان الذي وجد قبلها كلمة مفعولية راجلة من
قبيل فرش و حال ان كان ما قبلها معرفة كافي قول ما قبلها من الخوص
فاذا ان قول من الخوص يكون ما قبلها اعني ما قبله معرفة ان
الموصول مع صلة معرفة وكقولنا فيا حبثوا الرشاش العذر
من اذنان فان الاذنان حال من الرشاش لكونه معرفة وعلم
ان تخصيص الذكر عن ابي ان يكون الكلام فيه لا يقتضي نفي
ذلك حكم المذكور من في الخوص في المارة فاعلم قد قالوا في رة
والحجور مطلقا ان وقع بعد كلمة في المارة فاعلم قد قالوا في رة
طاهر على بعض بعد معرفة المارة في حال غير موصول تعالى
فخرج على قوم في رة اي من رة حيث وقع في صير خرج
و بعد غير الخوص منها في حالها اما الفكرة الغير المختصة فحوت
شراخ في اعضاء فان الفكرة المختصة بالصفة في رة من المعرفة
وقال المعرفة الغير المختصة نحو يعي بان الزهر في الكان فان المعرفة
بلازم ليس بمعرفة مختصة بل هو كالنكرة في المعنى ثم قال
بعض المتأخرين ان الطرف مطلقا كالنوم والوقوف وغير
ذلك من الطرف المنصرف كالحار والبارد وغير ذلك
الاخ كما المذكور فاعلم ذلك ان قيل كيف يمكن ان يكون
الموصول مع صلة معرفة اكل منها كلمة وتضاف نكرة الى النكرة بما يقيد
التعريف فلما كان ان يحصل من الجماع والافهام هيبة مفيدة
للتعريف وان كان اكل منها كلمة فيقول بعض المتأخرين ان افهام
اكلة يفيد الجزئية اي الجزئية الاضافية نحو ليلون الناطق فان
افهام

فان افهام ليلون الى ليلون يفيد الجزئية بالنسبة الى ليلون المطلق
وقيل هذا قول مع جوابه ما يجوز من كلام الرضي فانه اعلم ان المالك
فكيف تعرف الموصول وتخصيص ثم اجاب ان قال انه ينكر المطلق ان
التعريف لا ينكر من عارض الذات والمجمل بيت فاما وتوسل فيكم
قال المخصص في الحقيقة بالجماع الموصول مع الصلة كما ان رجلا وهو ليلان
في كل منهما العموم فان قلت رجل طويل يخص ارجل الاجماع
منع طول قول او نقول ان الصلة يجب ان يكون معلومة عند
الخطاب كما عرفت في وجود و صوب كون الصلة جديفة في
يجوز ان يوضح وتخصيص المهم المذكور في الموصول اشارة الى
جواب آخر حقيقه وتحقق انهم قالوا ان التعريف هو اشارة
الى علم الخاطب بدلول اللفظ لو كانت تلك اللفظة بوجه
اللفظ كما في العلم وبغير مثل اشارة في سماء اشارة وكما
نسبت المفعول في الموصولات فاذا قلت لقيت من خبره
وجعلت من موصول قد اشرت الى علم الخاطب واذ جعلنا
موصوفه ثم اشرت الى علم الخاطب بعين بل الى متعين
في ذات بل ملاحظ تعين والفرق بين مصدرة القيان وملاحظ جلي
فاذا عرفت معنى التعريف في الموصولات فكم لك ان اعتراض
الرضي لا يتوجه اصلا فكم يحتج الى ما كلف في جوابه ولهم اعلنا اشارة
الى جواب تحقيق وعلم ان قول النجاة ان العامل في ذلك الحال انما هو
على مذهب اكثرهم ولا ينتقض بقول تعالى ان هذه امم متكم
امم واحدة فانه حالي ولعامل فيها اسم اشارة اعني هذه
يتناول لينة وشير ومتكم ذو الحال ولعامل فيها ان المذكور خبر
اله وهو عامل في خبر على المذهب المنصور كما عرفت كذا
في شرح التسهيل روي ان النقص من هذه الامايات
الكرية باق على القول ان العامل في الحال هو العامل في كونها

كان قابله كلهم وكثرناهم فالاول ان يقال ان قول النحاة هذا
 بناء على اكثر الغيب ولا يتوقف بقوله تعالى **لفظا ومعنى** هما
 منصوبان على التمييز اي ان هذه اللفظة لا تثبت بدلالة المعنى بل
 ايضا على معنى ان هذه اللفظة هي التي تثبت بدلالة المعنى بل
 اتفق ان هو يميز عن ذات مقدرة في النسبة كما ثبت في هذه النسخ
 الاتقان قد يكون من جهة اللفظ فقط او من جهة المعنى فقط او من
 جهاتهما معا فلما قال لفظا ومعنى علم ان اتقانه اي لو دللنا على المختص من
 جهة اللفظ والمعنى مع فهو يميز عن الجملة لا عن المفرد فان التمييز هو
 ما يرفع اليها لم ينفرد ذات له ما يعقل بعض النسخ ان التمييز
 وجعلت باعتبار اصل الوضع لا بحسب العارض عن ذات لا عن صفة
 الذات على قولهم ان يميز عن المفرد ويميز عن الجملة لانه ان رفع اللفظ
 عن ذات مذكورة فهو يميز عن المفرد ولا يقع ذلك الا عن معز
 تام باحد ثلاث اربعة وان رفع عن ذات مقدرة فهو يميز
 عن الجملة اذ لا يكون ذلك الا عن نسبة في جملة او في شبهها او في اضافته
 فخطاب زيد تقا وزيد طيبا او بالزيد فاربا او عجيبة طيبا زيدا
 باقوال المصنف لفظا ومعنى من هذه اللفظة الثاني انه يرفع اللفظ
 الكان في مفهوم الجملة اعني وقوعه لا يقع على مفعول ومع المفعول
 لان معناه اتقن لفظا ومعناه اي اتقن معنى ما فيه ولفظا فهو
 اي احكامه هذا اما معرفة مع عمله وبسطه فواحد ومع خبره
 او معرفة بانتهى كقوله **اروت** فعل فاعل وهو ضمير
 المتكلم اعني اننا لم نعلمه ان مصدريه **اللفظ** فعل
 مضارع منصوب بان فاعله تترفيه وهو لنا والضمير بارز
 المتصل منصوب المحل له مفعول اللفظ وهو الي التمييز بارز
 عايد الى الولد فحل الجملة الفعلية اعني اللفظ مع ما عمل فيه منصوب
 المحل على ان مفعول اروت وادوت مع ما عمل فيه اي مع
 الذي

الذي على اروت تبت وهو في قوله مع ما حال من التمييز تنكس في قوله
 مرفوع المحل على ان خبر ان اي فان الولد لا يرفع من كميته او يرفع انا
 كميته وقت استظهاره وعافه بهذا البيان ان اصل الخبر انما هو
 وان الجملة صنف في محل المفرد وما قيل ان اي مرفوع من كميته لا يجوز ان
 يكون منفردا لقول اروت ان اللفظ لعدم تطابق بينهما حيث
 ان اروت يدل على جهة على الميزان على المراد فغيره وروى في النسخ
 بالازمة ومعنى اللفظ اذ يرفع ولفظ فان التلميح بتفصيل من كميته
 يلمظ باللفظ انما يتبع ما به بقية الطعام في النعم والخرج
 سانه في سنية وقد يكتفي به عن لازمة اعني لا تاكل والرزق
 فكذلك التلميح الخلق ههنا وازيد به لازمة اعني الاطعام ولا زائدة
 فهو كناية المطالبة بها الصفة ومع كونه كناية يكون استعارة
 تجلية قرينة للمكنية ولا ينافي بينهما لان الكناية لفظ متعمل
 في معناه الحقيقي فكذلك التجلية انما هي في التحقيق اثبات بالامام
 التمثيل الذي هو امر عقلي واللفظ متعمل في معناه الحقيقي
 كما مر تفصيلا وقيل الاعطاء يقال اللفظ فلان من جهة اعطاء
 بعض حقه وفيه استعارة بالكناية لان المصنف شبه في لغ
 كلام الامام بالمطعم وما للزينة المرغوبة ثم اثبت له بالامام
 المطعم وما عاوه من الازافة والاطعام وهذه الاسباب استعارة
 تجلية كما مر ومعناه الحقيقي اي الغرض الاصل من ارادة التلميح
 بمعنى الازافة والاطعام الترتيبية واللفظ فالتعليق الحق لارادة
 من قول اروت ان اللفظ هو ان اروت ان اعلمت من **اللفظ** مرفوع
 من متعلق باللفظ اعلم ان نظام ان من في قوله من كلام المصنف
 فكانت اشارة الى ان المطعم والمذاق قطرة من بحر كلام الامام فعمل
 هذا يكون قوله من كلام صفة لمفعول محذوف اي اللفظ ثانيا
 من كلام الامام ويحتمل ان يكون من زائدة على قوله من يوجد زائدة

من في النباتات **الامام** هو اسم من بويتم به كالكتب اسم تقع على
المكتوب والاسم يقع على المعنوي وفي البيت يقع على البيت
لانه يدل عليه انها توصف ولا توصف بها مثلاً يقال له واحد
ولا يقال شئ له وهو في الامام بحر ورمضان اليه الكلام **الحق**
بحر ورعي لانه صفة الامام **والبحر** بحر ورعي هو بحر على التحقيق ومعنى
البحر بحر الماء للجملة وفهمها لكن **البحر** افسح كذا في حقايق الفصح
قال انباء هو البحر وقال اجمع لا ادرى ان يفتح او بالفتح
وقال ابو عبيد ولدي عندى بالفتح وكذا الروية المدحون كلهم
بالفتح العالم المتقن وقيل هو مقلوب من البحر قلت فكان
حيث ان انباء مكان الماء وقد ملأ مكان انباء لان العالم مجمع
العلم كما ان البحر مجمع الماء والعلم والماء كلاهما سبب للحياة اما الماء
قطره وقال الله تعالى وجعلنا من الماء كل شئ حي واما العلم
فيقول من صار بالعلم لم يميت ابداً فهذه المناسبة ان كان
البحر والعلم هو سبب الحياة يطلق البحر المقلوب من البحر على العالم
المنفصل عن الدنيا بعبارة يطلق البحر على العالم بهذه المناسبة
او على سبيل الاستعارة ثم يطلق البحر المقلوب عنه عليه
ايضاً بهذه المناسبة **الحق** بحر ورعي من رعي فكل شئ
اذا علم على وجه اليقين والاطلاق في علمه ويليها قولهم التحقيق
اثبات المتأمل بدلائلها والتدقيق اثبات ويليها التحقيق
المقتضات للملاء حوزة فيها **البحر** بحر ورعي من الامام قبل الكل
من الكل **بكر** يكون الكاف بحر ورعي مضاف اليه لابي
والكلام في ابي كالكلام في ذلك الامام ويلي بكنية الامام وفي
ابى كنية من قال العلم بفتحين لان العلم ما جعل علامة
بمعنى الاصطلاح ثم ان ما يصدر باب دوم وابن وبنيت ولا يصدر

شبه

شئ من ذلك فالاول كنية كابي بكر وفي عمر ومحمد اسم
بوجه من زوجان البين من وثنان وهو علم غير المصدر باب
دوم كما ان يبعد بالذم والمدح او بالاولى لا يفتي بفتحين وثنان في العلم
ابى العلم الاصطلاحى ويليها من كون الشئ شئاً من بنى هذا
التقدير كلامه وبنيت خلق من جبرين الاول ان جعل العلم كنية
والثعب هو العلم وقد جعلوا فيه ما اكتم دون العلم حيث قالوا
الكنية علم صدر باب دوم وابن وبنيت والثعب علم صدر مدح ودم
مقصود من قطعاً وما على هذا من الاعلام بكنية كابي بكر وكنية
هكذا في الشئ من الجوانب في شرح المنهاج وذكر في المفضل
ان العلم لا يخرج من ان يكون شئاً كزيد وكنية كابي بكر والثعب كنية
ولعل ان شئاً ما قال وثنان العلم شارة الى ان ما عليها
من الاعلام بكنية علمان اصطلاحهم كما يبين لهما فبالفوز
جعل المقتضى بالمعنى المتقن لا يبعين الاصطلاحى هذا عن قديم
نظم شئاً كلى بنى ولى غير **عبد** عطف بيان
لابى بكر **سقطت** الهمة من ابن بوقوع بين العلمان و
ذلك ان اسقوط الوقوع المذكور لكونه استعمالاً وشدة
الامتناع وتوضيح ان لفظة ابن اذ وقع صفة لعلم مضاف الى علم
اخر في حذف التنوين من العلم الموصوف ان وجد لانه وقع كونه
الاسم والوسط ليس من كان التنوين نحو جاني
زيد بن عمر وكذا يحذف الف من حطاما اما ان كان حطام
له بل خبر عنه فلا يحذف شئاً منها المتصور تعالى وقامت
اليه وغيره من الله بتكوين خبره بكنية الف حطاني ابن
وكذلك لا يحذف الا صيغة بن الى الغير العلم او وقع صفة
بغيره نحو بنى زيد بن فاني وهذا رجل ابن زيد لان وقوعه بين
العلمان اكثر من مهنين يقال بتوشت التنوين بنى المنطق و

وثبتت الالف في الخط مثلا زمان فكذا كذلك خذها وهاوي
ابن جبر وركوز صفة لغيره عبد القاهر وهو كاي بن مضافا
ال عبد وهو كاي عبد مضافا الى **الزمان** في رتبة صفة
اس تحضه نبي الشبهة لا مام بالعبد الخ من مع كونه لغز
من الامام لان الامام معرفة في معرفة الامام بانه جاني دون
بعد اذ كاي وغيره لا معرفة اياه فوصف الامام بالجر جاني غير
انه جاني دون غيره **فعل** ما في فعل على **فعل** منقول
فعل النثر هي باللفظ التراب النديهما المذكورة المال الى
فعله ومنزل منصوب تقديره وغيره في التحمل كونه مضافا
اليه لشرى عايد رفع على انه غير بعد للقول والغير عايد
الامام وحي قد يتعدى الى المنعولين كقول تعالى وتعالى هم
ربهم **فعل** هو **فعل** في من الجمل بمعنى التبر
وهو من فعل القلوب **فعل** في حقها وما يحرك في جبرها
في التحول على البتة والجزئيين جعل المنعولين المشنع
الاقتضار على اخذها ووزاد الوصول وقال الية يتعدى ليكون
المجد صفة لقوله فعل القلوب وحذف قول المتنعدين
فصار على احدى الاما لا تدفع عنه ان يقال ان امتناع الاقتصار
عليه من خصائص فعل القلوب لا يوجد في حقاها التي
يجري في جبرها في برة التحول على البتة والجزئيين في حقاها
كما هو جوابه وفاعله من تربية عايد الى الله **فعل** منقول
الاول في في اللفظ الثاني ومنه الجنة **فعل** اس مكانه من
نوى المكان اقام به منقول الثاني ولها في كاهها في
شاه وهو ان الفعلان اعير في وجعل حمران لفظا و نشان
معنى فان المراد من سقى وجعل انشا في وجعل
المذكورين لان الاخبار بان سقى وجعل في الماضي فيها ههنا

في معنى الامام لانها دعاء وهو طوالة عايد في قوة الامام فان معنى قولك
غيره كذلك في وجعل ههنا بمعنى سقى في غير ههنا
لمنظرا لما في قوله لان سقى وجعل المذكورين قد وقعوا هو
اخر ههنا بالماضي في الماضي كما ويجعل خراسان والدة عايد صيغة المام
مستثناة عن ما في قوله فان سقى وجعل على حرف من حرف
الامر كما لا يخفى في ما عطف اس لم يعطف في قوة الامر على
الاحباب حيث عطف الابا اعتبار الصورة مثل قول ان سقى
الحوك احوك شدة ونحوك فيك الال فيكيف انتا حيث عطف
حيك حال كونه في الامر على الية الاخبارية اس ابقاء اعتبار
الصورة اي اعتبار انها خبر ان صورة ولا في الية الية الية
من الاعراب لعدم وقوعها موقع لغز وهو ان عدم وقوعها
موقع لغز وظاهر فاعلم ان الاعراب على ثلثة اقسام لفظي
وتدويري وفعل لفظي في حمة موضع الاول في لغز حرف
صحيح ولو قال في الصحيح كان اوضح لان هذا هو المظهر
ان الكلمات بصيغة بل الصحيح اخرج اولي ككذلك
فان الصحيح حرف عند الحاجة فاعلم ان اخر حرف عند
كانت في غير اخر نحو زيد او لا يوجد ونسب وقوله في حكم
الصحيح كما لا يخفى من نحو زيد وعمر في مثل جاني زيد وريت
زيد وممرات زيد وكذا في غير او في حكم الصحيح وهو ما في اخر
ملك ورة او او ان ما قبلها في طين وولفانها في حكم
الصحيح في فعل الحركات الثلثة مثل مثل في طين و
وكس في ريت طينيا وكس ريتا وممرات طينيا وكس ريتا
وكذا في او وممرات وريت وولو وممرات وريت وولو وممرات
والثاني من تلك الموضع في الية الية المفعلة المضافة
الى غير الية ككلم قيديه الال الية ككلم كين

لا عراب لنظر كما عرفت فالقلم جدهم في القيد نظر الى السون
 الاحتراز عن المضاف الى الملتصق كالم لا عن وعن غير المضاف
 لان الاعراب لنظري ايضا نحو ارب كما مر لكن لا اندرج غير المضاف
 منها في الموضع الاول احتراز ان شارح منها معا كما ذكر في الجلب قول
 ان في نقد الى انضيق الكلام والقراب من الالف تم نحو اوه و
 اخوه ونحوه ونحوه ونحوه ووال ثالث من تلك المواضع
 التي في التثنية مثل جاءني الزيدان ورايت الزيدتين و
 مررت بالزيدين وينبغي ان يحل التثنية ههنا على ما هو اعم
 من ان يكون تشبيه صورة او معنى بيد جعل في لفظ الاثنين
 والمثنى المثل نحو البحر من علماء البلد وما يعنى التكرار نحو كثر
 اس كره بعد اخري ومنه ليك وسعيديك فان اعراب
 كلها مثل اعراب المثنى الموضع في الرابع من تلك المواضع
 في الجمع المصحح والمصحح وهو ما لم يتغير بناء وحدة كزيدون واحتراز
 به عن الجمع المكسر وهو ما يغير بناء وحدة كرجال فان اعراب بالجر
 وهو مندرج في الموضع الاول ولا تنس ما ذكرته من بوجه
 الاحتراز ولو لم تكن ذون جمع ذو وقيل ان يجمع ذو على
 غير اللفظ بالواو والنون حذف نونه للزوم الالف و
 هذا مثل نقطة النساء فانها جمع امرأة من غير لفظها
 وذلك غير عزيز في كلامهم وعشرون واثنتان
 ثلاثين الى ثمانين نحو جاءني الزيدون ولو مال عشرون
 ورايت الزيدتين واول مال وعشرون ورايت الزيدتين
 واول مال عشرون واثنتان والواو بعد الف حالي
 النصب والجر في الواو لا يثبت في حرف جر واما
 كتيوه في المفعول عليها ما يليق بالجمع الصحيح والواو عشرون
 واخوه وليست بجمع كانه لم يات ال وعشرون وثلاث و
 غير

مفعول بالجر والواو لا كان وضعها وضع جمع التثنية لفظا و
 معنئيا لفتت به وجملة اعرابها عرابية وانه لك تعرض بذكرها
 ولم يكتب بالجمع والواو من تلك المواضع التي في كلامنا
 اليه معتمرا نحو كلاما وكلامها وكلامنا وكلامها عن مضاف الى منظر
 فان اعرابها في تعدي نحو كلاما البرجلين في احوال التثنية قبل ال
 في اختصاص الاعراب بالحروف بحال اضافة الى المصنعة لما كان
 كلا عنديا مفعولا للفظ مشين للمعنى او قضي في ذلك ان يكون
 اعراب بالجر كالتنظر الى لفظ والحروف تنظر الى معناه فاذا اضيف الى
 الفرع اعني المفعول الذي هو متصل او على جانب اللفظ الذي هو متصل
 واعراب بالحركات التي هي متصل حالت النصب والجر باينها و
 الرفع ما ثبت فان قلت فلم لم يتعوض بحال الرفع قلنا لما كان
 هذا ظاهر من لفظه كالم تعرض الى حاله الذي يتغير بغير
 كلاما عن النصب والجر مثل ايت كلاهما ومررت بهما
 هذا ولا يحسن عليك ان لا حاجة الى جعل حرف ما متقلا
 فانه في حكم التثنية كلفظ الاثنين ولو ادرجه في الثالث وقال
 الثالث في التثنية وما يلحقها على قيات ما ذكر في
 الجمع كان الكلام منتظما ومنظما فان الاعراب هذه الالف
 اس من هذه الالف است الى هنا بالحروف وهو مطعون
 بالرفع عطوف على قول بالحروف لان حروف الاعراب بها
 مطفوفة تعين بها الحروف الذي هي الاعراب على ابي والحروف التي
 دلائل الاعراب على ابي حركاته والتقدير ان الاعراب التقدير
 في سبعة مواضع الاول في الاسماء المقصورة وفي الاسماء المعربة التي
 او اظهرت الف معصورة اي غير مدودة او ممنوعة عن مطعون
 الحركات والقصر منع ومنه قوله تعالى حور مقصورات في الخيام و
 يقولن المعبودين منع النقص ليدري ومنه قوله تعالى فاما بنينا

نعم اوسمى بها كنانا مع من وعدها كذا كذا سواء كانت تلك
الالف للثابت مثل بيل ومنقلة عن الاولين وسواء
كانت تلك الف ثابتة في اللفظ كالعصا او لم تثبت مثل
عصا وريل وغيرهما نحو هذا اتصال ورايت عصا ومررت بعصا
وكذا غير ذلك من اعراب هذه الالفاظ تقدير بالعدم قبول الف
الظاهرة او المقدرة بالحركة ما دام الف اذا لو حركته لاجرحت الى حرف
اخر ولا يمكن تواردها كات على ما قيل الف حيث كان مقدرا
لعدم الاعراب في الوسط فان تعدد اظفارها للحركات فثبت
في لغة الكلمة ففى الرفع ضمة منوية وفى النصب فقه منوية وفى الجز
كسر منوية الثاني من تلك المواضع بعة ما اضيف اليها
المتكلم مفرد نحو هذا غلامى ورايت غلامى ومررت بغلامى
او جمعا موصوفان اعرابه بالحركة هذه مسلماتى ورايت مسلماتى
ومررت بمسلماتى الى احوال الثلثة فى المذهب الصحيح لان فى
قوله يتنوبون بعض اسما فاعلمنا فى الاصح لان فى قول بعضهم اعرابه
حالة اللفظين سواء كان مفردا او جمعا موصوفان كما ذكره وجود ذلك
لكن الاول اصح لان الكسرة تجعل الياء قبل الاعراب فيكون
محلى الاعراب مثل تغلب بحركة لازمة لاجل الاء الاضافة فلا يكون
تلك الكسرة تداعرا وبما يتبين ان محلى الحرف الواو هو
تماما ليدن ومختلفا فان قيل كيف يكون الكسرة الجبلة
لياء قيل الاعراب والاسم قبل الاعراب مبني وبناء
يمنع الاضافة كما هو جواب قلنا لان الاسم قبل الحرف الاعراب
ولما ذكر من قولهم المعرب ما اختلف اخره باختلاف المعومل
انهم اذا اوباه كان الاختلاف سواء وجد بالفعل او لا وبن
اسم ان الاسم مبني قبل الاعراب فتقول انهم قالوا
ان منع البناء الاضافة فيحكم على الاسم الغلب ولهذا لم يمنع من

عج

من الاضافة حيث وزاو غير ذلك او غيرنا بقولنا موصوفان تاء
ما يحرر عن الجمع المذكور ان لم فان اعرابه حالة اضافة الى ما لم يتكلم
لنفس فى النصب ويجوز ان يثبت مسلماتى ومررت بمسلماتى
لوجود الياء الى هى علامة النصب ويجوز انها قد يحرر الى الرفع
نحو جاء مسلماتى مسلماتى فالياء كدغم فى ما لم يتكلم منقلبه
عن الواو كما تقرر فى القرف من ان الواو وقياء اذا جمعتا وسبقت
احدهما بالان كقولنا قلبت الواو ياء قالوا ان الاء علامة الرفع مقدرة
فى الياء فيكون الاعراب بالحروف فى حالة الرفع تقدير بالثالث
من تلك المواضع بعة ما يضاف الى محلى كاتى جلة منقولة الى
العلمية نحو ثابت اعلم حص فان كان فى الاصل عدة والى على
شبهه النابط الى العهد بالابط الى شخص فثبت المفعول ما يبط
ثم جعلت اسما لرجل وثابت بن جابر الشهم وعرابه تقدير
على راس والتفصيل منها اول الجدة من حيث بجدة قبل جعلها
علما مبني بل عدت واما رابعها من المنى الاصل واما بعد
العلمية فقيل انها من كاتى كاتى على بنائها وقيل معرفة
مجيئة لانه صار مجموع العلمية فقيل انها اسما ولقد اجزاه كحرف
كلمة واحدة مكان مستحقا لان يحجر الاء فى اخره كيدريك يقال
جلالى تباط شير نفع شير لكن كاتى شير فعل للاء الاخير منه الاء
لكاتى حيث على نطق الجدة للدلالة على العضة فى الاصل المتع
ظهر والاعراب فيه لفظا فصلا مع الاء الاعراب التقدير
فكلام شير مع نهى منته على هذا القول ومنه فى قول
الحارث لانه قول النخاعة باب نهى لان سبويه وكثير من النخاعة
فذهب جوابان لغير ذلك يكون محلى اصلا نحو من نيدا من مرفوع المحل
بمتد وزياد مرفوع تقديره يا خير كما سلك شيرور وهو قد ذهب سبويه
ويقال بعكس فى استغفار من يقول من سبويه زيد انتصبت

يعرب بالحروف تقدير مثل وعينه من تميزان على الحكاية في
الجواب انك تميزان فان عراب بيا مقدره ونما اظهر لانك
نقطه كايه كالمقطب القائل الاول اي وعينه تملك قطبت به
وهو قولك تميزان قال بسويه سمعت عراب يقول لرجل
سأله فقال ليس تميزان فقال ليس بوشيا ونما
اطنبت الكلام ان كثرته في هذا المقام لانه من مزايا التقديم
انما اتى جمع نريقه وهي الموضع الذي لا تستقر عليه القدم تقا
ملا سبه ونما الاعراب المحلى في الكلام المبنيه كالموصول
والفقرات واسماء اشارات وكما انما انما الكافيه والمجمل
فان الاعراب في هذه الكوراءات محلى بالنقطه ولا تقدير في
الفرق بين التقدير والمحلى هو ان التقدير انما محلى
حيث انما استخفت القمه الاعراب لكن لا يظهر ذلك
الاعراب محلى فيها مانع كما في انا فام المذكوره في الجار
التقدير المحلى انما محلى حيث لم يحق للكلمه
الاعراب المحلى بنايها على معنى متعلق بفتحها
اي الكلمه وقعت في محل او وقع فيه غير ما من معرب صحيح
الاجز يظهر فيه الاعراب فالمانع من الاعراب في المحل مجموع
الكلمه بنائها على مانع في التقدير كما في قوله هو المحل
الاجز ويرد عليه قول الجهور الجار والمجرور في ممررت بنيد
مثلا منصوب المحل وكذا قولهم بعد الجمله المنصوبه المحل
او مرفوع المحل فانهم استعملوا المحل ههنا مع انه ليس
بموضع لم يحق الكلمه الاعراب لاجل بنائها لان مجموع
الجار والمجرور وكذا الجمله وان كانت كل بنائها لكن ليس
بكلمه مبنيه اللهم الا ان يرد بالكلمه معنى مجازيا مثل الجمل و
غيرها لكن يقال ان نزيلك يتبع في محل او وقع فيه

غير

غير يظهر فيه الاعراب او وقع عقيب ممررت اسم معرب لم يظهر
فيه انصب يكون فعلا لازما ينصب للمفعول به بعد او علم
ان هذا الفرق الذي ذكره بين الاعراب التقدير والمحلى انما
هو على الاصطلاح المتعارفين وهو ان الاعراب المحلى من الاعراب
وانما الاول منهم فلا يفرقون بينها ولذا قال جاب الله في الفصل
الاسم المعرب ما احتلت اخرها جمل من العوتمل
لنفا او محلا قلنا هل في هذا الكلام ولحفظ فانه من عراب
انحو قال نقى في ابياتنا وتيس ويرغب في **معي**
معي ان تثبت من علق الشئ اذ انبثت و
معلق به وبان هذا ترتيب موقوف على ممت مقدمه
وهي ان حقه على ثلثه معان اي على ثلثه اوجه الاول الجمل نحو كلات
استمك معن اوسها اي كوت الوعد وعلم ان حقه الجارة
تادرك في معنى الانتهاء اذ انه يمارتها من حيث ان
مجرور حقه لانه يكون جزئيا قبلها كايها بحيث بنوني
الفعل التقدير المحلى جميع اجزا ما قبلها شيئا على
التفصيل اي ان ينتمى الى ذلك الجزء بحسب اعتبار كلات كالم
الاشهاد اليه كذا كانت اما بملأ خط الفتح نحو قد تم ثلثي
حيث انما القوة نحو مات الشاخص ادم او النبياء
او كونه جمل ما قبلها نحو كلات استمك حتى راسها او شيئا
ملاقيا جزئيا قبلها كايها مثل ذلك الجزء في الوصف
المدكور نحو كلات البارجة حتى الصباح وهذا تلخيص معنى
قول نوح اي على تقدير كونه حرف جر ان الجار وانما ان استمك
المدكور قبلها كالشئ في كلات استمك حتى راسها
فان الشئ ينتمى الى كلات لانه الجزء الاخر منها او ينتمى
المدكور قبل حتى عند ذلك الجزء نحو كلات البارجة

بني الصباح فان الصباح شئ ينتهي ليلته عند ليلته ليس
بجزء منها لان الصباح من اجزاء النهار بل ملحق بها مع زيادة التحقيق
والبيان وانما اشتتر ذلك لان العرض الوضع في الفعل
المتعدي يحى ان يقتض ما يتعلق به شيئا قويا حتى
عليه وذلك العرض انما يتحقق بذكر اخر من الشئ او مائتين
اخر ثم اختلف الخ في ان ما بعدها ان بعد شي فكل من
يما قبلها ام لا فقال عبد القاهر ان حيث طاهر ان ما بعدها
يخلف ما قبلها فكل الشئ ثم التزم مجهول اكل وكذا نسيم
الصباح بمجهول مجهول ام من النوم في المثالين المذكورين
وكذا يدخل ما بعدها فيما قبلها عند من الحاجب وجازية
العلامة واكثر الخ لانه لا يدخل ما بعدها فيما قبلها هكذا قال
ابن جني وبونظر الفارابي ان هذا الاختلاف لا يستقيم بقوله
مطلقا قبل المسند لا للتفريق بل لوجوه ان يقال ان كانت المذكور
بعدها بعضا مما قبلها يدخل كالشئ مثلا وانما لا يدخل
كالصباح وعلى هذا اشارة في كلام المبرور في المقصد وفي
كلام ابن الزركلي في الفضول كشي من تلك المعاني الثلاثة كونها
للعطف نحو جاءني زيد حتى عمر ووريت زيد حتى عمر و
مررت بزيد حتى عمر والى ان يمتثل نحو جاءني القوم حتى
عمر وان العطف بحيث انما يخرج شرط ان يكون ما بعدها
جزءا مما قبلها كما حقق في موضع وقد اشرنا الى بقوله ولكن شرط
في ان يكونها للعطف مجازية ما بعدها لما قبلها
فهي مخالفة ما يورد العطف في ايجاب مجازية
ما بعدها لما قبلها وانما اشتتر طوارقها موضوعا للقاء
والدار بالمراسل لانه على احد طرف الشئ ما طر في الاعلى
نومات الناس حتى الانبياء او طرفه الا وفي نحو قدم الناس
حتى

حتى المشاة فان الشئ اذا اخذ من اذناه فاعلاه غاية له و
طرف واذا اخذ من اعلاه فاذناه طرف له وغاية وكهذه قالوا
ان حيث العاطفة انما ذكر للعطف او لا تحقيق لغاية والطرف
لا يكون الا من جنس العطف ثم اقيم او لا تحقيق لغاية والطرف
الغاية فنقول وذلك الطرف عطف من حيث لا يقال جاني
القوم حتى مجازيا لرفع ولا يقال ايضا لانت البرجل حتى امرأة
بالنصب ولا اكلت اللحم حتى الزمان بالجر وان اردت ان
تعرف حقيقة كل في ذلك فعليك بالبيان التام فما
تقدر عليك وهوان حيث العاطفة للجمع معانيتها تعلق حكم
بما قبلها ما يتفاد اجزاء شيئا من الية فقولها
في اعتبار المشتكلم كما في حجة الجارة لكن بشرط ان
يكون مدخولها جزءا من المعطوف عليه حقيقة فوجرت
القوم حتى زيد او بالياء بل فوضعتي استاذ حتى عبيد هم
لانهم صباروا بالجر ما جملاد ولا يجوز ان يكون ملحقا بجزء
كما جاز في الجارة لما تقدم من شرط مجازية ما بعدها
لما قبلها وشرط ان يكون اقوى من ما يجره حتى
انما هي حتى الانبياء او ضعف منها نحو قدم الناس
حتى المشاة ليصح العطف باعتبار ان من جنس اخر غير
المعطوف عليه ولا يجوز ان يكتسب في ذلك ان يكون
اخر اجزاء المعطوف عليه جنسا كما في الجارة اذ لا يكتسب ذلك
في المفارقة اللازمة في العطف وبهذا الظاهر يفرق بين حيث
العاطفة وحيث الجارة من وجهين الاول عدم جواز كون مدخوله
ملحقا بجزء ما قبلها في العاطفة وجوازه في الجارة والثاني
اشتتر الضعف والقوة في العاطفة دون الجارة وقد
يفرق بينهما بوجه ثالث وهو عدم اختصاص العاطفة بالمظهر

بحوزان يقال جاءني القوم حتى انت وخصاص الجارة به و
الثالث من تلك المعاني الثلاثة كونها ابتداء اعم من
ان يكون ما بعدها مبتدأ وخبر نحو جاءني في القوم حتى زيد
والصواب او كلما ما متقلا نحو جاءني العلماء حتى ذهب
للمعلماء فاذا عرفت هذه المقدمة وعلم انها اولى حتى في
قول حتى يعلق بحوزان يكون جارة بمعنى كي لا بمعنى انتهت
الغاية فان حتى الجارة كما يحكي بمعنى انتهت الغاية قد يحكي
ايضا للابتداء بمعنى كي وقيل قد يحكي ايضا بمعنى
مع وزعم الفارسي بون ما كانت انتهت اي بمعنى الا ايضا
كقول ليس العطاء من الفضول سماعه حتى يحوز
قليل الى الا ان يجوز وان المصدر مقدرة بعد الفعل والفعل
منصوب بها وتقدر ان المصدرية بان حرف الجر
لا يفضل على الفعل الا بعد تقدير ان المصدرية بعد فتح جوده قول
تكون الفعل معها في تقدير المصدر ولو شطرح ابي حنبل
ان يكون جارة بمعنى كي مقدرة بعدها ان المصدرية ان يكون
ما بعدها ما متقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك انما
تحقيقا بمعنى ان يكون الفعل اذ كان دخل عليه حتى مترقا
وجوده بالنظر الى وقت الاخبار بخواب سالت حتى ادخل
الجنة فان السلام قد تم الدخول في الجنة مترقا وجوده
بعد انما تقدير نحو حتى ادخل البلد اذا كان الدخول
والسيرة قد انقطعت ولكن في وقت ان تيران مترقا
ونما يجب ان يكون ما متقبلا بالنسبة الى ما قبلها بان
المصدرية ايتي هي علم الاستقبال وعلم ان هذا ان يكون
ما بعدها ما متقبلا بالنسبة الى ما قبلها بشرط
لاضمار ان بعد حتى الجارة سواء كانت حتى لانية نحو سالت

حتى

حتى ادخل الجنة او نحو الغاية نحو حتى تقبالت الشمس
ولا كان حتى لابتداء لم يتقضى الشرح الا اليه وههنا كذلك
اي ما بعد حتى متقبلا بالنسبة الى ما قبلها تحقيقا لان
العلق بلبعض ما متقبلا مترقا وجوده عند اخبار
المصدر بالنسبة الى ما قبلها وهو اداة التكميل في الجملة الفعلية
اي حتى يعلق مع عمل فيه في التحمل حتى وهو صهيها متعلق
بقوله لفظه وجرورها وههنا وهو العلق بلبعض شي انتهى عند كور
قبل حتى وهو اداة التكميل الظاهرة ان يقال وهو التكميل
عنده اي ينهي عن ذلك والحاصل ان العلق وان لم يكن جزء
متما قبلها الا انه يلاقيه لان من لو لم التكميل ورواقه عاودة
فقد وثبت وتحقق شيء ككون حتى حرف جر فيجوز
ان يكون جارة بمعنى كي وهو متقبط يجوز وان يكون حتى صهيها
عاطفة ايضا فيكون يعلق معطوفا على منط فيكون الجملة
منصوبة لتحمل بالجر ورة تحمل ما اذا كانت جارة لكونها
معطوفة على الجملة التي كذلك اي منصوبة لتحمل وهي المنط
او المعطوف في حكم المعطوف عليه ونما قلنا انها منصوبة
تحمل لانها منقول اذوت وما تعلق يعلق منصوب
بان المذكورة التامة بالانط بالانتخاب بخلاف ما اذا كانت
حتى جارة فانه اي تعلق يعلق منصوب بان المقدرة
بعد لها كما ذكرنا في انفا وشه ككونها للمعطف وهو ككون
ما بعدها جارة لما قبلها موجود ههنا لانها اي
حتى ههنا لانه على احطرف الشئ وهو اداة تعلم
العلم للولد وطرفه اس طرنا ذلك الشئ ويجوز
ان يعود الضمير الى الاداة باعتبار انها مقدرة بان مع
الفعل اداة التكميل والعلق بلبعض الظاهر ترك قول

هذا التقدير تقديم ما في خبر الصلة وهو من فصول وهو مبتدأ
 راجع الى ما و قوله من ان نقط من خبر وللمدة معترضة وقوله على
 الموصول متعلق بقوله تقديم وهو الموصول ما ان لفظة
 ما و ما في خبر الصلة ان لا شيء لا يكون في خبر الصلة لا
 يتقدم عليه ان على الموصول ان لا شيء في خبر في حكم الصلة
 والصلة لا يتقدم على الموصول وكذا ما في حكمها وذلك لان
 الصلة تكونها مبنية للموصول صار كالجزء الثاني له فلا يجوز
 تقديم الشيء من الصلة وبما فيها على الموصول لا سيما
 تقديم الخبر الثاني من الشيء وبغير ذلك الجزء الثاني له على ذلك
 الشيء لا يتقدم تقديم الشيء على نفسه كما لا يخفى وكذا ما في حكمها
 والحاصل ان لا يجوز ان يكون من لفظ حال من ضمير من ان لو جاز
 جاز تقديمه والثاني بطلان استلزامه الى ما تقدم مثله هو
 ان الثاني من نقط مقدم على هذا الخبر والحال لا يتقدم على
 صاحبها الخبر وزا بالاضافة المنطوق او المتعقوبه بالاتفاق او
 بحرف خبر في الاصح فلا يقال مررت جاب بهد لان
 الحال تابع له فيها لان متعلقه في الاصل فلا يقع حيث
 لا يقع متعلقها والخبر بالاضافة او بالخبر لا يتقدم
 على الجاز فكذلك الحال لا يتقدم عليه ونما قال في الاصح لان
 البعض جو ز تقديمها على الخبر وبالخبر بناء على ان حرف
 الخبر من تمام معنى الفعل فيكون قولك ذهبت
 بهند رتبة اني قوة اذهبت ههنا رتبة فلما يجوز تقديم
 الحال على صاحبها في اذهبت كذلك يجوز في ذهبت
 لا يقال ان المحذور الذي ذكر في وجه الثاني لازم على
 تقدير جعلكم اياه حال من الموصول لان الحال مل الشيء
 اهلها ان يكون مناسخا عن ذلك الشيء فيكون في خبر

الصلة ايضا ان لا يكون في خبرها على جعلكم اياه حال من ضمير
 من فلم تقدم ما في خبر الصلة عليها لانا نقول لانم ما ذكره قبل
 انما ذكره ان على تقدير جعله حال من الموصول تقديم ما في خبر
 الموصول جاز **فتقدم** الفاء لعطف هذه الجملة على
 جملة اردت فالفاء عاطفة ويجوز ان يكون علامة للجزء الشرطي
 المحذوف فالفاء في سبيل رفع فيجوز ذلك اما ضمها
 ان لاظهارها وبنائها عن المحذوف او وصفها بها
 صاحبها كما كتبت الحكيم والكلام المضاف تقدير كراش
 هكذا اذا كان كذلك اي اذا كان انولد ستظهر للمختص
 ونحوها بمفردة فتطرت فيكون الجملة بحيرة التحمل على
 انها جواب لهذا الشرط المحذوف ولا بد
 عليك ان هذا قول الخبر من او هو ضعيف لا ينبغي
 ان يحتج به في الاستدلال فالتقدير في موضع ان اذا لم يخبرم ان
 في الضرورة كقوله وذا نصيبك من الحوادث تكتبه فاجبر كل
 غيباية فتجلى ولهذا قد وجوب اذا من الجملة التي لا تحمل
 لها من الماعرب قولك تكتبه ان محذوف وغاية الحب فقره و
 الحمد بها ههنا انم وتبكي خبر ومما اذا هو مستشهد
 والفاء في فاجبر خبرية وفي كل تعليلية وكل مبتدأ وقوله
 فتجلى ان مستزول خبر ودخول الفاء على التبتدأ
 اذ لم يوصف فاما شفا الضعف ويحتمل ان
 يكون التقديم غيباية نصيبك او يكون الفاء زائدة **فتقدم**
 متعلق بنظرت وتطرت في مختصرة عبارة عن فكره ولم
 فيها لان النظر اذا استعمل فيكون بمعنى الفكر كما اذا استعمل
 بالي والام او على معنى الابصار والترحم والغضب على اللفظ
 المرتب والغيب في مختصرة خبر وكونه مضاف اليه المحم

ان خبر الموصول لا يكون
 من انتم الصلة التي هي
 الموصول الموصول وتقدم
 في خبر

عائد الى الامام **النبوة** فجزورة لانها صفة المتخبرات
فان قلت ان المتخبرات جمع والمطلوبة مفردة فكيف
يكون صفة لها والمطابقة شرط بين الموصوف و
الصفة في الافراد والجمع اذا كان فعلا لا ايا اذا كانت الصفة
فعلا للموصوف وقائمة به كاي شيء هذا وعدها وفاء
الشرط لان يقال المراد ان يسمي في آخر الكتاب و
لا يخفى ركائز ويسمى هذا وصفا حقيقيا ولو لم يكن فعلا
لوقائمة به يسمى خفوية خوفا من زياد الطويل
علامته ان قلت فما بال قولهم ثواب شمال ونطق
امشاج فان الوصف فيها فعل للموصوف وقائم
به فان الاشتمال جمع شمل فحقيقان بمعنى العتيق
وامشاج جمع مشي كيتيم وقيام وهو ان شئ من خطه
مع غير يقال لصف امشاج ماء الرجل اذا اضطرب ماء المرأة ودها
والعناق والاضطراب وصفان قائمان بالثوب والنطق مع ان
الموصول مفرد والوصف ليس بركن قلت هذا على ما قيل
ان الموصول مرتب من الاجزاء المستفادة من الوصف
فلما كان الموصوف مجموع تلك الاجزاء وصنف بالجمع وهما
كذلك ان الوصف فعل للموصول فقام به لان المطلوبه
قائمة بها قلت ههنا قاعدة وهما ان الصفة اذا ارتد
الى الغير لم يجمع كانت الصفة في حكم الفعل في جوار الجمال صفة الافراد
مع الخاق انتاء وصفه الجمع كما ان الفعل كذلك في قولنا
انتاء جاءت اوجان على لفظ الوحد والجمع اما الاول فبناء
على ان كل جمع مؤنث مكنون في ويل الجماء واما الثاني فلكونه
مسندا الى غير جموع المؤنث فروع اللفظ في الاول والمقنة
في الثاني وقف على احوال جاء استا واولا يجوز الحال

الرجال عن كالا يجوز ان جاءوا ليعيدون والايام نعلان
وههنا ان المطلوبه اسندت الى غير المتخبرات فيوزر الجمع
والافراد فافهم والمقصود ان جاءوا ليعيدون من عند الجائين للاختصار
في الافراد وكذا الكلام في قول **دون** بمعنى قدام وقد يبي معنى
استدل منه قوتون وعلى انهما يحمل يكون مع فاعله في محل
النصب على الحالة من فاعل تطرت وحصل المقنة نظرت
في عترة المتبوتة متجاوزا الى كتب لمب ووطه هذا وعلم
انهم قالوا لفظ احكام ربعة كالتجور والجاز بعينه الاول ان
يتعلق بفعل او مضاه ولشأن اذ لم يبق ما يطلب لثوما
الافاد وقع بعد التكرار لخصه فصفه بها وبعد المعرفة لخصه قال
عنها وبعد غير لخصه منها فتمت لها ولشأن ثانيا مت وقع
صفه وصلة او حالا او مجررا ليعتق لا يحدوث ولو لم يبع ان
اذا وقع احد هذه الموضع الاربعة وبعد النفي وانما استفهام
يجوز ان يرفع الفاعل اذ عرفت هذا فنقول قوله دون
منصوب على الظرفية لم وقوله ولعامل نبيان في
النصب المذكور تطرت يرفع عليه ان لا لم ذلك بل الفاعل
في ان في نصب المذكور مضاف فانه قد وقع في موضع لم
بمعنى ما يطلب لثوما من المبتدأ ونحوه وهو ووقع
بعد المعرفة وهما متطرت فهو حال وقد عرفت في الحكم الثاني
ان عامل كان الحال في حدوث ان قلت المراد ان العامل
فيه ان في نصب دون على الحالة تطرت وهو لا يبي في ان
يكون العامل فيه في نصب على الظرفية هو لحدوث فان
المنصوب على الظرف هو لفظ دون وحده وعامل حدوث
المنصوب على الحال على الحالة هو لحدوث الظرفية اعني دون مع
فاعله مستثنى من المتفعل لانه من عامل بعد حدوث قلت

نعم بان ان يحل على ذلك كنه تعسف وعدول عن الظاهر
 المبني على من العباد كما لا يخفى وعلما ان دول المحي بمفغ
 غير اضطرار في شرح الباب يجوز ان يكون منصوبا
 على الحالية دون النظر في ان نظرت في محض ان لا يكون غير
 كنه المبسوط بغير **التي** جمع كتاب في حرة لاضافة دون
 اليها **المبسطة** في حرة على انها صفة كنه لا يخفى ان الفير في كنه
 ليس جزء من الموصول لكن لما كان صحت توصيف كنه
 بالمبسوط بسبب اضافة الفير ذكرهما معا **فانظر**
 انفا في كالفاء في نظرت وهو يتعين له منصوبين الاول
 منها قول **فان** والها في حرة والتحليل يكون مضافا اليه كانه
 عايد الى المحذوف وعلما ان التميز في الكفر وانما يتصحب بعد
 تمام ميمه بالتثنية لفظا نحو عندك رقا واهلا او بالتثنية في تقدير
 كافي غير المنصرف نحو عندك من شاقيل في لهما وفي كنه
 كالا عند الكرهت نحو ثلث عشرة رجلا وكم الاربعة منها مند
 نحو كم رجلا عندك وكم لخيرته اذا قيل بها وبين
 ميمه ما نحو كم في اذار رجلا لقيت وفي نحو في رجلا ورتبه
 رجلا او بنون الشقيه ونسب الجمع او بالاضافه وقول
القص **فان** اسندا وگا و اسعمال من قبيل **فان**
 ميمه بالتثنية تقديره ولب ان شارج يقول نصب
 على التثنية من كنه لانه اى كنه اسم ثم بالتثنية تقديره فلان
 وكل اسم ميمه ثم بالتثنية نصب تيمنه فاكث
 قد نصب تقا وركي التيمنه واما ان اكثر ثم بالتثنية تقديره
 فلان غير منصرف وكل غير منصرف وان كنه عن التثنية
 لولا كنه ثابت تقديره بناء على ان اسم والاسم
 يستحق التثنية واما قط لعله عارضيه هكذا

قالوا من كنه كنه ان تعديل الشارج بقوله لان كل
 التثنية سقط بالاضافه كنه التثنية ثابت تقديره
 كيف وقد صرح في اكثر من الكتب ان كل تثنية حذف
 بغير نظام والاضافه فهو ثابت تقديره او يكتفى به
 لا قلنا ما في بعض شارج الاربعة وغيره حيث
 قال وعلما ان ما في التثنية المقدر ان كان الفعل
 المتعدي لم يميز بين لا يجوز الاضافة نحو زيد اكثر مالا
 او علامات البسبب صلاحية لفاعلية بعد ان يصير فعل فعلا
 او يصح ان يقال كنه مالا واما ان لم يصح ذلك فيجب الاضافة
 نحو زيد اكثر من رجلا انتهى تقديره كنه ان تثنية اكثر ثابت
 تقديره قبل الاضافة لكونه غير منصرف لانه ثابت تقديره
 السقوط بالاضافه كانه في الشارج فقول وبالترتيب
 عطفت على قول بالاضافه كنه عشر اذا صله في
 وعشر تثنية ثابت تقديره وان سقط لفظا لانه
 ما قصد امتزاج الاسمين وتكرسها بحيث يكون عددا
 واحدا كعشر ومائة فحذفت الواو والموزونة تقضال
 وبين لخيرته ان في حذفت التثنية عنهما لانه ان كان
 لا يجتمع مع ابنا ولفظ كنه على ما جعل الشارج من
 انه تيمنه من اكثر ولا يبعد ان يقال ان تيمنه اسنادا اكثر
 واليه ذهب راجع الفوج حيث قال هو تيمنه من اسناد
 اكثر لانه من تعلق الفعل بسوء كان وجدت بمفغ
 صادفت او بمعنى علمت انتهى **بلى** منصوب
 على الظرف والعامل به تقا ورا **التي** جمع امام في حرة
 لاضافته بين ايها والمفعول الثاني لوجدت **التي**
 او هي بدل من كنه على تقدير ان وجدت بتعدي الي

ان قول الفاعل مرفوع بيانية اس سبب في قولنا الفاعل مرفوع
 منه كونه في الكتاب وبطلان بين هكذا اشارة الى قولنا وبطلان
 ان يكون موصولة الى قبل لكن فيه ما فيه لان لا يجر من
 نفي النكر نفي النفي كذا النكر رتبة هي سبب النفي فان
 النكر هو الشئ الموصوف به بصفة النكر وصفة النكر داخل
 في المنكر من حيث هو منكر وبالمزج من نفي المجموع كسبب
 من الموصوف والصفة نفي كل خبر اعني الموصوف الذي هو
 سبب النفي ههنا مع الصفة ان في المنكر ههنا ان في
 مجموع قد يكون نفي قيد من قيوده وتو قال نفي خبر من خبر
 كان كذا فليكن لا يجوز ان يكون كذا كذا ان نفي المجموع نفي قيد
 من قيوده وان كان كذا كذا نفي خبر كذا ههنا كذا كذا
 لا نفي نفي بتميز ما ذكرتم من نفي نفي كذا او تقول في
 اذا ما قيل ولا يجوز ان يكون موصولة الى يجوز ان يكون موصولة
 بتقدير المضاف هكذا ونفي من كل من كذا كذا كذا
 في بتميز الكلام فانهم حان من قولنا الا قد اقول **استغلا**
 مفعول على ان مفعول لثبوت او على ان حال من ثبوت
 بمعنى متعلق **استغلا** متعلق **استغلا** متعلق **استغلا**
 مصدر من مفعول **استغلا** **استغلا** **استغلا** على استغلا
 جازية ابوجهان من تكون مفعولا وحالا ايضا متعلق بمتعلقا واعلم
 ان الظاهر ان النفاذ مصدر من كذا كذا وتفسيره اجل استغلا
 او متعلق ان انفاذ النكر على ان يكون النفاذ عوضا عن
 المضاف اليه وليس بل مفعول بل ولا بتميز المعنى ح الا
 بارتكاب الخذف في فاعل **استغلا** ومفعول متعلق **استغلا**
 عند الشئ قبله والا بنحو في النفاذ هو شخص لا يتغير على تقدير
 كون اسم مفعول ولا معنى لثبوت قبله كذا اشارة الى ان ثبوت

الانفوذ فقال وهو انفوذ اسم مفعول من انفاذ بفتح الهمزة
 الخارج والمفعول هو الولد فان كذا من النفاذ او الولد المفعول
 بضم الميم من كذا من النفاذ وكل من استفاد من هذا المصنف
 وقول من قال ان النفاذ بفتح الهمزة الذي كان في الصنف وهو نفي
 ان النفاذ في الصنف ان في اسم الفاعل المفعول وهو ان الصنف
 كذا بفتح الهمزة اسم الموصول للحرف يعرف بفتح طاء يكون للجنس
 بناء على ان الموصول من المعارف والتعريف بناء على
 بجنس **استغلا** في قول من قال مثله ونظيره
 وما بينهما مفعول **استغلا** لاننا نقول القول يكون النفاذ
 على انه ههنا نفي ولا صنف **استغلا** على انه ههنا نفي
 ان اسم فان النفاذ في الصنف مطلقا سواء كانت
 تلك الصفات بمعنى الحذف كالضارب او غيرها او لا
 ايرى ولم يكن بمعنى الحذف بل كانت من اعداد الاسماء
 كالمؤمن وكافر فانها ان كانا لثابتين معهودتين وبطلان
 على كل فرد من هاتين من غير ملاحظة كون مصدقا الان ومنكر
 فبذلك استغلا **استغلا** اسم خاص كلان من المعارف
 بمعنى التصديق والافكار وبجاء فعل **استغلا** ههنا انفاذ اذا اطلقت
 على ذات المذبح من ملاحظة صفة الذبح حرف تعريف
 جيران النفاذ ولو سلم ان ليس بجر بل اسم موصول
 فلان ان الموصول بنافي بجنس **استغلا** **استغلا** **استغلا**
 كسر الميم لانها نفي **استغلا** **استغلا** **استغلا** **استغلا**
 النفاذ لا زيد او نحو ذلك فانها اسم النفي والنفاذ في العالمين
 موصولان كائنان في هذين المثالين للجنس والانتزاع
 والا فاصح الاستثناء ان في شرط دخول المستثنى في
 المستثنى من عاقل بفتح الكون عن الاستثناء وكيف

نيا في الحنية والاستغراق ورهاب المعاد واليكا قد قالوا
 ان الاقسام الاربعة مذكورة في اعني العهد الحادي وتعرف
 لجنس ولا تتفرق والعهد الثاني جارية في الوصول
 والمضاف اليه المعرفة بصفة معنوية على نحو ما هنا في المعرفة
 بالنام بقيت قبل كل قول لا محالة الطويل والاطول لا تطلق
 هنا على فوايد لم يحولها الا واحد بعد من اولها **فهي** موصوفة
 في لاصل معنى المفاتيح من مفاتيح في حال كون مفاتيح
 المدح وبتونس في الاطلاق فكلها لان ثمة معنى النفس في
 جرس حرف في عدم التعريف وما ينبغي ان يعلم انتهى قد
 منعوا تعريف لفظة غير تمام مع كون مضافا وان كلكه رعية
 لصورة الاضافات المعنوية ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب
 العراء بل في عبارة العلماء في كلام المصنفين فكانهم جعلوه
 بمعنى المفاتيح وهو غير هذا منسوب على الحيات من غير
 استغنيت **مذكر** بالذال المهملة المشددة فحذرة
 لما في الغير المدح وهو اسم فاعل من لا فتعال اصد مدح
 فلبت التاء والافعال مدح مدح ثم اذم الذا المجرى في الدال المهملة
 بعد قبلها ماله فصار مدح وجاز في ايضا مدح الذا الموقوف
 المشددة بادغام الدال المهملة في المجرى بعد قبلها مبعية
 وذلك ان الدال والذال هما من جهة واحدة فيجوز ذلك
 الادغام نظر الى اتحادهما في المحوارة يجعل الدال والذال
 والواو جازية ايضا مدح مبعية قبل المهملة في الادغام
 وتلبيد نظر الى اتحادهما في الذات **فصل** مذكور على ان
 مفعول مدح **النفسي** فحذرة الاضافات فضلها فانما عمل
 مدح في فضل لانه اريد به الحال والاستقبال واعتمادا ايضا
 على غير هو في معنى للنفسي في العمل اسم الفاعل مشددا عندنا

شعر

بشير لمن الاول كونه بمعنى الحال اول استقبال في عند خبره
 عن التمام اذ عند دخول تمام هو موصول عيب ليس يكون في
 حقيقة اسم فاعل حتى يشترط في عمله يكون معنى الحال او
 الاستقبال بل هو مفعول حذرة الاسم كما اثرنا اليه
 نحو الصبار اياك من زيدا في الذي ضرب واما شترط
 ذلك بتم مشابهة لفظا ومعنى واما اذا كان بمعنى الماض
 فيشبه الماض معنى لفظا ويشبه المضارع لفظا لا معنى فليتم
 مشابهة للمضارع والماضي في العمل على احدهما وما يجب
 ان يعلم ان هذا الاستشراك انما هو في عمل في غير الفعل
 والظرف والمفعول المطلق فانه يعمل في انشاء عمل هم
 سواء كان بمعنى الماض او الاستقبال والحال سواء كان
 مضرا او ظهريا او غير مباشر نحو زيد ضارب او ضارب
 ابوه او ضارب في الدار عمر ومضى لان اوله مشابهة
 بالفعل كمن لا يرفع شدة احتفال لترفع بالفعل و
 كذلك يعمل في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف
 كمن يرفع راية الفعل لا تاعد وكذلك يعمل في المفعول المطلق
 من غير هذا الشرط لانه ليس بمرتبة عنه ولا شترط الزمان
 اعتمادا على احد الاشياء التامة واما شترط في عمل اعتماده على
 احدها لان طلب المفعول على فاعل وصف لانه انما وصف
 الواضع لذلك المتصنف بالمصدر وهو في حيث هو لا يفتقر
 فاعلا ولا مفعولا واما اقتضاها باعتبار تعنت بمعنى المصدر فاعلا
 في عمل ان يكون لوقوع العمل هو فاعلا هو بالفعل
 اول منه بالاسم وذلك انما يكون من انما اذا اعتد
 على الاربعة الاخيرة التي سنذكر فانه لا يجوز ان يكون في
 عند فصار كالفعل اذا استناد من لا ازم الفعل هو توفيق

بعد ما يؤيد فعله والى كما اذا اعتمد على الاستفهام ونسب
 فان النفع انما يتعلق بالاسم كام دون الذوات وكذا ان
 الاستفهام يشانه ان يكون من الاسماء والاعراض
 دون الذوات الاول حرف النفع نحو ما قام زيد وما في معنا
 اس في معنى حرف النفع من اسم او فعل في معناه نفع كغير
 وليس مثال اسم كانه قولك اشرع وان لم يكن
 الا بصلاح غيره لان نفع الطعام فان مهين عمل في نفع
 النفع لا اعتماد على غيره ومثال الفعل نحو ليس قائم
 لزيد ان قوله وان امره في هذا الصراح لغير الرجل يقول
 هذا امر صالح وهذه امرة صالحة فاذا قلت الف الوصل
 في هذا كقولك امره فقلت لغات فتح المر في كل حال
 وضمها في كل حال وعبرها في كل حال فيكون في الثالث
 موبى من مكانين انتهى وقوله لم يعين على وزن لم يرم
 صفة امرة ولغيره لا تام ثابتة في المنعوت فرغوع على ان جر ان
 ومهين على وزن يجب اسم فاعل من اهان بهين
 اهانته والطامع جمع مطمع بمعنى الطمع يعني ان الرجل الذي
 لا يهتم بالاعمال صالحة لا بهين نفع باطنها والطمع في كل موضع
 انما في من تلك الاشياء التي حرف الاستفهام
 مفعولها نحو اقام زيدا مقدر القول ليست حرى مقيم العذر
 قوس فرغوع تقدير على ان فاعل مقيم ولعذر منصوب
 على ان مفعول له مقدر ما اير مقيم قولك شرع بربك
 والمراد بمنع على اسم ليس وجهه محذوف ههنا على
 سبيل الوجوب لكثرة استعماله والتقدير ليست
 على ما قيل عن هذه الاستفهام حاصل والاوكل ان
 يقال نبي ايضا حرف الاستفهام او ماني معناه فان

الشيء

الشريعة فيه والاعتماد على الاستفهام سواء كان متفادا
 من حرف او من اسم نحو ان جالس صاحبك وكيف
 موصح انك وكلمة كانت صدقك ولتألف من
 تلك الاشياء التي استعملت في النفع نحو زيد قائم او
 منوبانك وكلمة على عين من شئ غير فان كان
 نصب عند الاعتماد على اسم النفع ليست بمبتدأ
 كونه في الظاهر كونه غير محصنة بل مبتدأ منوبان فانه محض
 يعني الا يرس ان قولك كم رجل نفيت بمعنى كثر من الرجال
 ومن هذا العلم ان محض المبتدأ النكرة في الصفة على غنى
 افام ما بالصفة تقدير نحو قولهم شئ في الاناء وحث
 في الارض اس شئ واحد ونحو من الابن او بالصفة
 متعنه ويتكافى كم لغيره فان الوصف فيها من فاعل
 معناه وليس مقدار مع لفظها كما تقدير مع لفظ شئ
 لان كم لا يوصف اصلا هكذا قالوا فاعلم ذلك والمراد
 من تلك الاشياء التي استعملت في النفع نحو قولهم
 برجل عالم ابو والى مس في الحال ان يكون اسم
 الفاعل حالا نحو جاءني زيد اكبا غلام ويجوز ان
 اس في الحال عنه في موضع اعتماد اسم الفاعل
 فيها على ذلك حال الاعتماد تقدير ايضا ان محذوف
 ذلك حال لفظا وادراك من منها الموصول نحو الصبار
 ابو قال السيد ركن الدين العلوي لفتي تان
 في كبره اسم شريح كانه قول بعد موهول ظرف
 قال وقوله غفل عندهم مقول وزاد بعضهم على
 وجه الاعتماد ان يعتمد على حرف الشدة نحو ما جاء بك
 حيث نصب ما جاء بك على ان مفعول الاعتماد ان يعتمد

و ما ينبغي

على ما ليس بمحققين قالوا الوصول عم من ان يكون
ما هو على كما ذكرنا او متقدرا نحو ما طالع جبالا ان يكون طالع على
الحاصل وزاد بعضهم ان يعتمد على ان المكتوبة استدارة
نحو ان قايما الزيدان و لا ينبغي ان يعلم في هذا المقام
ان كما ان الاسماء المستندة فاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة تعمل بالاعتماد كذلك يعمل مع ما ليس
بحر اها كما هي المستندة والاستغارة مثل هاشم بن برك
وان الزيدان فاسم بغير لام ومع الجرح من مفعول على وكذا
عمل هاشم بن برك يكون في قوة اسم المفعول بعينه
منه الى هاشم بن برك وهذا المستند بالاعتماد وعندهم
ان المستند بالاعتماد عند البعيرين واما عند الكوفيين و
والهفتي من هنا فلا استند بالاعتماد عندهم وعلى
هذا قولنا قائم زيد فقايم في ان في قولنا ضد عند
البعيرين جرح مقدم على المبتدأ لا غير وعند الكوفيين
والهفتي من يحمل الامر من اخدهما ان يكون قائم مبتدأ
وزيد مفعول على ان فاعدا واما المستند الثاني ان
يكون جرحا مقدا وزيد مبتدأ واما قائم الزيدان او
الزيدون فمستند عند البعيرين لا متناع ان يكون قائم
خبر عن الزيدون وعن الزيدون يكون ان يكون قائم
مفعول الزيدان والزيدون برك مستند ومطابقة
للمبتدأ المستند في جرح المستند افراد او ثنية
وجها وتذكير البفتح ارجاع الخبر منه الى مبتدأ وجايز عند
الكوفيين يعني ان قائم الزيدان والزيدون جاييز
عندهم وعند الهفتي من على ان يكون مبتدأ و
ما بعد فاعدا واما المستند لاختلاف بعينه من خبر

نفر

نفر جاييزه في مثل الطرف في الاعتماد وتعيين ان الطرف المستقر
انما يعمل في اسم فاعله بعد عند بعضهم من شرط الاعتماد على الاشياء
واما ان لم يعتمد الطرف على شيء منها فالتقدم لا يقع بعد مبتدأ في
مصدره ان كان او غير ذلك الطرف المتقدم مع ما فيه من خبر المستمكن
فيه التثنية عن عامه جرحا او فرق عند التليل من الجرح وغير
في ان شرط الاعتماد واما عند سيبويه فان كان ذلك
الاسم حدثا فانما ياتي بالاعتماد وان لم يعتمد الطرف ان كان
اول شي على الفعل ان جرح هو جرح جرح من نوم الفعل
وان كان غير جرح فهو مفعول على ان مبتدأ كما هو عند الكوفيين
والهفتي من شرط الاعتماد في اعمال الطرف مطلقا
كما يشرط في اعمال اسم الفاعل والمفعول في حرف جرح
و عاينه في قوله به متعلق بجر و هو مصدر مضاف الى مفعول
وهو **عبارة** جمع عبارة من العبارة من الجمع الى اللفظ بالنية
الاهتية كلاما او برك من النية الى المحاط وذكر الفاعل
منزول في خبره في رجاية عباراته والخبر ببارز المنقول
بحر و الرجل لاضافة العبارات الى عبارة الامام **القصي**
ان العبارة من هنا فحرفوف نحو الجمع ومن الغرض في قوله
كاد وفر شفع ومن في اللفظ القيد من قوله الله تعالى انما جلال
جلال برك ما دام ومن ضعف التالف نحو ضربت
غلاما ويداها فقبل الذكر وتناظر الكلمات كقولنا ليس
قرب فحرف قبل والتعقيد نحو قولنا طلب
بعد ان اذ غنمك لنفوذ يطر على ما فعل كل في موضع في قوله
صنعت العبارات فان النفاذ كما يوصف بها المبتدأ
مثل ما يقال شاعر مضح وكاتب فصيح كذلك
يوصف بها العبارات المستندة وانما هو الكلام في بعض

والمركبة مثل ما يقال كلام فصيح في النشر وقصده فصحته في النظم
 ولم يلحقه نصيب مع ان الموصول جمع كالمركبة في انطوطة وغيره
١ من الحروف الخوازم فتعقل هذا مع والحق لم يخلو من
 ويستعمل في مطلق في غير مطلقين لانها موضوعه المطلق
 الاستغناء في زمان ينقطع في زمان الاخبار ولما تولى في
 بل هو متفرق بوجوب اتصال بينهما بالمال وذلك لان
 نفي لغيره وفي قد ضربا جبارا على ما في متصل بالمال
 فكذلك نفيه ولم ليس كذلك لعله محرم ومن لا و
 هذا من جملة مصدق ما يقال زيادة الحرف تدل على زيادة
 المعنى وان الشبهة في ان تنفربا منب ولام الاما في الكلام
 موضوعه تمام لو كان امنا على الغائب والمفعول الغائب
 والفاعل هو كالمفعول هو كالمفعول هو كالمفعول هو كالمفعول هو
 مكسورة والفتح ايضا لولا اننا هبته موضوعه للنهر مطلقا فانها
 بحسب المطلب والغائب على التوكيد في تمام فانها تارة على
 الفاعل المطلب في الغالب وقيد حله لغيره القامى كالمطلب
 واللام الغيبة فيعظم النظم لوجوه من مع التقيص على كون بعضهم
 حاضرا وبعضهم غائب كما قرئ في ان شوا فبذلك فلتفرحوا
 ان قلت منهم ووم ما ذكر ان في صيغة است كالمفعول في
 من الامم والتمس وقد صرحوا في جنة بخلاف حيث قال في تخرجه
 غير ان لا ياتي الوجود للمنت كالمفعول المعروف من الامم والتمس وقد
 صرحوا في جنة قلنا معنى كلامه لا ياتي من غير اوليها لانه
 او ان شئ نفي ونهيب عنها والا فورد في است تمام بشر
 لا يات بفتح نوا ومثل قولهم فلتشرع وفتجرب مثل قولهم وغير
 ذلك ولما ذكر ان شئ بقول النكاحي فلتفتن بها بقوله
 ايا اذا كان است بان في الاعتبار بخبر والمطلب وجب علينا نفيها

اشارة الى ان حقيقة الطالب ليس على حقيقة بل هو بها الاخبار
 عن وجوب التيقن على ما هو بغير ذلك من صفة بغيره كذا
 بغيره فليس **الط** فعل في خبره لم يمت قط ابياء علامته
 بخبره لان الملاحق بآباء الله يلين في موضوعه ان حرف العلة في
 اخر الفعل هو كالمفعول منتهى في حرف الصريح في اخر الفعل بغير
 المتصل تمام فاعل متعرب وهو نونا وحركة معطوفة على حلة
 استصغرت ذكر متعرب لانه مفعول لم **لن** خبره واما
 ذكر اليه من حرف خبر **لن** خبره بها ولها خبره واما في المسائل
 اليه عايد الى الكتب الثلاثة فكل مع الخبر ومفعول لم طوا الا حرف
 من حروف استثناء ومن اراد حرف الاستثناء واداته على
 معنى ما به يستثنى في الكلام سواء كان حرفا او اسما او فعلا او
 وحاشا وعد وغيره وسوي بحركات السين وغيرها مثل
 سواء بكسر او بالفتح وحلا وما خلا وما عدا وليس ولا
 يكون ولا يما ويل بمعنى غير ذلك في مثل قوله تعالى لا عليها
 حافظ ما موصولة **لن** فعل في مع فاعله جملة قوليت صلته
 وفاعله مستتر فيه عايد الى ما هو موصول مع صلته منصوب
 المحل فاعله الاستثناء المنقطع من ذكره شئ لان المستثنى
 ليس من حيث شئ منه التيقن هو ذكره والعامل ارعامل
 المنصب في الموصول مع صلته اما العامل مبتدأ واما خبره
 او العامل الفعل السابق ذكره وهو الموصول على اختلاف
 المذهبين او منصوب على التيقن من ذكره بدل البعض من
 القول ان ذكره ما ذكر بعض من ذكره شئ او به ان شئ
 هو عليه ان يدل الاستعمال انما يكون اذ لم يكن بينهما تعلق
 بالحيث والجزئية وهما ليس كذلك وقد اعترف به

قبيل حيث قال يدل من ذكر بدل لبعض من كل والعامل
 فيه لم يلو دون القابل هو لغوي في العمل في اين لم يلو ذكر شيئا انا
 الطويل ابياء ذكر ما تزي في مضاف وقامت المضاف اليه مقام
 في الاعراب والجارح متعلق بحذف متعلق بمضروب مقيد
 او رغب ان على مضروب على ابدال من ذكر شيئا بسبب
 حذف مضاف لانه لا اذ كان المحذوف كان الموصول واجب
 النصب على الاستثناء المنقطع من خير مبدل الى ان يكون
 بدل لبعض من كل كما يحق وهو ان المضاف المحذوف ذكر
 وهو ان المذكر المحذوف غير المذكر الذي هو المبدل منه لان المحذوف المحذوف
 غير صنفه المذكور كون الحذف في مبدل المحذوف فافهم كونها محذورة
 المحل على البدلية انا من ذكر شيئا بدل لبعض من
 الكل والعامل فيه ذكر من لم يلو ذكر شيئا انا الطويل كعادته
 مح يكون المذكر الذي اورد في التفسير هو غير المذكر المذكور
 او لان ابدال بمكة للعامل ومن هنا ظهر ما بين قول
 فيما سبق وهو غير المذكر الذي هو المبدل منه وهو بدل
 من مائل في من مائلها والعامل فيه من لم يلو
 الطويل ذكر شيئا المذكر شيئا فانه لا من مائل
 ان من يذير قبل في هتات هو لان ابدال يكون
 في غير هو شي من مائلها من موجب الجواب
 النفع المذكر متعلق بشيء هو من مائل في خبره ان
 فانه هو في مقالت لابن احت حالت ولما كان
 ههنا اعراب كل منهما محتمل لوجه من ابتداء في
 تفصيل ولا باقا وادونا ايضا باقا وادونا بعض
 ههنا احتمال كون ابدال من الفير محذورة في مائلها

ابجد

ابجد بقول ولا يجوز ان يكون بدل من مائلها لعدم
 ما في التفسير من كون مائلها مائل في مائلها
 كذا ان انا ان هذا الفير لوجع الى الكتب الثلاثة فيكون
 التفسير لم يلو ذكر من مائل الكتب الثلاثة انا مائل
 مائل في مائلها الى ان يقال ان الكتب الثلاثة مائل
 ان واما قبل في الوجوه ان كان بدل من مائلها فيكون
 المضاف وهو مائلها المضاف اليه وهو مائل في التفسير
 تحت مبدل من مائلها بتعبه وازالت من بيتين ومائلها
 في مائلها كما في مائلها قبل كونها كان فاصلا ان
 مائلها بالتخت التخت في التخت في التخت في التخت في التخت
 على ان تقول هو التفسير به وهذا على اوجه الاول ايضا هذا
 ولكن حق ان ليس مبدل فيه من علم التخت لا معنى ولا نقلا
 انا لا اول فلا تعامل فانه غير بدل الفلظ فابق انا جمال
 اول والتفسير فانيا واما الثاني فلو جوب عد الفير الى المبدل
 منه من بدل البعض والاشكال كما اننا انا في شرح
 اللب اللب وتكون ليس حكم التخت لا يمنع ابدال غير المصوب
 عليهم عن الفير محذورة في التفسير عليهم لكون في حكم التخت مطلقا
 فاصح ذلك ان التفسير يكون صراط الذين التخت
 عليهم غير المصوب فيلزم خلوص صلت الذين عن الفير لوجع
 انا لان الفير في علم الثاني راجع الى الموصول الثاني وهو
 التفسير في المصوب واما قولهم ان في حكم التخت فانيا منهم
 باستقلال المبدل بنف من غير ذكر المبدل منه ومعارفته
 التاكيد والصف وعطف اليها ومن هذا ظهر ان
 قول ان علم ان المائل بالتخت في التخت في التخت في التخت
 عن التخت في التخت في التخت في التخت في التخت

يجوز حقيقة عند قيام قرينة أبو عبد الله في قوله تعالى
 ليس الا وليس غير ذلك دون غيرهما من ادوات الاستثناء
 ومنها ان كما يكون نظير يجوز انما هو قوله تعالى لا اله الا الله
 الا ان هو ومنها ان الاستثناء الواقع عقب الجمل كقول القائل
 من حذف زيد فاجله وحكم يبعد واد شهادته ان يتوب
 فقد انشأ في رجع يرجع الى الكل وعند حذفت اح كتحسن الجمل
 الا في قوله ذهب بعضهم الى التوقف والاحتياط عند خارج عن
 الفن فان قيل لما تقول في قوله لا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم فان الاستثناء الواقع بعد الجملتين ينصرف الى الثانية
 عندنا وهو هو هنا منصرف الى الجملتين لان معناه لا حول
 عز معية الله تعالى ولا قوة على كرات الله تعالى فدل ان الاستثناء
 المذكور يرجع الى الثانية ونقد في الجمل الاولى استثناء الاخر
 الثاني عليه ونقول ان الحول والاقول كما يجمع واحد من مجموع
 الاستثناء اليه لشيء مما منزهة بشيء واحد **وسر**
 على وزن حرفية اسميت او لا يعطف فعل على فعل منقول
 والخبر البارز راجع الى المختص والمجد معطوف انا على جملته استثنى
 او على جملته من اذ الاول وله من جهة التبع وان كان بعيدا من
 اللفظ ووجه الاولوية لا يخفى على النوق ان **كتاب** خبر واربعا
 متعلق بترجمة **المصباح** لا يخفى ان ليس هو هذا الكتاب
 مجموع فاعل خبر الكتاب يكون انما يعطيان انما خبر واربعا
 الكتاب ليس من اضافة المقام الى الخاص كما في قوله **ليست**
 امر بليست في انما ترجمته المصباح بل في اضافة بانوار على خط
 امر حتم على كسر جنة من واما حارة وان المصدرية
 مستدرة بعد هاتين فانه حل الفعل لا بعد تقدير ان
 يكون الفعل في قوة الاسم لكونه في اقبل المصدر كما في
 قوله

منزلهما

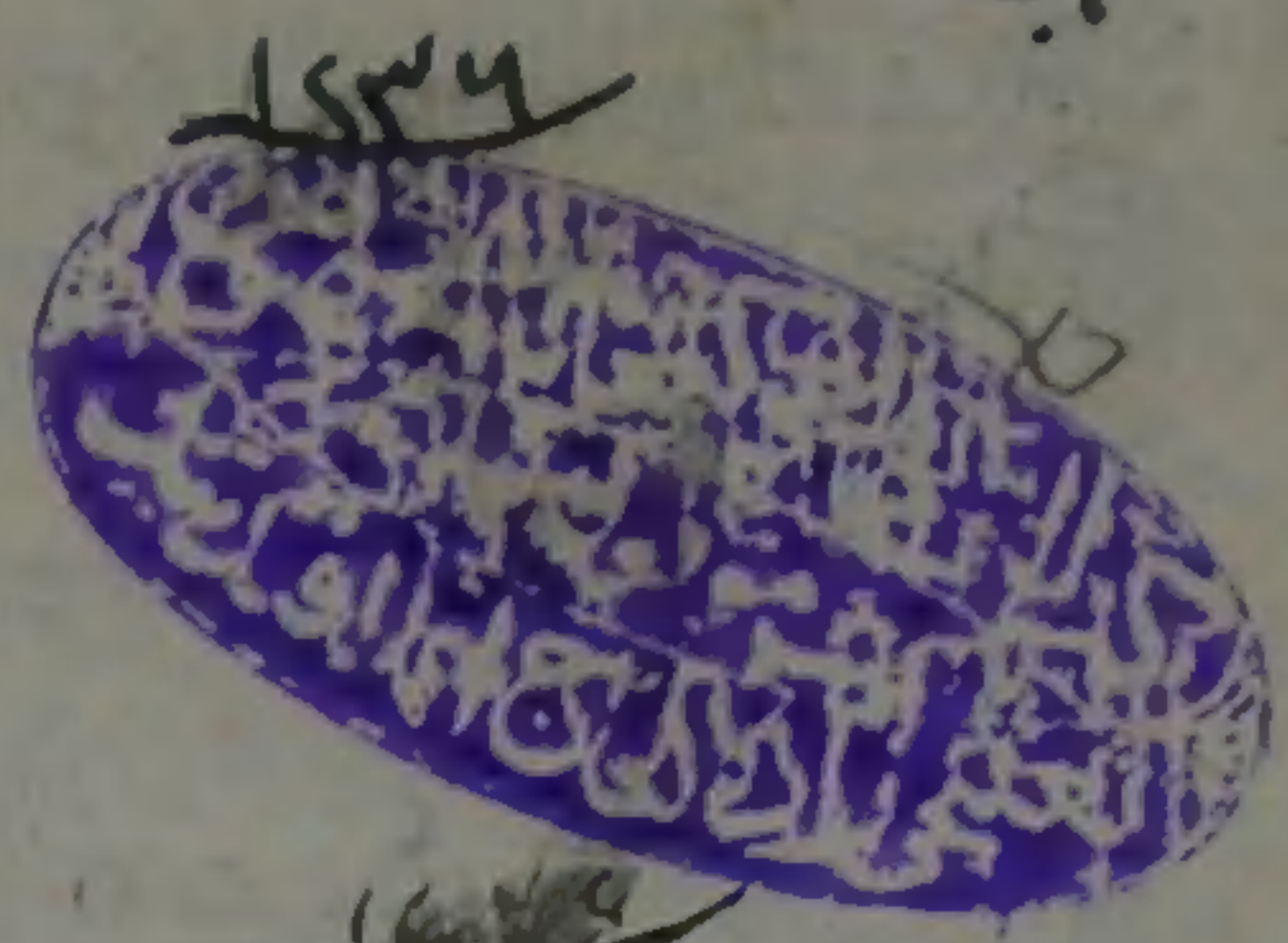
في قول من يعلق ويتفحص فعل مضارع متجوز بها ايا ان مصدره فاعله
 الغير ممكن فيا في يتفحص وهو عايد الى الولد **بانوار** متعلق بمتفحص
 والخبر خبر واربعا لاضافة انوار الى راجع الى هذا المختص وهو بانواره مسائل
 اللطيفة وبما صاحب الشريعة وفي هذا الكلام استغارة الكناية لان مختص
 شبا المختص المصباح في ازالة الظلمة جمع ظلمة كالجمل والحل انا انزال
 ايا ازالة الظلمة في المصباح فقط واما انزال في المختص فلان من كل ظلمة المصباح
 بالجارسة متعلق بمنزل والاستقال به عطف مقسومين في
 الحقيقة من شراظلمة ثم ثبت له ما هو من لوزم المصباح بقول بانوار
 والتشبيه المذكور اس تشبيه المختص بالمصباح في خبر استغارة كناية
 وهذه الاثبات استغارة تجلية قول قرينة لها انا مرفوع على ان خبر
 بعد خبر وصفة لحييلية واما منصوب على كناية فندبر **ويستغفر**
 امر بغير تم معطوف على ليتفحص الغير متر في عايد الى الولد
بمقام منسوبة على ان منقول ليتفحص وهو يجمع الفاعل من مجموع
 غنيمة وضافتها الى **انوار** اضافة المقام الى الخاص امر بغير تم من
 انارة فيكون اضافة بمعنى من كما في قوله لان المقام المراد ههنا
 ان انوار الحاصل من المختص كما ان الحاصل هو العفة فيصح كون الاضافة
 بمعنى من لان فاضها وان كون المضاف محولا لوجوده ههنا
 والمراد بها ان ينسب الحاصل من المختص ما الى شريعة التي هي
 فوق كل مقسم والخبر البارز خبر والحل لاضافة انوار الى راجع الى
 المختص **وكسر** فعل على منقول وهو من منقول الغير البارز
 المتصل وهو عايد الى المختص والمجد معطوف على جملته ترجمته ومعنى
 كسر طوية طية هو ضد النشر على كسر عند الفاعل لان الغيب
 المفعول اذ انشئت طويت على كسر القصار فكان المص شبة
 هذا المختص بثوب المطوي وجعلت مثملا منصوب على ان حال

او منقول لثاني على حرف ثالثة بمرور بها متعلق بكسرة ابواب
 خبر ورة لا ضافة تحت اليها ابواب في الاصل باب البيت قبل انما
 سيمى ههنا بانه لا يحد في مشموله الا بعد الجا وزه عند كان
 به حل في البيت الا بعد الجا وزه عن باب اصد ثوث بدليل
 ابواب مرفوع على انه مبتدئ **الاول** صفة الباب هو لقيض
 الاخر اصلا ول على وزن افعل على راس هموز الا وسط قلبت
 الهزرة واو او دعت بدليل اول منك وجمع على اويل واول
 وقبل اصد ول على وزن فاعل قلبت الواو والاول همزة
 لثاني قوة التثنية في الابتداء ولم يجمع على اول لثالث قال
 في الصلح اذ اجعلت اول صفة لم تغرر في ثقل لقيت عاها اول
 واذا لم يجعل صفة لقيت عاها اول ومعناه في الاول اول من
 هذا العام وفي لثاني قبل هذا العام ونائية الاولى وجمع
 اول مثل التجرى والآخر **الاصطلاح** جمع اصطلاح وهو اتفاق
 جماع على تحقيق شيء في الجار مع الجرم ورنه قبل انه نفع على اذ
 خبر لقيت **الخو** خبر و ر صفة الاصطلاح اذ لو لم يقل الخويا
 موافقا لاصطلاح لانها ابن الخوة ليست اسما في خبر الجمع
 وهو لاصطلاح الجوز او لم يكن كما في غير فرقان قبل ان الخوة
 ليست بفعل ابن فعل اصطلاح ولا بمعناه تماثلت من
 الفعل فان الاستناد قوله لانه متعلق بالافهم من الكلام
 السابق اعني الاستفهام الانخاري ابن الاستناد فيه لانه لا وجود
 له ابن الاستناد الا فيهما ابن الفعل وفيما في معنى ولهذا قسمهم
 تقوون ان الخبر لا بد ان يكون فعلا او معنى فعلا ولان
 مثل قولنا زيد احوك وعمر ك وعملك بمثل
 مؤنك ومالك قايما ان الياء فيهما ابن في الخوة اسم
 محض لانه لا يكون في معنى الفعل في التقدير في الاصطلاح

المتوبة الى الخوة انما هو اسم محض كما شتم وبقرة فلا يفتح بوصف
 واذ انبت وفلت ثوبن وهات من وبصرين الخط في
 بلك الصفاة يقول برفع الهذين الغلام على انه فاعل في ذلك
 رجل هند غلامه هات كان وهن الى الاصطلاح بجمع مصطلحا
 وهن ارا تكونها بجمع مصطلحا بعت الاصطلاح ارا حيث
 بصفة الجمع الظاهر ان يقال جمع الاصطلاح ارا كانت مصدا
 لفظا والمصدر ان يثنى ولا يجمع وهو في ذكر مصدر وادارة
 اسم المنقول كثر كاللفظ بجمع المفعول وغيره كالقول بجمع المنقول
 والعطف بجمع المفعول والفرض بجمع المفعول
 ونحو ذلك وان لاصطلاحا عبارة عن الاستناد المتعددة
 كاللغة وانواعها من الاسم والفعل والحرف والكلام
 وانواع ارب نواع الكلام من الجمل الرابع السمية والفعلية
 والظرفية واعلم ان الاصل ان يكون الجملتين اسمية
 وفعلية ان كثرت كمتى على كمتى وهن البنية
 ياتي انما من الاسمين او من فعل واسم فان يوث
 باسم من اسمية كزيد قائم وزيد بوه قايما وان زيد قائم
 وهن زيد قائم وما قائم زيد ونحو ههنا الامر وثمان زيد
 وعمر ووقايمة الزيدان وما قائم الزيدان عند الجرم وصادف
 لصاحب البيت فان مثل لقيت الامر وما بعده من
 الجملة الفعلية دون الاسمية وان بدأت بفعل ثم
 فعلت كقايمة زيد وهن تمام زيد وزيد ضربت وباعيد
 لان التقدير ضربت زيد ضربت وادعوا عبيدك وبافذ
 ابن الحاجب وصاحب البيت وان كلف فان ياتي
 باسم من اسمية كزيد قائم وزيد بوه قايما وان زيد قائم
 وهن زيد قائم وما زيد قائم ونحو ههنا الامر وثمان

منه

طاح وصال
عبد الله
أيد و عمر و قاييم الزيدان
الملك



مجموعه نيمه يار قدر



6743

Handwritten notes in Arabic script on the left page, including the word 'الملك' (Al-Mulk).

Handwritten marks or notes at the bottom left of the left page.